



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كركوك

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

التنافس الجيوبولتيكي التركي - الايراني وانعكاساته على الامن الوطني العراقي

رسالة تقدم بها الطالب

عبدالله صالح احمد العزي

الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة كركوك

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير تربية في الجغرافية/الجغرافية العامة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

نبهان زمبرور عنتر السعدي

٢٠٢٤ م

١٤٤٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ
حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

(الأنفال، الآية: ٥٣)

الاهداء

الى والدي الكريمن حباً وتقديراً حفظهما الله

الى فلذات كبدي قناديل المحبة أخوتي وأخواتي

الى رفيقة الدرب نصفي الثاني زوجتي

الى وطني العزيز العراق الأبدي

الى كل من كان له الفضل في وصولنا لهذا المستوى

اهدي هذا العمل

شكر وامتنان

أبتدأ شكري لله سبحانه وتعالى والرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم، وثم شكرا جزيلا واحتراما وتقديرا لكل من علمني القرآن في الكتاب وعلمني الكتابة بأقلام الحبر والأخشاب وعلمني النحو والصرف ولغة الأجداد الأمجاد و، وعلمني جداول الجمع والضرب والقسمة والحذف مبادئ الحساب وعلمني حسن السلوك وتاريخ الحضارات والملوك وعلمني معارك الجنود ومخططات الغرب واليهود وتقسيم الأرض إلى دول ودويلات وحدود.

ابتدأ شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور **نبهان زمبور السعدي** على ما أبداه من تعاون ومشورة علمية وإرشاد خلال إنجاز هذه الرسالة، اذا كانت ملاحظاته وتوجيهاته العلمية وما بذله من جهد في متابعتها لها الاثر البالغ في إظهارها على ماهي عليه الان، فجزاه الله كل الخير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي في قسم الجغرافية كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كركوك لما أبدوه لي من مساعدة وعلى تعاونهم الأبوي ورحابة صدورهم.

وأتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لكل من ساندني، وأخص بالشكر جميع أفراد أسرتي الذين واكبوا هذا العمل بالرعاية والتشجيع.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير أيضاً إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الكرام لتحملهم عناء قراءة الرسالة وإبداء آراءهم وملاحظاتهم العلمية من أجل إثرائها بما هو نافع ومفيد. ولا يفوتني أن أشكر من مد لي يد العون ولم يرد اسمه فله كل التقدير والاحترام، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المستخلص

منذ بداية التسعينيات، سعت كل من تركيا وإيران إلى ملء الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي، وسعت كل دولة إلى استعادة مكانتها في الشرق الأوسط وبسط نفوذها في الدول المجاورة، وخاصة العراق، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، استغلت كل من تركيا وإيران كافة مقومات القوة لتحقيق النفوذ في العراق، خاصة بعد انسحاب الاحتلال الأمريكي منه عام ٢٠١١، فأصبح العراق ساحة للتنافس التركي الإيراني حتى يومنا هذا.

واهتمت الدراسة بتناول جميع المقومات الجغرافية الرئيسة التي حفزت هذا التنافس وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية العراق ، وذلك من خلال طبيعة التنافس بين كل من تركيا وإيران ، والكشف عن أهمية العراق من جميع الجوانب الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، فتلك الأهمية كانت سبباً في جعل العراق مسرحاً للصراع والتنافس ومحل اطماع للولايات المتحدة وحلفائها ، واليوم تنافس جديد بقيادة قوى إقليمية صاعدة هي تركيا وإيران في المنطقة، وانعكاس ذلك على الأمن الوطني العراقي .

وركزت المشكلة على موقع العراق الاستراتيجي و الجيوبولتيكي الذي زاد من فرصة التدخل في شؤون العراق الداخلية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن العراق يعد من احد أكثر المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم، لما يمتلكه من ثروات نفطية ومعدنية ومعالم حضارية وعلمية وثقافية، فضلاً عن موقعه الجغرافي المهم، وتركيبته الاثنوغرافية، والتي وضعت العراق محور اهتمام القوى الدولية والإقليمية ومحور تنافسها في الحاضر والمستقبل، وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ وتغير نظام الحكم في العراق مما زاد من فرصة التدخل في شؤون العراق الداخلية مما انعكس على الامن الوطني العراقي.

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاية
ب	الإهداء
ج	الشكر والامتنان
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الخرائط
ح	قائمة الاشكال
ح	قائمة الملاحق
١	المقدمة
٢	مشكلة الدراسة
٢	فرضية الدراسة
٣	هدف الدراسة
٣	حدود الدراسة
٣	منهجية الدراسة
٤	الدراسات السابقة
٧	هيكلية الدراسة
٨	مفاهيم الدراسة
٥٩-١١	الفصل الاول: المقومات الجغرافية السياسية الرئيسية للتنافس التركي - الايراني في العراق
١٢	المبحث الاول : المقومات الاثنوغرافية
١٤	اولا- التركيب القومي
١٦	ثانيا - التركيب الديني
٢١	المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية
٢٢	اولا : النشاط الزراعي
٣٠	ثانيا : النشاط الصناعي
٣٧	ثالثا : قياس مؤشرات عناصر القوة الاقتصادية للعراق مع تركيا - ايران
٤٥	المبحث الثالث : المقومات السياسية
٤٨	المبحث الرابع : المقومات الجيوستراتيجية
٤٨	اولا : الموقع الفلكي
٤٩	ثانيا : الموقع بالنسبة للدول المجاورة
٥١	ثالثا : الموقع بالنسبة الى البحار والمحيطات المجاورة
٥٣	رابعا : جيوستراتيجية الموقع

٥٦	خامسا : جيواقتصادية الموقع
١٠٥-٦١	الفصل الثاني : أسس ومجالات التنافس الجيوبولتيكي التركي- الإيراني في العراق
٦١	المبحث الاول : الأسس الجيوبولتيكية للمشروع التركي في العراق
٦٣	أولا : المسألة التركمانية
٦٥	ثانيا : مسألة الموصل
٦٨	ثالثا : الأكراد
٧٢	المبحث الثاني : الأسس الجيوبولتيكية للمشروع الإيراني في العراق
٧٣	أولا : الروابط الدينية والمذهبية
٧٦	ثانيا : الأكراد
٨٠	المبحث الثالث : مجالات التنافس الجيوبولتيكي التركي الإيراني
٨٢	أولا : الطاقة
٩١	ثانيا : المياه
١٠٠	ثالثا : الأمن الغذائي
١٤٢-١٠٧	الفصل الثالث :أبعاد التنافس التركي الإيراني وأنعكاساته على الأمن الوطني العراقي
١٠٧	المبحث الأول : الأبعاد السياسية – القضية الكردية
١١٥	المبحث الثاني : الأبعاد الاقتصادية – التبادل التجاري
١٢٩	المبحث الثالث : الابعاد الأمنية – الملف النووي الإيراني
١٣٤	المبحث الرابع : السيناريوهات المستقبلية للتنافس الجيوبولتيكي التركي – الإيراني في العراق
١٣٥	أولا : سيناريو التعاون
١٣٧	ثانيا : سيناريو التنافس
١٣٩	ثالثا : سيناريو الصراع
١٤٤	الاستنتاجات والمقترحات
١٤٨	المصادر والمراجع
١٦٥	الملاحق
a-b	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
١٤	١ التوزيع النسبي للقوميات في العراق
١٧	٢ التركيب الديني في العراق
٢٦	٣ المساحة والانتاج والغلة للمحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٢
٣٢	٤ أكبر ١٠ دول لاحتياطي النفط الخام في العالم (٢٠٢٢)
٣٤	٥ احتياطي وأنتاج النفط العراقي الخام للمدة من (١٩٨٠-٢٠٢٢)
٣٨	٦ قياس وزن عناصر القوة الاقتصادية
٣٩	٧ قياس القوة الاقتصادية لدول الدراسة
٨٥	٨ احتياطي وأنتاج واستهلاك الطاقة لتركيا وإيران لعام ٢٠٢٢
٩٩	٩ الحاجة المائية للعراق لمليار م ^٣
١٠٤	١٠ مؤشر التبعية الغذائية للعراق لمحاصيل الحبوب مع تركيا وإيران لعام ٢٠٢٢
١١٧	١١ التبادل التجاري للعراق مع تركيا - إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢) مليون دولار
١٢٠	١٢ مؤشر درجة الانكشاف التجاري للعراق مع تركيا - إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)
١٢٢	١٣ مؤشر أهمية الصادرات بين العراق وتركيا- إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)
١٢٥	١٤ تدرج مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي (نسب مئوية)
١٢٥	١٥ القيم الرمزية المقدرة لمؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي للعراق مع تركيا- إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)
١٢٧	١٦ مؤشر التبادل الصافي للعراق مع تركيا - إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)

قائمة الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة
١٦	١ التوزيع الجغرافي للقوميات الرئيسة في العراق
١٩	٢ التوزيع الجغرافي للأديان في العراق
٣٥	٣ التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في العراق
٥٠	٤ موقع منطقة الدراسة
٥٤	٥ موقع العراق من نظرية القوى البرية
٥٥	٦ موقع العراق من نظرية الإطار الأرضي
٥٩	٧ موقع العراق من طريق الحرير
٦٧	٨ ولاية الموصل التي تطالب تركيا بضمها
٩٥	٩ الروافد والأنهار المشتركة بين العراق وتركيا وإيران

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل
٣٣	١ اكبر ١٠ دول لاحتياطي النفط الخام في العالم (٢٠٢٢)
١١٨	٢ التبادل التجاري للعراق مع تركيا - إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢) مليون دولار
١٢١	٣ مؤشر درجة الانكشاف التجاري للعراق مع تركيا - إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)
١٢٣	٤ مؤشر أهمية الصادرات بين العراق وتركيا-إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق
١٦٥	١ قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القوة الاقتصادية

المقدمة

يعد التنافس بين الدول أمراً قديماً في التاريخ، فالدولة القوية تتصارع لبسط نفوذها خارج حدودها السياسية أي على البلاد الأخرى، لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية على المسرح الدولي، بغض النظر عن مصالح الآخرين، وتتخذ المنافسة بين الدول أشكالاً مختلفة منها المنافسة السياسية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية وغيرها.

ونركز في هذه الدراسة على مدى مساهمة المكونات الجغرافية ومواردها الطبيعية والبشرية في قيمة دول المنطقة وفي اتجاهات وأسلوب السلوك السياسي لها ، كما تبين أن العوامل الجغرافية تلعب دوراً لا يمكن إغفاله في تكوين الكيانات السياسية، وكذلك تفسير وتحليل طبيعة المتغيرات الجيوسياسية المؤثرة على ظاهرة المنافسة وتنوعها، وهو ما أدخل بدوره تركيا وإيران دائرة المنافسة في العراق في الحاضر والمستقبل.

يعد العراق من المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم، لما يمتلكه من ثروات نفطية ومعدنية ومعالم حضارية وعلمية وثقافية، إضافة إلى موقعه الجغرافي المهم، إذ يشكل حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا ، ولديه من المقومات والأسس والمرتكزات الأساسية التي أهلتها للقيام بدور مهم ومميز في العلاقات الدولية، لكن دول المنطقة استغلت الصراعات التي شهدتها العراق، سواء الحروب التي مر بها، أو الخلافات بين الدول العربية، أو ضعف النظام السياسي، فضلاً عن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى ذلك ، إلى ما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي)، فبدأت بعض الدول تطمح لغرض الهيمنة في دول المنطقة، واستغلال الفرص، من أجل مد نفوذها للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها، ومن هذه الدول المجاورة (تركيا وإيران) .

أولاً : مشكلة الدراسة

أصبح العراق ساحة للتنافس الدولي والإقليمي لما له أهمية من الناحية الإستراتيجية و الجيوبولوتيكية ، لوجود احتياطي كبير من النفط وموقعه الجغرافي جعله محل أطماع للقوى الإقليمية ومن هذه القوى تركيا وإيران وخاصة بعد ٢٠٠٣ وتغير نظام الحكم في العراق مما زاد من فرصة التدخل في شؤون العراق الداخلية مما انعكس على الأمن الوطني العراقي فبرزت مشكلة الدراسة بسؤال يمكن صياغته كالآتي : هناك العديد من نقاط التقارب والتناظر ما بين كل من تركيا وإيران فما هي اهم القضايا المؤثرة في التنافس بين البلدين؟

بناءً على المشكلة البحثية تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

- ١- ما المقومات الجغرافية السياسية المحفزة للتنافس التركي _ الإيراني في العراق .
- ٢- ما المجالات والأسس الجيوبولوتيكية لتركيا وإيران التي زادت حدة هذا التنافس.
- ٣- ما هي الأبعاد المستقبلية للتنافس التركي _ الإيراني في العراق وأثرها على الأمن الوطني العراقي .

ثانياً: فرضية الدراسة

- ١- يمتلك العراق مقومات جغرافية اثنوغرافية واقتصادية وسياسية و جيوسراتيجية متميزة ساعدت في تحفيز التنافس بين الدولتين.
- ٢- تؤثر الأسس والمجالات الجيوبولوتيكية (الطاقة ، المياه ، الأمن الغذائي) في توجيه التنافس التركي _ الإيراني في العراق نحو توجهات تخدم مصالح هذه القوى.
- ٣- الأبعاد المستقبلية للتنافس بين الدولتين مفتوحة على احتمالات ثلاثة : التعاون ، زيادة التنافس، الصراع .

ثالثاً : أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية العراق من المنظور الجيوبولتيكي التركي الإيراني ، وذلك من خلال طبيعة التنافس بين كل من تركيا وإيران ، والكشف عن أهمية العراق من جميع الجوانب الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، فتلك الأهمية كانت سبباً في جعل العراق مسرحاً للصراع والتنافس ومحل أطماع للولايات المتحدة وحلفائها ، واليوم تنافس جديد بقيادة قوى إقليمية صاعدة هي تركيا وإيران، وانعكاس ذلك على الأمن الوطني العراقي .

رابعاً: حدود الدراسة

١. الحدود المكانية : حدود الدراسة المكانية هي العراق ، بالإضافة إلى كل من تركيا - إيران .
- ٢ - الحدود الزمانية : ما بعد ٢٠٠٣ الى ٢٠٢٣ مع التطرق لمدد زمنية سابقة طبقاً لمقتضيات الدراسة .

خامساً : منهجية الدراسة

اعتمدت في هذه الدراسة على أكثر من منهج لأن الجغرافيين يتبعون عدة مناهج في معالجة ما تتناوله الجغرافية السياسية والجيوبولتيك من موضوعات وإن هذه المناهج المستخدمة سوف تحدد الطريق الصحيح للبحث في طبيعة وأبعاد التنافس التركي - الإيراني في العراق، لمعرفة تلك الأبعاد من أجل الوصول الى حقيقة هذا التنافس ومن هذه المناهج ، منهج تحليل القوة (التحليلي) والمنهج الوظيفي والتي تعد من أهم المناهج في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية وذلك لغرض تحليل عناصر القوة والضعف في المقومات الجغرافية وانعكاساتها على أبعاد التنافس ومعرفة الإمكانيات والخصائص التي يتمتع بها الإقليم أو المكان ومن ثم تحليل دوريهما في المشكلة القائمة (موضوع البحث) كما استخدم المنهج التاريخي بهدف الوقوف على مجريات التاريخ الخاصة بسياسة العراق الخارجية لفهم تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وتركيا وإيران، وإن طبيعة البحث تطلبت استخدام الأسلوب الكمي متخذاً من البيانات الإحصائية والمؤشرات الكمية أداة قياس، وكذلك استخدام الخريطة الجغرافية والجدول والأشكال البيانية لتوضيح العديد من الحقائق المرتبطة بالموضوع .

سادسا : الدراسات السابقة

١- دراسة (فهد الخزار)^(١)

وهي بعنوان "توجهات إيران نحو أقطار المشرق العربي" دراسة في الجغرافية السياسية، وقد كشفت الدراسة في جانب منها الرؤية المذهبية للتوجه الإيراني نحو أقطار المشرق العربي، التي تلخصت في إقامة أنظمة سياسية يقودها أشخاص يوالون النظام الإيراني، ونظراً لقرب المشرق العربي من إيران ووجود الشيعة في معظم دولها كان من الطبيعي أن يقع اختيار إيران لدول منطقة المشرق العربي ليكون أول منطقة تستعرض أيديولوجيتها أو ما كان يسمى بتصدير الثورة. هذه الدراسة كانت قبل عام ٢٠٠٣ ، بينما السياسة الإيرانية بعد ذلك العام اختلفت كثيراً بسبب أن النظام السياسي في العراق بالخصوص قد تغير بشكل كبير وأصبح أحد الدول الداعمة للنظام الإيراني وسياساته في المنطقة .

٢- دراسة (ماهر الجبوري)^(٢)

وهي بعنوان "تركيا ودول الجوار" وقد اعتمدت الدراسة في مجملها على علاقات تركيا الاقتصادية مع دول الجوار من خلال قيم التبادل التجاري بين تركيا وجاراتها معياراً لمعرفة درجة علاقاتها مع كل منها على انفراد، تحقيقاً لذلك صنف دول الجوار إلى مجموعات على وفق قانون إحصائي رياضي يقسمها إلى أربع مجموعات تتدرج من الكثرة إلى القلة، وتحمل في طياتها علاقات جيوبوليتيكية معينة تفرض على تركيا سلوكاً معيناً لا بد لها من أتباعه تحقيقاً لمصالحها القومية، وهي بذلك تحقق نوعاً من المنافسة الاقتصادية بين الدول الإقليمية الأخرى من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية .

(١) فهد مزبان الخزار، توجهات إيران نحو أقطار المشرق العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الاداب، ٢٠٠١.

(٢) ماهر إسماعيل إبراهيم الجبوري، تركيا ودول الجوار دراسة بالجيوبوليتيكس، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.

٣- دراسة (رؤوف الراجحي)^(١)

وهي بعنوان "الدور الجيوبولتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط " وركزت الدراسة على أن الرؤية التركية باهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط بالأساس، من منطلق الاستجابة للموقع الجيوبولتيكي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبيئة الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد لأمنها القومي أو لإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة لها أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وأخذت في جانب يسير منها التنافس بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط وعلى دور كل منهما. وتزايد النفوذ الإيراني بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، واختلال التوازن الإقليمي في المنطقة، وأن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحولات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبولتيكا الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبولتيكا إلى تركيا بدلاً من العالم العربي.

٤- دراسة (ماجد سالم)^(٢)

وهي بعنوان " التنافس التركي الإيراني المعاصر في منطقة المشرق العربي دراسة في الجغرافية السياسية " حيث تناولت هذه الدراسة التنافس بين كل من إيران وتركيا في منطقة المشرق العربي وأخذت في جانب منها التنافس في العراق من خلال المتغيرات الجيوبولتيكية الإقليمية التي بدورها أثرت على أمن العراق الداخلي من خلال التدخل في أنظمة الحكم والقرارات السياسية مما زاد من النفوذ الإيراني والتركي داخل العراق من أجل تحقيق مصالحهم القومية.

(١) رؤوف رستم حمادي الراجحي، الدور الجيوبولتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠١١.

(٢) ماجد صدام سالم الراجحي ، التنافس لتركيا الإيراني المعاصر في منطقة المشرق العربي ، اطروحة دكتوراه

(غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.

٦ - دراسة (نبهان السعدي)^(١)

بعنوان (جيوبولتيك العلاقات التجارية العراقية _ التركية) تناولت الدراسة التبادل التجاري بين العراق وتركيا حيث يعد النشاط التجاري العمود الفقري في قدرة الدولة الاقتصادية وأشارت الدراسة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة في تقدم وتراجع العلاقات التجارية، وكذلك الإشارة إلى تعامل تركيا مع العراق إبان الحرب العراقية الإيرانية من منطلقات جيوسياسية واقتصادية لمبدأ الحياد لأن تركيا ترتبط بعلاقات اقتصادية متوازنة مع الطرفين، حيث مثلت العلاقات التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصادات الدول لأنها تعد من أعمدة الاقتصاد وبالتالي قوة الدولة السياسية، كون التجارة الخارجية تعكس أوضاع البلد وبنيته الإنتاجية والاقتصادية.

٥ - دراسة (موسى الموسوي)^(٢)

بعنوان (تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي) حيث ركزت هذه الدراسة على العلاقات العراقية- مع دول الجوار حيث مرت بمراحل متعددة تميزت برجحان كفة الصراع بينهما بسبب التنافس على النفوذ في العراق، ولا سيما بعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى ودخول بعض الدول في منظومة التحالف الغربي ، وبعد عام ٢٠٠٣ أدى المتغير الاقليمي للعراق دوراً في تغيير حدة التنافس مما أدى إلى تنافس الدول المجاورة (تركيا . إيران) للتدخل بشكل مباشر تارة أو غير مباشر للتأثير على القرار العراقي وفق ما يتماشى مع سياسة الدول الاقليمية للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

(١) نبهان زمبور عنتر ماجد السعدي ، جيوبولتيك العلاقات التجارية العراقية - التركية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة الموصل ،٢٠١٤.

(٢) موسى جعفر راضي الموسوي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠١٥.

٧- دراسة (حسين معيوف)^(١)

بعنوان (المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار) تناولت هذه الدراسة الشخصية الجغرافية السياسية للعراق مع دول الجوار الجغرافي سواء كانت طبيعية أم سكانية أم اقتصادية في اكتساب مقومات القوة والتأثير، من خلال التحليل الجيوبولتيكي للسلوك السياسي الخارجي بتحديد نقاط القوة وطبيعة استخدامها ونقاط الضعف وكيفية معالجتها، لأن صياغة سياسة خارجية تحقق أهداف الدولة العراقية ضرورة استراتيجية عليا، إذ يأتي في مقدمتها سيادة الدولة وأمنها القومي والتي ينبثق عنها حماية النظام السياسي وحماية الحدود الدولية للعراق والقدرة على الدفاع والمحافظة على الثروات الطبيعية وتحقيق الأمن المائي والغذائي والاقتصادي.

سابعا : هيكلية الدراسة

تقسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تتكامل مادتها بصورة علمية بحيث يكشف كل فصل منها جزءاً من جوانب الموضوع ويمهد لمادة ما يليه . وتتسلسل فصول الرسالة على النحو الآتي :

الفصل الأول يتناول : (المقومات الجغرافية السياسية الرئيسة المحفزة للتنافس التركي _ الإيراني في العراق) من خلال أربعة مباحث المبحث الأول تطرق الى المقومات الأنتوغرافية أما المبحث الثاني تناول المقومات الاقتصادية للعراق والمبحث الثالث يدرس المقومات السياسية للعراق فيما تناول المبحث الرابع المقومات الجيوستراتيجية للعراق .

ويدرس الفصل الثاني: (أسس ومجالات التنافس الجيوبولتيكي التركي - الإيراني في العراق) وشمل ثلاثة مباحث الأول الأسس الجيوبولتيكية للمشروع التركي أما المبحث الثاني فقد أوضح الأسس الجيوبولتيكية للمشروع الإيراني فيما انصرف المبحث الثالث إلى دراسة مجالات التنافس الجيوبولتيكي التركي الإيراني في العراق .

(١) حسين علي معيوف ، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠٢٢ .

أما الفصل الثالث فتناول (أبعاد التنافس التركي - الإيراني وانعكاساته على الأمن الوطني العراقي) من خلال أربعة مباحث حيث يدرس المبحث الأول الأبعاد السياسية للقضية الكردية والمبحث الثاني الأبعاد الاقتصادية للتبادل التجاري والمبحث الثالث يدرس الأبعاد الأمنية للملف النووي الإيراني والمبحث الرابع يتناول أبعاد التنافس الجيوبولتيكي التركي - الإيراني في العراق . وتختتم الرسالة بنتائج وتوصيات .

ثامنا: مفاهيم الدراسة

١- التنافس

يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي ، وهذه الاختلالات تتضخم وتأخذ دور الصراع إذا لم يتم معالجتها ، فالدول من أولوياتها السعي إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل يتناقض مع مصالح الدول الاخرى ، مما يولد التنافس ، والتنافس يشمل مجالا محددا ويتسع أحيانا ليشمل مجالات عديدة كالتنافس السياسي والاقتصادي خاصة إذا كانت الدول المتنافسة متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الاقتصادي والسياسي لكل منهما^(١).

٢- الجيوبولتيك

تعني كلمة جيوبولتيك بمفهومها الألماني الدولة والسياسية (سياسة الأرض) او الكرة الأرضية، فالكلمة جيوبولتيك بالألمانية مكونة من مقطعين Geo بمعنى الأرض و Politik تعني السياسة هذا معناها الحرفي، أما علميا المقصود بالجيوبولتيك هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى، إن جوهر الجيوبولتيك هو دراسة جغرافية العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، وقد جاء في تعريف الجيوبولتيك إنها النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض.

وعليه فإن الجيوبولتيك يختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية ولكن لا ينظر للدول كمفهوم ثابت بل ككائن حي دينامي استناداً إلى نظرية راتزل، وتدرس الجيوبولتيك العلاقات

(١) عبدالرزاق بوزيدي ، التنافس الروسي في منطقة الشرق الاوسط – دراسة حالة الازمة السورية ٢٠١٠-٢٠١٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد حضير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١١.

المكانية المتبادلة بين المنظر الطبيعي (الأرض) والمنظر البشري (السكان) والمنظر الحضاري (المهارات والتقنية) ذلك من وجهة نظر قومية وذاتية^(١).

٣- الأمن الوطني

مصطلح الأمن الوطني يمثل صور مفاهيمية وتطبيقية خاصة لمصطلح عام هو الأمن، والأمن ضد الخوف.

والعلماء اختلفوا في اعطاء تعريف موحد للأمن لأنه مفهوم متجدد، على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استعماله يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد القوى الأجنبية، إلا أن هذا التعريف يعد ذا مفهوم ضيق لاقتصره على الجانب العسكري، إلا أن مفهوم الأمن قد تطور فيما بعد ليشمل كل الجوانب العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية^(٢). وقد عرف (جاكيسون) الأمن بأنه : عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى مع شعوره بالعدالة^(٣).

أما الأمن الوطني هو التحصينات الذاتية التي توفرها الدولة لنفسها فتحقق الحصانة الموضوعية التي تفرض نفسها على الكيانات الخارجية تجاه الدولة سياسيا وعسكريا أو اقتصاديا وثقافيا، وهو قدرة الدولة على حماية أرضها وشعبها ومصالحها واقتصادها وعقائدها من أي عدوان خارجي، والقدرة على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع التنافر وتزيد من وحدة التماسك بين أبناء الشعب وتعمق الولاء والانتماء للوطن.

ومن منظور جغرافي للأمن الوطني هو ما توفره المقومات الطبيعية والبشرية من قوة ردع أو إغراء للدول الأخرى ، أو ما توفره من طموحات مستقبلية للمصالح المتبادلة مع الدول في العلاقات السلبية أو الإيجابية.

(١) محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرون بين المنهجية والتطبيق، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ٢٠٠٨، ص١٨.

(٢) فراس عباس البياتي، الامن البشري بين الحقيقة والزيغ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٠، ص٢٩.

(٣) امام احمد محمد عبدالله، الامن والعلاقات الانسانية، الجزء ٣، مختصر الدراسات الامنية، الرياض، مطابع المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، ١٩٨٦، ص٤٠٠.

الفصل الأول

المقومات الجغرافية السياسية الرئيسة

للتنافس التركي - الإيراني في العراق

المبحث الأول

المقومات الإثنوغرافية

تمهيد

يعد التركيب الإثنوغرافي بمكوناته المذهبية والقومية والدينية من الركائز السكانية المهمة في بناء الدولة والمحافظة على استقرارها الداخلي ، ويشير التركيب الإثنوغرافي الى توزيع السكان بحسب أصولهم القومية والدينية واللغوية في الدولة، وهو من العوامل المؤثرة في وزن الدولة الجيوبولتيكي لأن الدولة التي يسود كيانها الوحدة والانسجام فمن الطبيعي أن تتمتع بالاستقرار السياسي الذي ينعكس على ثقلها ومركزها السياسي الإقليمي والدولي، والتباين الإثنوغرافي يؤدي الى عدم الاستقرار وضعف الاندماج بين أبناء الشعب الواحد، مما يؤدي إلى عرقلة النظام السياسي للدولة ويحد من توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية، وخاصة إذا تعرضت الدولة لتدخلات خارجية تستغل التعدد الإثنوغرافي بهدف تمزيق وحدة الدولة من خلال إثارة النزاعات داخل اطار الدولة^(١).

وبالنسبة للعراق فقد كان التداخل الإثنوغرافية (قومي ، ديني ، مذهبي) من أهم المظاهر السكانية المؤثرة في بناء الدولة واستقرارها الداخلي ، وإن الامتداد الإقليمي وحجم المكونات الإثنية وتوزيعها الجغرافي بين العراق ودول الجوار أخذ يمارس دوراً مؤثراً في الوضع الداخلي للعراق وعلى كافة المستويات السياسية والاجتماعية والأمنية^(٢).

إن التغيرات التي شهدتها الساحة العراقية بعد نيسان عام ٢٠٠٣ لم تؤثر على الواقع العراقي فقط بل أثرت في واقع المنطقة والعالم عموماً ودول الجوار خصوصاً، فكان الغزو الأمريكي للعراق يحمل الكثير من الرسائل لدول المنطقة ، وإن المتغيرات والأحداث التي مرت

(١) حسين علي عران معيوف ، مصدر سابق، ص ١٧١.

(٢) عباس حمزة الشمري ، الابعاد الجيوبولتيكية للتداخل الاثني بين العراق ودول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية واثرها في الامن الوطني العراقي ، ط ١ ، دار الصادق الثقافية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٢١ ، ص ٢١.

على العراق جعلته ساحة للصراعات الإقليمية والدولية^(١)، وينصب أهتمام الجغرافية السياسية في دراسة التكوين الإثني على التوزيع المكاني للمجموعات الإثنية المختلفة على رقعة الدولة بهدف تحديد مناطق التركيز لكل إثنية ثم دراسة العلاقات القائمة بين هذه الإثنيات للوقوف على أثرها في تماسك وانسجام سكان الدولة^(٢)، وإن السمات الرئيسة للعراق هو التنوع الواضح في التركيب الإثني لسكانها فالعراق يتكون من جماعات إثنية متعددة يتخذ بعضها وحدة الأصل القومي هوية خاصة تجمع أفرادها (العرب ، الأكراد، التركمان) والبعض الآخر يتخذ وحدة الدين (مسلمين ، نصارى، صابئة ، يزيدية).

وزادت خطورة التنوع الإثني في العراق بعد الثورة المعلوماتية والاتصال التي قربت المسافات واختصرت الزمن وكما يطلق عليها الثورة المعلوماتية والتي جعلت العالم قرية صغيرة، فقفوات البث التلفزيوني وشبكات التواصل الاجتماعي أسهمت في تعميق الشعور الطائفي لدى نسبة كبيرة من الشعب العراقي الذي استغلته دول الجوار أبشع استغلال في تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى البعيد والتي تمثلت نتائجها في النزاعات العقائدية التي أسهم الإعلام في تغذيتها ، إن التنوع القومي والديني والمذهبي سبب مشكلة مزمنة لسكان العراق انعكست على استقرار الأنظمة المتعاقبة على حكمه ، وهذا التنوع والتعدد الإثني يصبح خطراً إذا وقع تحت تأثير عاملين أساسيين الأول داخلي يتمثل بالصراع على السلطة بين الأقلية والأكثرية والعامل الآخر خارجي قد يكون إقليمياً أو دولياً يوظف التعددية الإثنية لتحقيق أهداف ومصالح استراتيجية آنية أو مستقبلية تخدم أطرافاً خارجية محددة^(٣). ولكي نطلع بشكل أوضح و تفصيلي على الواقع الاثنوغرافي لسكان العراق نجد أنه يقسم إلى :-

-
- (١) حاتم مهدي الدفاعي، واقع العراق ومستقبله (التحديات والخيارات)، مجموعة باحثين، التعددية والوحدة الوطنية... الواقع الطموح: وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الايوبي في جامعة تكريت
- (٢) رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨، ص ١٩٤.
- (٣) أياد عايد والي البديري ، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (١٣) ، العدد (١)، ٢٠١٠، ص ١٤٥.

أولاً: التركيب القومي :-

الدول لا تتشابه في تركيبها القومية بل تختلف فهناك دول ذات تركيبة قومية واحدة وهذه التركيبة تسهم في حفظ استقرار الدولة والمحافظة على النسيج الاجتماعي داخل الدولة ، على العكس من الدول متعددة القوميات فتكون عرضة للتفكك الاجتماعي إذا كان هناك ارتباط لنفس التركيبة الإثنية مع دول الجوار مما يزيد من الانقسام وزعزعة الوضع وصولاً إلى الصراعات الداخلية ، وعند دراسة التركيبة القومية للعراق نجد أن سكانه يتكون من قوميتين رئيسيتين (العربية ، الكردية) إضافة إلى قوميات أخرى تمثل الأقليات (التركمان ، الآشوريين ، الكلدان ، الآرام) شكلت بمجموعها النسيج الاجتماعي للعراق وكما يلي :-

١- العرب : تمثل القومية العربية النسبة البارزة في العراق بل أكبرها على الإطلاق ، حيث تبلغ نسبتها نحو (٨٠%) اي يبلغ عددهم (٣٣,٠١٢,٨٨٧) من مجموع سكان العراق الذي بلغ عددهم (٤١,٢٦٦,١١٦) نسمة حسب تقديرات عام (٢٠٢٢) انظر جدول رقم (١) ، ويسكنون في جنوب العراق ووسطه وغربه ، وبطبيعة الحال يوجد تداخل و اندماج لقومية العرب مع القوميات الأخرى (الكرد) والأقليات في عدة محافظات من العراق أهمها (كركوك و الموصل و ديالى و بغداد وأجزاء من صلاح الدين و واسط) .

جدول (١) التوزيع النسبي للقوميات في العراق

القومية	نسبتهم من مجموع السكان %	عددهم
العرب	٨٠	٣٣,٠١٢,٨٨٧
الكرد	١٥	٦,١٨٩,٩١٥
التركمان	٣	١,٢٣٧,٩٨٣
الآشوريين و الكلدان	٢	٨٢٥,٣٣١
المجموع	١٠٠ %	٤١,٢٦٦,١١٦

١:المصدر : وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية Iraq – The World Factbook ، ٢٠٢٣/١٢/٢١.

<https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/#people-and-society>

٢ - الأكراد : القومية الكردية تُشكّل المجموعة العرقية الثانية بعد العرب في العراق، وصل عددهم إلى (٦,١٧١,٨٣)^(١) مليون نسمة، وتبلغ نسبتهم ١٥% من مجموع سكان العراق ، تتمركز القومية الكردية في محافظات أربيل، والسليمانية، ودهوك، ، كما يوجد الكرد وبأعداد قليلة في الموصل وكركوك وصلاح الدين وديالى وبغداد والانبار.

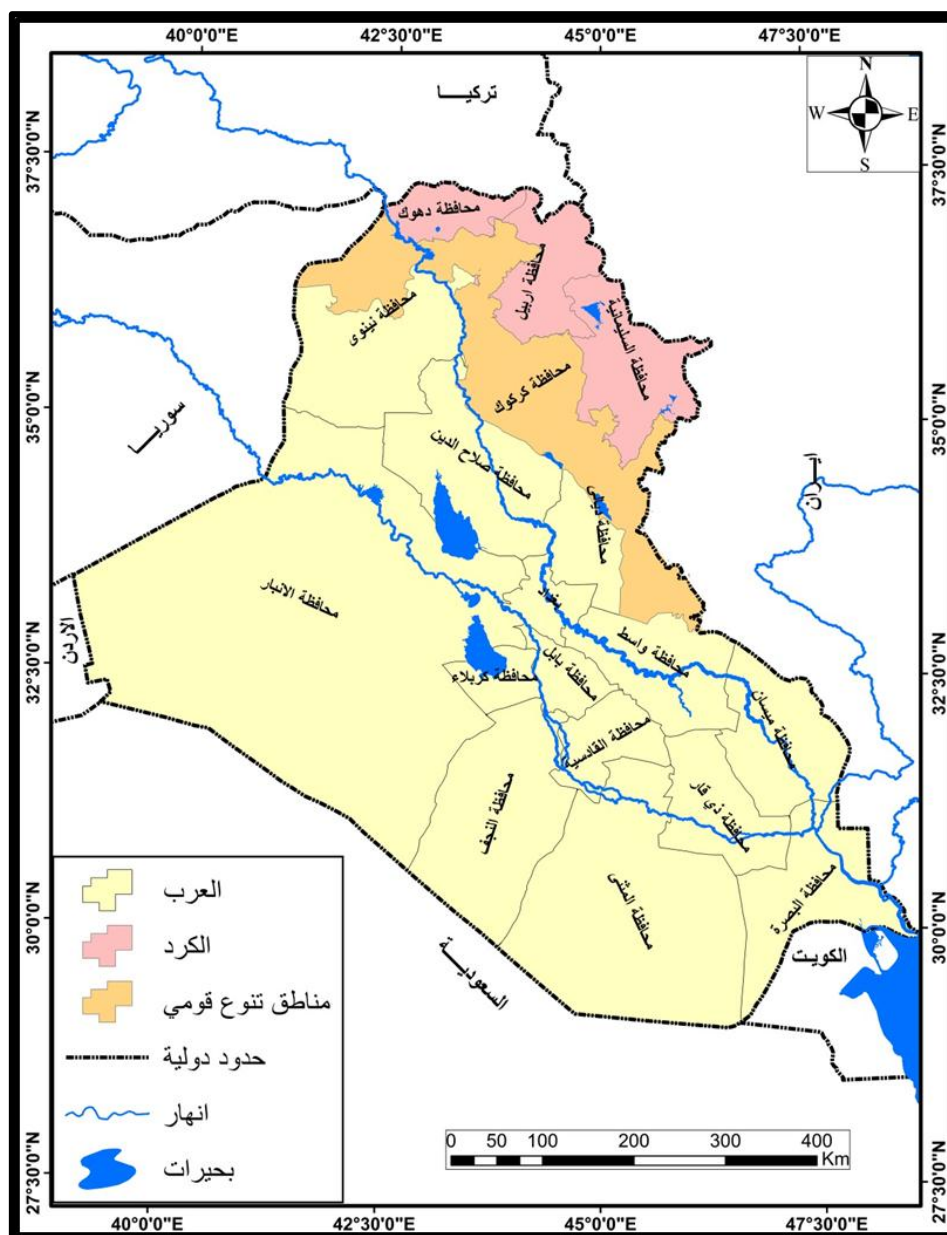
٣- قوميات أخرى :- إضافة إلى العرب والكرد توجد أقليات قومية مثل (التركمان) و(الكلدان) و(الآشوريين)، وهم يمثلون بمجموعهم نحو (٥ %) جدول (١) من مجموع سكان العراق، أكبر هذه الأقليات القومية هم التركمان حيث تبلغ نسبتهم من ٣% من نسبة سكان العراق ويرجع أصلهم إلى القبائل التركية التي وفدت من وسط آسيا ، يقيم التركمان في العراق بشكل أساسي في شمال العراق في محافظات كركوك ونيوى وأربيل وديالى خصوصاً في مدن كركوك وتلعفر وأمرلي وطوزخورماتو وكفري وآلتون كوبري وداقوق ويشاركون في علاقات ثقافية ولغوية وثيقة مع تركيا ، ويمثل الآشوريون والآراميون والكلدانيون بمجموعهم نحو (١%) من مجموع السكان ، ويتركزون في المناطق الشمالية من العراق مثل نينوى وكركوك و أربيل ودهوك (٢).

نستنتج مما سبق أن القوميات الثلاث الموجودة في العراق موجودة أيضاً في كل من تركيا وإيران، وهذا التداخل يمكن أن يخلق ثقلًا جيوسياسياً لهذه الدول وجسر علاقات إيجابية تحقق التعاون المشترك على كافة الأصعدة، وعن طريقها يستطيع العراق تحقيق أمنه وسيادته والحفاظ على بنية المجتمع العراقي من التدخلات الخارجية بحكم التجانس مع هذه الدول، لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، عندما تم استغلال التركيبة العرقية والقومية العراقية بهدف تمزيق وحدة العراق ، لأن التركيبة القومية والدينية في العراق تعد من النوع المعقد وليس البسيط بسبب تفاوت النسب في الأعداد حيث تتباين نسبة العرب عن نسبة الأكراد والتركمان عن بسط النفوذ على أطراف الصراع، وكذلك الخرق الأمني الذي حصل في عام ٢٠١٤ وانتهى بسقوط ثلاث محافظات بيد عصابات داعش الارهابية .

(١) وكالة الاستخبارات الامريكية، مصدر سابق، ٢٠٢٣/١٢/٣٠.

(٢) اياد عاشور الطائي واخرون، جغرافية العراق الاقليمية، ط١، دار الكتب والوثائق بغداد، ٢٠١٢ ص ٢٩٣.

خريطة (١) التوزيع الجغرافي للقوميات الرئيسية في العراق



المصدر الباحث بالاعتماد على: سعود عبدالعزيز شعبان ،تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية
حيال تركيا وإيران ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤، ص ٨٠ ،
ومخرجات برنامج ARC GIS10.7 .

ثانيا: التركيب الديني :-

الدين هو أحد عوامل الارتباط بين أبناء الشعب ويسهم سلبا أو إيجابا في قوة الدولة
وسلوكلها السياسي وهذا يرتبط بمدى فهم الدين فهما كاملا ليتحول إلى قوة تستطيع توحيد السكان

وبالعكس إذا كان فهم الدين غير ناضج فيتحول الفهم إلى عاطفة فيكون عاملاً مفرقاً بين أبناء الدولة ويهدد أمنها القومي بسبب الخلافات الدينية ، يعرف العراق بتنوعه الديني والمذهبي وأن الجيوبولوتيك تركز في دراستها على الظاهرة السياسية المتمثلة بالدولة فإنها لا تهمل الدين ، أن للدين أو المعتقد أثراً كبيراً في حياة السكان ومسيرتهم ، فكلما امتاز المجتمع بالتجانس الديني والقومي كان ذلك مدعاة للاستقرار السياسي والعكس صحيح مع العلم انه نادراً ما نجد مجتمعاً في أي دولة من الدول تتصف بالتجانس .

والعراق دولة تتمتع بوحدة المعتقد الديني إذ إن أغلبية سكانها يعتنقون الدين الإسلامي ونسبة أكثر من ٩٧% من مجموع السكان إلى جانب العديد من الديانات الأخرى كالمسيحية والإيزيدية والصابئة التي تتعايش معهم، ينظر جدول(٢)

جدول (٢) التركيب الديني في العراق

الديانة	نسبتهم من مجموع السكان %	عددهم
المسلمون	٩٧,٥	٤٠,٢٠٦٦٤٤
المسيحيون	١,٣	٥٣٦٤٥٩
الاييزيديون	١,١	٤٥٣٩٢٧
الصابئة	٠,١	٤١٢٦٧

١:المصدر : وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية ٢٠٢٣/١٢/١٢ , The World Factbook .

<https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/#people-and-society>

ويقسم سكان العراق من حيث التركيب الديني الى .

١ - المسلمون

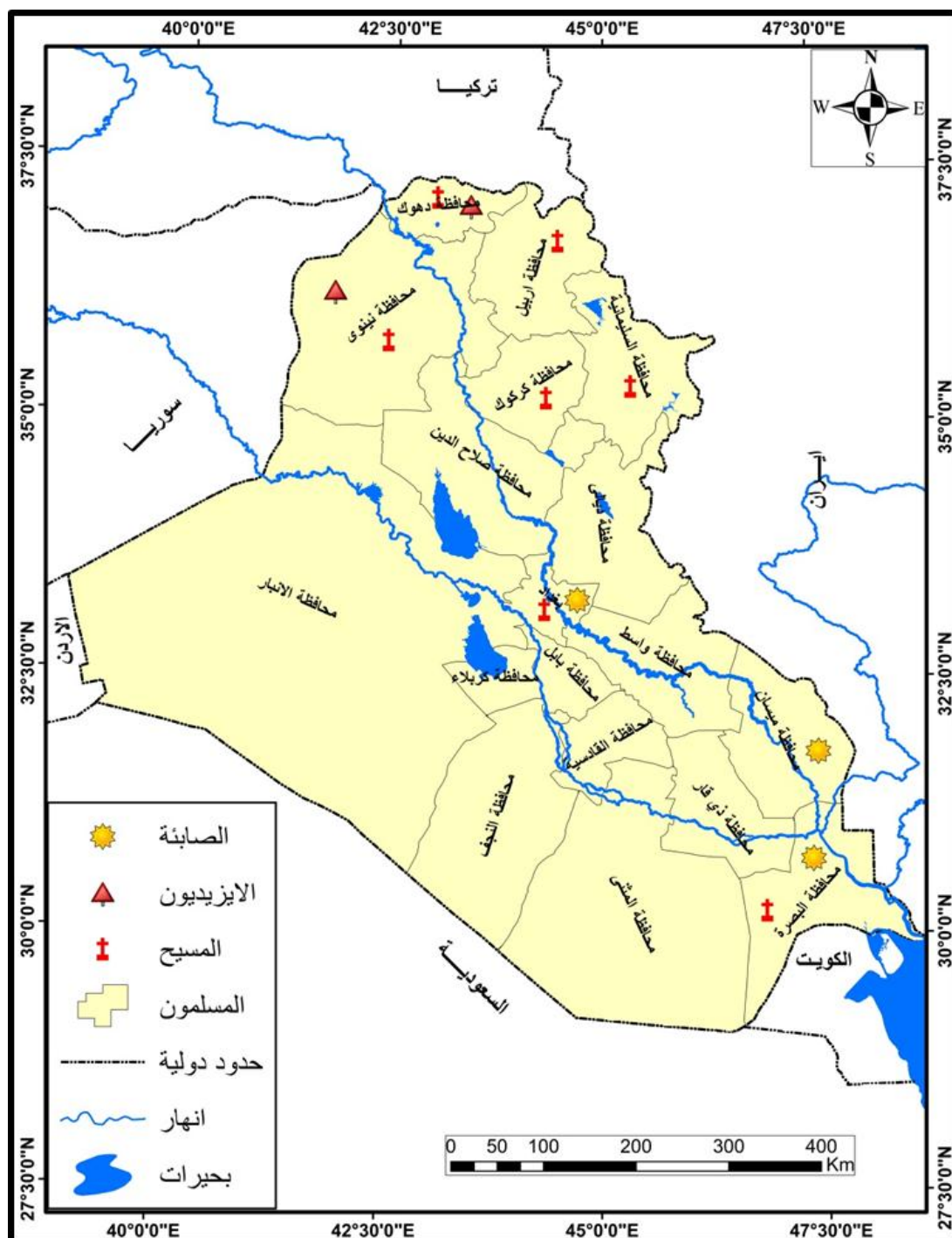
يشكل المسلمون في العراق الغالبية الكبرى من السكان حيث يبلغ عددهم نحو ٤٠٢٠٦٦٤٤ نسمة وتصل نسبتهم ٩٧,٥% من مجموع عدد سكان العراق البالغ

١٢٦٦١٠٩ نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٢٢. ويتوزع المسلمون جغرافيا في جميع أنحاء العراق من شماله وحتى جنوبه خريطة (٢) .

٢ - المسيحيون

تحتل الديانة المسيحية المرتبة الثانية بعد الديانة الإسلامية في عدد السكان في العراق حيث يبلغ عدد السكان المسيحيين في العراق ٥٣٦٤٥٩ نسمة وبنسبة تصل إلى ١,٣% من مجموع سكان العراق ويتوزع المكون المسيحي جغرافيا في عدة محافظات عراقية وبنسب متفاوتة ويوجد في كل من نينوى وأربيل ودهوك وكركوك والبصرة خريطة (٢)، حيث اتسمت روح المحبة والتعايش السلمي بين جميع المكونات ولم يشهد تاريخ العراق أي نزاعات بين المسلمين والمسيح إلا ان بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وبروز المجاميع الإرهابية خاصة تنظيم داعش الذي استهدف جميع المكونات ولم يقتصر على ديانة دون الأخرى من تهجير وقتل وتخريب وكان المسيحيون من ضمن هذا الاستهداف مما دفعهم للهجرة خارج العراق وهذا له الأثر السلبي في تهديد السلم المجتمعي.

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي للأديان في العراق



المصدر الباحث بالاعتماد على : سعود عبدالعزيز شعبان، مصدر سابق ، ص ٨٥.

٣ - الإيزيديون

اختلفت وتعددت الروايات حول أصل الإيزيديون وديانتهم وتسميتهم ، والسبب في ذلك يعود إلى عدم وجود تاريخ مكتوب لديهم ، إذ إنهم اعتمدوا على علم الصدر أي روايات شفوية في تسجيل حوادثهم وعقائدهم ، ويتوزع الإيزيديون جغرافيا في محافظة نينوى تحديدا في مركز قضاء سنجار وقضاء تلكيف وقضاء الشيخان وقضاء تلعفر وناحيتي القحطانية والشمال وتوجد أعداد قليلة في باقي المحافظات العراقية خريطة (٢)، حيث يبلغ عدد الأيزيديين ما يقارب ٥٣٩٢٧ نسمة بنسبة بلغت ١,١% من مجموع سكان العراق لعام ٢٠٢٢ جدول (٢)، حيث تعرض الإيزيديون الى إبادة وتهجير وتغيب بعد عام ٢٠١٤ على يد تنظيم داعش الإرهابي .

٤ - الصابئة

الصابئة أو المندائيون تسميتان للفئة الدينية نفسها، وإن الديانة الصابئية ديانة سماوية ، علماً أن لدى الصابئة كتاباً مقدس (الكنزاري) أو (الكنز العظيم) الذي يستمدون منه الكثير من تعاليمهم الدينية، ويقدر عددهم في عام ٢٠٢٢ نحو ٤١٢٦٧ نسمة وبنسبة بلغت ٠,١% من مجموع سكان العراق كما جاء جدول (٢) ويتوزعون جغرافيا في بغداد والبصرة وميسان وذي قار بنسب متفاوتة .

خلاصة القول على الرغم من أن سكان العراق وتركيا وإيران يرتبط المسلمون فيها برابطة العقيدة الدينية التي لا يمكن الجدل فيها، إلا أن مزج الدين بالسياسة وتأطير الخلافات السياسية بأطار مذهبي وديني شكل خطراً على أمن العراق ووحدته واستقراره كونه يعمق شعور الانتماء للدين أو المذهب قبل الانتماء للوطن، وما زاد هذا الامتداد خطورة هو الامتداد المذهبي والطائفي لسكان العراق مع دول الجوار التي تتنافس على النفوذ والقوة في المنطقة حيث تتبنى تركيا دعم الأحزاب السنية في العراق وكذلك بالنسبة لإيران كونها دولة شيعية فهي تقوم بدعم ومساندة الأحزاب الشيعية وهذا ما زاد من حدة التنافس، وبدوره زاد من حدة الانقسام بين أبناء الشعب العراقي.

المبحث الثاني : المقومات الاقتصادية

تعد المقومات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في تقييم قوة الدولة وتحديد وزنها الجيوبولوتيكي حيث تؤدي الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الدور المهم في بناء قوة الدولة ودعم سلوكها السياسي، فزيادة الصادرات والحد من الاستيراد يشكل استقرارا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ،و لا يمكن دراسة أي كيان سياسي وتقييمه في مجال مسيرته أثناء بنائه لقوته الذاتية ما لم تدرس موارده الاقتصادية كمقومات اساسية أو كمفتاح لقوته الوطنية، ويمكن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد مقياسا يميز بين الدول الفقيرة والدول الغنية وأن قابلية الحصول على هذه الموارد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات بين الدول^(١).

على الرغم من تنوع الاقتصاد العراقي إلا إنه ظل أسير هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي ،أي أنه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط كمورد رئيس في نشاطاته و نموه ولا يوجد مورد آخر يعينه، بحيث يشكل النفط ما نسبته (٤٢,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي^(٢).

ويملك العراق من احتياطات الطاقة ما يجعله محط أطماع الدول وبالأخص دول الجوار، إذ إن إيران بدأت تشعر بتقلص احتياطاتها من النفط، وتركيا تسعى لكي تصبح سوقا تسيطر على مصادر الطاقة في هذه المنطقة من العالم، كما أن إيران وبفعل سيطرتها على مصادر القرار في العراق استطاعت الاستحواذ على الكثير من الآبار النفطية القريبة من حدودها مع العراق فضلا عن ذلك تشجيعها على تهريب النفط الخام إليها عن طريق الفصائل المنضوية تحت قيادتها أو تلك التي لها نفوذ عليها من دون أن تكون هناك إجراءات رادعة من قبل الحكومة، كما أنها

(١) ثناء ابراهيم فاضل الشمري ، الاهمية الجغرافية السياسية لموقعي سوريا والعراق في الاستراتيجية الروسية بعد عام ٢٠١١، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة ، ٢٠١٧، ص٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٨.

جعلت من العراق سوقاً لمنتجاتها الصناعية والزراعية.^(١) من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المقومات الاقتصادية في العراق وعلاقة ذلك بالتنافس التركي الإيراني .

أولاً : النشاط الزراعي

تظفر الزراعة بأهمية كبيرة من بين الأنشطة الاقتصادية وتظهر في المقدمة عند تحديد قوة الدولة طالما أنها تشمل المحاصيل الغذائية الاستراتيجية والمواد الخام التي تدخل في الصناعة بما يمكن الدولة من تحقيق أهدافاً في تحقيق الاكتفاء الذاتي فضلاً عن كونها قطاعاً منتجاً يسهم في تكوين الناتج المحلي.^(٢)

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق (٤٤,٤٦ مليون دونم) منها (٢٢,٣ مليون دونم) تعتمد في ريها على المياه السطحية وهي تشكل نسبة (٥٠,١٦%) من مساحة الأراضي القابلة للزراعة ، أما الأراضي الدائمة الصالحة للزراعة فتبلغ (٢٢,١٦) مليون دونم (وهي تشكل نسبة (٤٩,٨٤%) تشكل المضمونة منها ١٥% للزراعة الدائمة وأما بالنسبة للأراضي الباقية فهي تقع ضمن الأراضي غير المضمونة مما يعني أن العراق يمتلك إحتياطياً من الأراضي غير المستغلة^(٣) .

مما تقدم ما هو إلا دلالة على حجم القدرات والمساحات الزراعية للعراق مما يساعده على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والموارد الزراعية والاستغناء عن استيراد هذه المواد من دول الجوار التي أغرقت السوق العراقية بالمنتجات الزراعية وهذا بدوره يؤثر على ميزان العراق التجاري والتبعية الاقتصادية ، ويتضح من خلال الجدول (٣) مدى التباين في المساحات المزروعة وكمية الإنتاج ويعود السبب إلى شحة المياه من خلال قطع المنابع الرئيسة من دولتي إيران وتركيا التي تمارس حرباً للمياه من أجل مصالح شخصية وورقة ضغط على العراق .

(١) ناظم علي عبدالله ، تعاون تنافسي : حقيقة الدور التركي الإيراني في العراق ، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، . <https://afaip.com> ٢٧/١٢/٢٠٢٣.

(٢) محمد أزهري سعيد السماك ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار الأمل للنشر والتوزيع، أريد، ١٩٩٨، ص ٧١-٧٢.

(٣) عباس حمزة الشمري ، مصدر سابق ، ص ٢٥١.

على المستوى الأمني وما يتعلق بحرائق المحاصيل الزراعية، فإنه بعد دحر تنظيم الدولة عام ٢٠١٧، بات يبحث عن موارد بديلة لتمويل عملياته بعد أن نضبت مصادرها، فالطريقة الأسهل لذلك هي أخذ الأتاوات من الفلاحين والمزارعين تحت التهديد في المناطق التي يوجد فيها التنظيم، ويسعى التنظيم لخلق حالة من الإرباك والفوضى بالجوء إلى حرق المحاصيل الزراعية الذي يتسبب باندثار اقتصادي لضرب خاصرة الاقتصاد، بالتزامن مع الأزمة العالمية فيما يتعلق بالحبوب نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا،

مع حلول الصيف، تطل الحرائق برأسها على مزارع العراق لتجتاح مساحات واسعة منها، فتأكل آلاف الدونمات، وتلقى اللائمة عادة على أعمال إرهابية ونزاعات عشائرية، أو على أيدي خارجية لتحقيق مصالح اقتصادية تسعى لإبقاء العراق سوقاً رائجة للسلع الأجنبية؛ سواء كان الأمر يتعلق بالقمح والشعير أو البضائع الأخرى.

وقبل أيام، مع دخول موسم الحصاد لعام ٢٠٢٢، أعلن عن احتراق نحو ٥٠ دونماً من حقول القمح في قرية عمر بن الخطاب في قضاء داقوق بمحافظة كركوك (٢٤٠ كيلومتراً شمال بغداد)، ولم يعلن وقتها عن السبب، ثم أعلن لاحقاً أن تنظيم داعش يقف وراءه. ويعدّ عام ٢٠٢٠ أحد أكثر الأعوام فتكاً بمحاصيل القمح والشعير، فضربت فيها الحرائق ١٦ محافظة، وبلغت الحرائق ١٦٤ حادثاً خلال المدة من ٢١ أبريل/نيسان وحتى ٢٢ مايو/أيار من العام المذكور، وذلك وفقاً لبيانات رسمية، وشملت احتراق نحو ١٠٢ ألف دونم من المحاصيل الزراعية، وفي العام ٢٠١٩ أعلن عن احتراق نحو ٥٣ ألف دونم لمحاصيل القمح والشعير^(١).

وبالتزامن مع استمرار هذه الظاهرة، فإن أكثر ما يُثير القلق هو أن يواجه البلد أزمة اقتصادية بارتفاع أسعار الخبز المحلي وما يتعلق بالقمح والشعير، في ظل انخفاض المساحات الزراعية بسبب شح المياه والجفاف الذي يضرب العراق.

(١) الحرائق تطل من جديد على محاصيل القمح العراقية مهددة الاقتصاد.. فمن يقف وراءها؟ مقال منشور على الانترنت <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/5/29> ، ٢٠٢٤/٧/١.

ففي عام ٢٠١٤، استفاد داعش من موسم الحصاد الذي أنجز خلال الأشهر التي سبقت سيطرتهم على نينوى والأنبار وصلاح الدين وأجزاء من كركوك وديالى وأطراف بغداد، حيث استفادت المجموعة من مبيعات الحصاد ، وأجبروا العمال على مواصلة العمل على البنية التحتية الزراعية وفي النهاية عندما تم طرد تنظيم داعش من المنطقة، تسبب القتال والتعسف والدمار الانتقامي في إلحاق أضرار جسيمة ومستدامة بالقطاعات الزراعية.

حيث استهدف تنظيم داعش المناطق الريفية للأغراض الاستراتيجية، أي من أجل الحصول على الإمدادات الغذائية الثابتة وخيارات بيع المنتجات الزراعية لتحقيق مكاسب مالية، ولكن الإفراط في استخدام تلك المنتجات فضلاً عن التدمير المتعمد للأراضي الزراعية كان له عواقب طويلة الأجل على العديد من المناطق الريفية، وبعد مرور عدة سنوات تقريباً على الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش في العراق ، والأراضي الزراعية ملوثة بالمتفجرات والآلات الضرورية مفقودة أو محطمة حتى الآن، تم استهداف المناطق المدنية من خلال العديد من جهود التنمية وتحقيق الاستقرار في المجتمع بعد الأزمة.

حيث يشير دور نينوى في مجال القطاعات الزراعية في العراق إلى مدى أهمية إعادة بناء سبل العيش الزراعية من أجل تحقيق الاستقرار الناجح في العراق كما أن لجود الأقليات المهمشة تاريخياً في المناطق الريفية في نينوى وكركوك وديالى أهمية كبيرة أيضاً، بالنظر إلى حساسية التوترات الإثنية - الدينية المتعلقة بملكية الأراضي، كما تعد محافظة نينوى وكركوك واحدة من أكثر المحافظات تنوعاً في العراق من حيث عدد الأقليات وانتشارها.

١- المحاصيل الاستراتيجية

تعد المحاصيل الاستراتيجية من الأساسيات التي يحتاجها العراق في قطاع الزراعة، حيث تشكل مصدراً رئيساً لتوفير الغذاء، كما تعد مصدراً هاماً للصادرات الزراعية وتحقيق الاكتفاء وتحقيق الاستدامة الزراعية، وتعد محاصيل القمح والشعير والشلب من المحاصيل الاستراتيجية وخاصة القمح حيث أصبح ورقة ضغط سياسية ولاعب رئيساً ضد الدول المستهلكة كونه يمثل رغيف الخبز الذي يعتمد الفرد في استهلاكه.

ويمكن أن نوضح سبب التراجع في كميات الإنتاج لأسباب طبيعية وبشرية منها المناخ والتصحر وقلة الدعم للإنتاج المحلي، وممارسة سياسة زراعية خاطئة وفتح الحدود أمام البضائع المستوردة، وكذلك الأسباب الأمنية من حرق للمحاصيل الزراعية والعمليات الإرهابية التي طالت العديد من محافظات العراق وقلة التصريف المائي من تركيا وإيران بسبب بناء السدود، فانخفاض نسبة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية سوف يؤثر على وزن الدولة جيوبوليتيكا ويوضح الجدول (٣) إنتاج العراق لهذه المحاصيل .

جدول (٣) المساحة والإنتاج والغلة للمحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٢

القمح			الشعير			الشلب		
السنوات	المساحة المزروعة/دونم	الإنتاج / طن	الغلة كغم/ دونم	المساحة المزروعة/دونم	الإنتاج/ طن	الغلة كغم/ دونم	المساحة المزروعة/دونم	الإنتاج / طن
١٩٨٠	٥٤٩٥٩٠٠	٩٧٥٦٠٠	١٧٧,٥	٣٣١٨٥٠٠	٦٨٢٤٠٠	٢٠٥,٦	٢٢١٨٠٠	١٦٦٩٠٠
١٩٩٠	٤٧٨٢٧٩٠	١١٩٥٨١٩	٢٥٠	٧٩٨٠٠٦٧	١٨٥٤٣١٦	٢٣٢	٣٣٩٧٠٠	٢٢٨٧٦٨
٢٠٠٠	٤٣٠٨١٤١	١٠٤٠٣٢٦	٢٤٢	٢٣٠٦٤٢٩	١٩٢٦٩٧	٨٤,٠	١٦٨٠٣	١٢٣٩٨
٢٠١٠	٥٥٤٣٩٠٠	٢٧٤٨٨٠٠	٤٩٥,٨	٤٠٢٦٧٠٠	٤٠٢٣١٠٠	٢٨٢,٤	١٩١٨٩٥	١٥٥٨٢٩
٢٠١٥	٤١٤٧٠٠٠	٢٦٤٥٠٠٠	٦٣٧,٩	١٠٠٣٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	٣٢٨,٧	١١٠٤٠٠	١٠٩٢٠٠
٢٠١٦	٣٦٩٧٠٠٠	٣٠٥٣٠٠٠	٨٢٥,٧	١٠٦٢٠٠٠	٤٩٩٠٠٠	٤٧٠,٢	١٥٤٢٠٠	١٨١٣٠٠
٢٠١٧	٤٢١٦٠٠٠	٢٩٧٤٠٠٠	٧٠٥,٥	٨٢٠٠٠٠	٣٠٣٠٠٠	٣٦٩,٤	٢٢٢١٠٠	٢٦٥٩٠٠
٢٠١٨	٣١٥٤٠٠٠	٢١٧٨٠٠٠	٦٩٠,٥	٦٠١٠٠٠	١٩١٠٠٠	٣١٧,١	٢١٧٠٠	١٨٢٠٠
٢٠١٩	٦٣٣١٠٠٠	٤٣٤٣٠٠٠	٦٨٦,١	٣٧٢١٠٠٠	١٥١٨٠٠٠	٤٠٨,١	٥١١٤٠٠	٥٧٤٧٠٠
٢٠٢٠	٨٥٧٤٠٠٠	٦٢٣٨٠٠٠	٧٢٧,٦	٤٥٢٨٠٠٠	١٧٥٦٠٠٠	٣٨٧,٨	٤٠٦٩٠٠	٤٦٤٢٠٠
٢٠٢١	٩٤٦٤٠٠٠	٤٢٣٣٧١٤	٤٤٧,٣	٣٠٩٢٠٠٠	٢٦٧٠٠٠	٨٦,٢	٣٨٤٩٠٠	٤٢٢٥٠٠
٢٠٢٢	٧٤٨٧٠٠٠	٢٧٦٥٠٠٠	٣٦٩,٣	٢٣٠٩٠٠٠	١٤٤٠٠٠	٦٢,٦	—	—

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الإحصائي ، مديرية الإحصاءات الزراعية ، تقرير عام ٢٠٢٢ ، ص٤.

أ - محصول القمح :

يحتل محصول القمح المرتبة الأولى من حيث الإنتاج والمساحات المزروعة من بين أنواع الحبوب في العراق ويعد القمح الغذاء الرئيس للسكان ويحتل مكانة مميزة من بين المحاصيل من حيث كمية الإنتاج والمساحات المزروعة حيث يعد القمح من أهم وأوسع أنواع الحبوب انتشاراً ويعتمد عليه ثلث سكان العالم أو ما يزيد عن ذلك وهو من المحاصيل الشتوية ويتبين من الجدول (٣) أن أعلى مساحة مزروعة سجلت عام ٢٠٢١ وبلغت (٩٤٦٤٠٠٠) دونم وأقل مساحة مزروعة سجلت في عام ٢٠١٦ بلغت (٣٦٩٧٠٠٠) دونم .

أما الإنتاج فقد بلغ ٩٧٥٦٠٠ طن عام ١٩٨٠ وزاد الإنتاج عام ١٩٩٠ إلى ١١٩٥٨١٩ طن وتضاعف الإنتاج عام ٢٠١٠ حيث بلغ ٢٧٤٨٨٠٠ طن وسجل عام ٢٠٢١ أعلى إحصائية حيث بلغت الإنتاجية ٦٢٣٨٠٠٠ طن زاد عن الضعفين من عام ٢٠١٠ بينما ارتفع متوسط الإنتاج للدونم الواحد ١٧٧.٥ كغم في عام ١٩٨٠ إلى ٣٦٩,٣ كغم عام ٢٠٢٢ وسجل عام ٢٠٢٠ أعلى متوسط إنتاجية للدونم الواحد حيث بلغت ٧٢٧,٦ كغم.

تراجعت المساحة المزروعة في البلاد، بسبب شح مواسم الأمطار للعامين الماضيين ٢٠٢٠-٢٠٢١، وانخفضت مستويات نهري دجلة والفرات والسبب في ذلك يعود إلى نقص المياه القادمة من إيران، التي عمدت إلى قطع العديد من روافد الأنهار التي كانت تغذي مساحات شاسعة من الأراضي العراقية، فضلاً عن قيام تركيا بتقليص حصص بغداد المائية، بعد بنائها للعديد من السدود على نهري دجلة والفرات، وغياب الدعم الحكومي للفلاحين والمنتجين، وقرار وزارة الموارد المائية تقليص مساحة زراعة المحصول من ٥ ملايين دونم في العام الماضي إلى ٢.٥ مليون دونم ، مما أثر سلباً على إنتاج القمح في عموم العراق، وإن وزارة الموارد المائية سعت إلى تغيير الخطة الزراعية وتقليص المساحة المزروعة بحجة شحة المياه ،حيث وصل الإنتاج عام ٢٠٢٢ إلى مليوني طن فقط ، في حين يحتاج البلد إلى أكثر من ٤ ملايين طن سنوياً^(١).

(١) احمد عيد، العراق: مخاوف من أزمة قمح، مقال منشور على <https://www.alaraby.co.uk/economy>

إن العراق لا يمتلك خطة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي، خصوصا في حالات الطوارئ، وما هو موجود من مخزون استراتيجي قليل جدا لا يسد الحاجة المحلية، مما يجعله أمام تحديات خطيرة خلال المدة القادمة.

ب - الشعير :

يأتي محصول الشعير في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج والمساحة من بعد القمح وهو من المحاصيل المهمة، ومن مزايا هذا المحصول تحمله للعطش والبرد الشديد والصقيع كما يتحمل ارتفاع الملوحة النسبي في التربة ، لذلك يزرع الشعير في جميع مناطق العراق ويلاحظ من الجدول (٣) أن عام ١٩٨٠ سجل إنتاجية بلغت ٦٨٢٤٠٠ طن وبمساحة ٣٣١٨٥٠٠ دونم وتضاعفت الإنتاجية في عام ١٩٩٠ حيث وصلت الى ١٨٥٤٣١٦ طن وبمساحة بلغت ٧٩٨٠٠٦٧ دونم وتضاعفت الإنتاجية ما بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠ سجل عام ٢٠١٠ كمية إنتاج بلغت ٤٠٢٣١٠٠ طن وبمساحة ٤٠٢٦٧٠٠ دونم ولكن من عام ٢٠١٥-٢٠١٨ شهدت هذه السنوات تراجعاً في الإنتاج بسبب شحة المياه ، ثم عاد ليرتفع في السنوات اللاحقة حيث بلغت الإنتاجية ١٥١٨٠٠٠ طن عام ٢٠١٩ وبمساحة ٣٧٢١٠٠٠ دونم وبلغ الإنتاج ١٧٥٦٠٠٠ طن لعام ٢٠٢٠ وسجل عام ٢٠٢٢ إنتاجية بلغت ١٤٤٠٠٠ طن وبمساحة ٢٣٠٩٠٠٠ دونم بينما ارتفع متوسط الإنتاجية للدونم الواحد من ٢٠٥,٦ كغم عام ١٩٨٠ إلى ٣٨٧,٨ كغم عام ٢٠٢٠ ثم عاود ليتراجع في عام ٢٠٢٢ إلى ٦٢,٦ كغم للدونم الواحد.

ج - الشلب :

وهو من المحاصيل الصيفية التي تتباين زراعتها في أنحاء العراق إلا أن إنتاج المحصول لا يواكب متطلبات الاحتياج المحلي فنلاحظ تذبذب الإنتاج بين عام وآخر وخاصة في الأعوام الأخيرة ، حيث قدر إنتاج محصول الشلب ٤٢٢٢٥٠ طن للموسم الصيفي ٢٠٢١ كما موضح في الجدول (٣) بانخفاض مقداره (٤١,٧) ألف طن عن الموسم الماضي الذي قد

بلغ ٤٦٤٢٠٠ طن وبمساحة زراعية قدرت ٣٨٤٩٠٠٠ دونم لعام ٢٠٢١ بانخفاض مقداره (٢١,٩) ألف دونم عن العام الماضي الذي قدر ٤٠٦٩٠٠ دونم^(١).

ويعود سبب هذا التذبذب بسبب شحة المياه والجفاف الذي أصاب مناطق الفرات الأوسط التي تشتهر بزراعة محصول الشلب دون موقف يذكر للسلطات العراقية كون هذا المحصول بالإضافة إلى محصولي القمح والشعير من المحاصيل المهمة والتي تعد ركناً أساسياً وركيزة في اقتصاد الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وإن أي إنتاج بطبيعة الحال يتوقف على مدى توفر المياه اللازمة لإرواء المحاصيل .

ولا نقتصر على هذه المحاصيل الثلاثة فقط بل هناك العديد من المحاصيل الأخرى التي تزرع في العراق لكن كميات الإنتاج في تفاوت وتذبذب بين عام وآخر كمحاصيل الخضراوات والفواكه والتمور والقطن وغيرها بسبب قطع المياه عن نهري دجلة والفرات وروافدهما في تركيا وإيران وكذلك سوء الإدارة الذي سبب الجفاف والتصحر وانتهى المطاف إلى التراجع في إنتاج المحاصيل الزراعية وكذلك قلة الدعم الحكومي ومنافسة محاصيل دول الجوار بأسعار منخفضة لعدم فرض رسوم كمركية لهذا القطاع المهم والاستراتيجي فأبسط مثال على ذلك هو أهمية محصول الذرة الصفراء من ناحية الاستهلاك البشري أو الحيواني فعدم وجود مراكز استلام كافية أدت إلى تعفن المحصول عند الفلاح ، حيث قدر إنتاج محصول الذرة الصفراء (الربيعية والخريفية) (٣٧٤,٤) ألف طن لسنة ٢٠٢٢ بانخفاض مقداره (٤٥) ألف طن عن الموسم الماضي الذي قدر (٤١٩,٣) ألف طن^(٢) .

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الإحصائي ، مديرية الإحصاءات الزراعية ، تقرير عام ٢٠٢٢ ، ص ٢

ثانياً — النشاط الصناعي :

يعد القطاع الصناعي أحد فروع النشاط الاقتصادي إذ بدأ العمل في هذا القطاع منذ السبعينات للقرن الماضي وتقاس قوة الدولة ووزنها الجيوبولوتيكي في وقتنا الحاضر من خلال قدرتها على التصنيع ، فالنشاط الصناعي مفهوم واسع يشير إلى جملة من العمليات التي يقوم بها جماعة من الصناع لاستخراج أو تحويل مواد أولية موجودة أو لإنتاج مواد جديدة بهدف إشباع رغبات الإنسان مستخدمين طرقاً ووسائل متنوعة ضمن عملية إنتاجية تربط بين عناصر الإنتاج وتجمعها مكانياً^(١).

أرض العراق تتميز باحتوائها على أنواع عديدة من المعادن والثروات الطبيعية، منها ما هو مستغل ومنها ما هو غير مستغل ومنها ما هو مستغل ولكن بشكل خاطئ، على الرغم من زيادة أعمال الكشف والتنقيب عنها، إلا أنها لم تستثمر بالشكل الصحيح، إن هذه الموارد من شأنها الدخول في عمليات الإنتاج المختلفة.

يمتاز بامتلاكه صناعات ذات مقبولة، وكانت الخطط الاقتصادية في السبعينيات تركز على الوصول بمساهمة الصناعات التحويلية إلى ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت مدة السبعينيات نقطة تحول في بنية الاقتصاد العراقي، إلا أن تطور الصناعات الاستخراجية كان على حساب بقية الأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمتها في تكوين الناتج المحلي، إذ بلغت نسبة الصناعات الإستخراجية وارتفعت مساهمة الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٧% خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٦ إلى ٧٦% خلال المدة ١٩٧٧-١٩٨٠، مقابل انخفاض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠% إلى ٨% خلال المدة ١٩٧٧-١٩٨٠^(٢).

عانى العراق كثيراً في ثمانينات القرن الماضي بسبب الحرب العراقية الإيرانية والضغط الكبيرة التي فرضتها على القطاع الصناعي. وفي عام ٢٠٠٣، شهدت بنية الاقتصاد العراقي موعداً آخر مع الدمار والتخريب الذي لحق بالقطاع الصناعي، حيث توقفت معظم المشاريع

(١) عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافية الصناعية ، ط١، دار الصادق الثقافية، ٢٠١١، ص٤١.

(٢) بهاء انور حبش وآخرون، واقع الصناعة التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد الريعي في العراق (رؤية

مستقبلية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٦، العدد ١١٩، ٢٠٢٠، ص ٤١٩.

الصناعية الصغيرة بسبب توقف دعم الدولة لها، استمرار انقطاع التيار الكهربائي وانكشاف السوق العراقية وهروب رؤوس الأموال الصناعية إلى الخارج بسبب عدم ملائمة البيئة المحلية التي أصبحت طاردة للاستثمار، إضافة إلى توقف المشاريع الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام. والتي يعمل بعضها بقدرة إنتاجية منخفضة، مثل الصناعات الكيماوية والدوائية والغذائية والجلود والنسيج، ومن ثم تتراجع القدرة التنافسية للسلع الصناعية العراقية، وأصبحت أكثر تكلفة مقابل انخفاض الكميات المنتجة وانخفاض الجودة مقارنة بالسلع المصنعة في دول الجوار، خاصة تركيا وإيران^(١).

وبشكل عام ينقسم النشاط الصناعي في العراق إلى قسمين رئيسيين:

١- الصناعة الاستخراجية

إن التركيبة الجيولوجية للعراق جعلت منه ذا طبيعة تحمل إمكانات معدنية متنوعة، حيث تكشف المصادر والبيانات أن العراق يمتلك احتياطي استراتيجي من الموارد المعدنية التي لها مكانة في مستقبل الصناعات الكيماوية والغذائية والزجاج والسيراميك ومختلف الصناعات كمواد بناء مهمة في قطاع البناء والتشييد، بالإضافة إلى احتوائها على معادن متنوعة ذات إحتياطيات كبيرة، منها كبريتات الصوديوم ٢٢ مليون طن، حجر الدولومايت ٣٣٠ مليون طن، الكوارتزيت ١٦ مليون طن، طين الكاؤولين ١٢٠٠ مليون طن، طيان الفلنت ١٠ ملايين طن وطين المنتمورلونايت ٢٢ مليون طن، ومعادن أخرى مثل البوكسايت وأطيان الطابوق والرمل القياسية (رواسب الأنهار)^(٢).

وبناء على ما سبق فإن الصناعة الاستخراجية يمكن أن تسهم في الجانب المتعلق بالثروات المعدنية سواء من خلال تصنيعها محليا أو تصديرها كمواد أولية في بناء الاقتصاد العراقي، لأن القيمة المضافة من تصنيع المواد الأولية تؤدي إلى تراكم رأس المال، بالإضافة إلى

(١) بلاسم جميل الدليمي، أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٧، العدد ٦٢، ٢٠١١، ص ١٦١.

(٢) جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، هيئة المسح الجيولوجي العراقية، واقع الثروة المعدنية في العراق وفاق تطورها، ٢٠١٨، صفحات متفرقة.

ذلك إلى تصنيع المواد الخام لأن التصنيع يحسن مكانته في نظام تقسيم العمل الدولي وبالتالي يؤدي إلى تحرره من التبعية في أبعادها الاقتصادية والسياسية.

يعد النفط محوراً رئيساً في الصناعة الاستخراجية، وتعد الطاقة محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لما تتمتع به من مزايا مهمة وعديدة فهي تضم سلعا استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء ويقف النفط في مقدمة هذه المجموعة من المعادن فهو بحق السلعة الأولى في التجارة العالمية.^(١) وإن امتلاك الثروة النفطية اليوم ينبغي أن يشكل أحد أبرز مقومات القوة لأن النفط يمثل سلعة استراتيجية لها أهميتها من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في الوقت الراهن.

يعد العراق من أغنى عشر دول في العالم بالنفط حيث يقع في المرتبة الثانية عربياً بعد السعودية و عالمياً خامس دولة من حيث الإحتياطي بمخزون يصل إلى ١٤٥,٠١٩ مليار برميل لعام ٢٠٢٢ وبالمرتبة الأولى عالمياً فنزويلا بأحتياطي يقدر بـ ٣٠٢,٨٠٩ مليار برميل ويأتي في المرتبة العاشرة أمريكا بمخزون يقدر بـ ٤٧,٠٣٥ مليار برميل .جدول(٤)

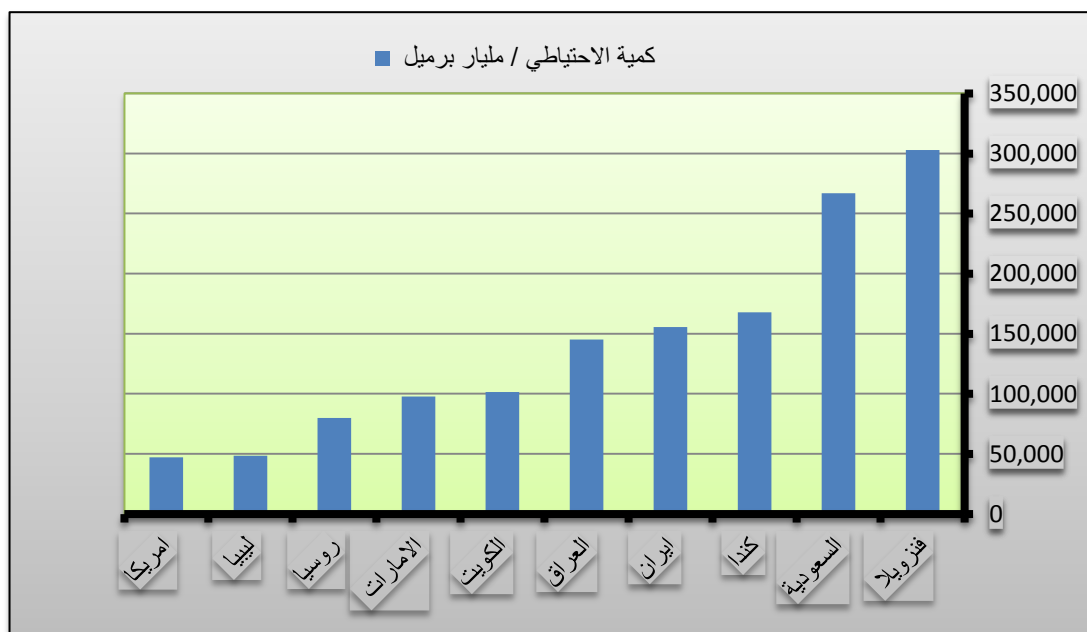
جدول (٤) أكبر ١٠ دول لإحتياطي النفط الخام في العالم (٢٠٢٢)

الدولة	كمية الإحتياطي / مليار برميل
فنزويلا	٣٠٢,٨٢٩
السعودية	٢٦٧,٠٢٦
كندا	١٦٧,٨٩٦
ايران	١٥٥,٦٠٠
العراق	١٤٥,٠١٩
الكويت	١٠١,٥٠٠
الامارات	٩٧,٨٠٠
روسيا	٨٠,٠٠٠
ليبيا	٤٨,٣٦٣
أمريكا	٤٧,٠٣٥

المصدر : مركز البيدر للدراسات والتخطيط، www.baidarcenter.org ، ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

(١) محمد ازهر سعيد السماك ، مصدر سابق ، ص١٢٢.

شكل (١) أكبر ١٠ دول لإحتياطي النفط الخام في العالم (٢٠٢٢)



المصدر: بالاعتماد على معطيات جدول (٤)

فإن التباين في الإنتاج والإحتياطي بين العراق والدول المجاورة يكسب العراق أهمية وتوازناً إقليمياً وخاصة مع تركيا التي لا يسد إنتاجها المحلي حاجتها فالموارد النفطية تشكل مرتكزا مهما طبقا للمنظور الجيوبولوتيكي الذي ينعكس إيجابياً على قوة الدولة.

وإذا ألقينا نظرة على الجدول (٥) نلاحظ أن التطور التاريخي لحجم الانتاج والإحتياطي للنفط العراقي في تزايد مستمر ففي عام ١٩٧٠ بلغ إحتياط العراق من النفط الخام ٣٢,٠٠٠ مليار برميل وبكمية إنتاج تقدر بـ ١,٥ مليون برميل يوميا ولكن في السنوات اللاحقة من عام ١٩٩٠-٢٠٠٠ زاد الإنتاج والإحتياطي ضعفين حيث بلغ الإنتاج ٢,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٠ وبإحتياطي قدر بـ ١١٢,٠٠٠ مليار برميل، ومن ثم ٢,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠ في حين بلغ الإنتاج ٤,١ مليون برميل يوميا وبإحتياطي ١٤٥,٠٠٠ مليار برميل وفي آخر إحصائية لعام ٢٠٢٢ بلغ الإحتياطي ١٤٥,٠١٩ مليار برميل وبطاقة إنتاجية بلغت ٤,٦ مليون برميل يوميا ، وأشارت التوقعات المستقبلية أن يصل إحتياطي العراق من النفط الخام

في عام ٢٠٣٥ إلى ٢٣٢ مليار برميل ، وهذا يؤكد أهمية النفط الإستراتيجية على المستقبل الاقتصادي والسياسي للعراق ^(١).

وتتوزع حقول النفط في معظم أراضي العراق ، فالمنطقة الشمالية تتكون من مجموعة حقول هي باي حسن وجمبور وحميرين الشمالي في محافظة كركوك و حقول عين زالة وبطمة والقيارة في محافظة نينوى ، ويوجد النفط في الوسط متمثلاً بحقل نفط خانة في محافظة ديالى بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية ، كما يوجد النفط في جنوب العراق وتحديدًا البصرة حقلي الزبير والرميلة ، ويوجد في حقول أخرى مثل ابو غراب وبزركان والفكة في محافظة ميسان قرب الحدود العراقية الإيرانية ^(٢). كما موضح في خريطة (٣)

جدول (٥) إحتياطي وإنتاج النفط العراقي الخام للمدة من (١٩٨٠-٢٠٢٢)

السنة	كمية الإحتياطي /مليار برميل	كمية الإنتاج/ألف برميل
١٩٧٠	٣٢,٠٠٠	١,٥٨٠,٠٠٠
١٩٨٠	٣٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠
١٩٩٠	١٠٠,٠٠٠	٢,٢٢٢,٠٠٠
٢٠٠٠	١١٢,٠٠٠	٢,٦٠١,٠٠٠
٢٠١٠	١٤٣,٠٠٠	٢,٣٥٨,٠٠٠
٢٠٢٠	١٤٥,٠٠٠	٤,١٠٠,٠٠٠
٢٠٢٢	١٤٥,٠١٩	٤,٦٥٠,٠٠٠

المصادر بالاعتماد على:

١. ضحى لعبي كاظم ، الأهمية الإستراتيجية للنفط العراقي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)، دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣، ص ٥٢.

٢: وكالة الانباء العراقية www.ina.com ، ٣١/١٢/٢٠٢٣.

(1) Iraq Energy outlook ,International Energy ,Special Report ,2013 , p48 .

(٢) مصطفى عبد الرسول احمد الخفاجي ، اقليم كردستان في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤، ص ١٨.

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في العراق



المصدر: الباحث اعتماداً على: امل كريم تولى الكنانى، الاتجاهات الجغرافية لصادرات النفط العراقية (دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص ٥٤-٦٢، ومخرجات برنامج ARC GIS 10.7.

٢ - الصناعة التحويلية

تعد الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والصناعية من خلال أدائها ودورها الفعال في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، كما تكمن أهميتها في دورها المؤثر في حماية الصناعة الوطنية من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، فضلاً عن استيعاب القوى العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي ومن ثم الاستقلال السياسي، كونها ركيزة أساسية للتقدم الاقتصادي والسياسي^(١).

تمتاز الصناعة التحويلية في العراق بقدم آلاتها ومعداتها وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية وأنظمة التشغيل والتحكم الحديثة، بدأ هذا التقدم في قطاع الصناعات التحويلية منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات المتعاقبة في مختلف أنواع الصناعات الغذائية والكيميائية والنسيجية وغيرها من الصناعات مقارنة بالبيئة الإقليمية والدولية^(٢).

ظل قطاع التصنيع يعاني من عدد من المعوقات التي أثرت سلباً على عملية تطوير هذا القطاع وتحقيق الأهداف المرجوة مقارنة بالدول المجاورة التي بدأ قطاع التصنيع فيها يشهد تطورات سريعة، خاصة القوتين الإقليميتين تركيا وإيران، وخير دليل على ذلك ارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، والعكس بالنسبة للعراق، من حيث تراجع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، رغم توفر قدرات الموارد النفطية والزراعية، فضلاً عن موارد الثروة المعدنية، السوق ومستوى المعيشة مما يساعد على إنشاء الصناعات المتقدمة ومن ثم المساهمة في تغيير بنية الاقتصاد العراقي وبلغت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق ٤.٢ مليار دولار، أي ٢.٧ لعام ٢٠٢٠^(٣)، وهي نسبة ضئيلة جداً تعبر عن التبعية الاقتصادية الخارجية، وهذا يدل على أن العراق لم يشهد أي تقدم في زيادة إنتاجه

(١) يحيى غني النجار، رياض جواد كاظم، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٠، ٢٠١٧، ص ٣.

(٢) ناجي ساري فارس، واقع القطاع الصناعي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد ٣٤، العدد ٣٦، ٢٠١٨، ص ١٠٨.

(٣) حسين علي عران معيوف، مصدر سابق، ص ٢١٧.

الصناعي، أي في هذا الوضع هو اعتماده على الدول الصناعية الكبرى، فضلا عن صناعات الدول المجاورة، لتأمين احتياجاته الرئيسية من المواد المصنعة، ومن الناحية الجيوبولتيكية فإنه يشكل عنصر ضعف في جسد الدولة في ظل تراجع دور الصناعة التحويلية وزيادة الواردات من المواد المصنعة، وهذا بدوره يعمق آليات التبعية الاقتصادية وبالتالي ضعف الدولة وعدم قدرتها على أداء مهامها واتخاذ القرارات السياسية المناسبة، خاصة إذا كانت هذه القرارات تتعارض أو لا تتوافق مع طبيعة أهداف دول التنافس تركيا وإيران.

ثالثا : قياس مؤشرات عناصر القوة الاقتصادية للعراق مع تركيا - إيران

بعد التطرق لمقومات العراق الاقتصادية لابد من قياس قوة الدولة اقتصاديا ومقارنتها بتركيا وإيران لأن القوة الاقتصادية تمثل عنصراً هاماً من عناصر قوة الدولة وأمنها الوطني، والدولة تستطيع من خلال قوتها الاقتصادية تعزيز مكانتها وموقعها ضمن خارطة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، والدولة بدون قوة اقتصادية فاعلة يقل الوجود المعنوي لها، وتعد هدفاً لغرض تلبية احتياجات الدولة الداخلية وقلة انكشافها على الخارج، ولما لهما من أهمية في تحديد وزن الدولة، وإن قياس القوة الاقتصادية يتم من خلال العديد من المؤشرات عن طريق استخراج القيمة المعيارية (*)، لكل عنصر ومؤشر ولجميع الدول.

وبالبالغة (٢٠ عنصرا ومؤشرا) ولكل عنصر وزن ثابت^(١)، يضرب في القيمة المعيارية وبالتالي نتبين نتيجة كل عنصر ووزنه مع الدول الاخرى، وهذه المؤشرات يمكن تلخيصها في، إجمالي

(*)

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر) - المتوسط الحسابي (ح)}}{\frac{\text{مجموع (ح ر - ح)}}{\sqrt{\text{عدد الوحدات (دول الدراسة) (ن)}}}$$

الانحراف المعياري

ينظر: جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي - الاسرائيلي، بيروت، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص٨٥.

(١) المصدر نفسه، ص١٠٤.

جدول (٦) قياس وزن عناصر القوة الاقتصادية

القيمة المعيارية لدى كل عنصر $\times$ وزن العنصر			الدول محل الدراسة
تركيا	إيران	العراق	عناصر القوة الاقتصادية للدول المعنية بالدراسة
$0,38 = 0,125 \times 3,1$	$0,23 = 0,125 \times 1,84$	$0,22 = 0,125 \times 1,78$	حجم الناتج المحلي الإجمالي
$0,33 = 120 \times 2,77$	$0,27 = 120 \times 1,87$	$0,26 = 120 \times 2,17$	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
$0,84 = 108 \times 7,78$	$0,65 = 108 \times 6,05$	$0,66 = 108 \times 6,17$	القاعدة الصناعية
$0,49 = 108 \times 4,59$	$0,20 = 108 \times 2,01$	$0,24 = 108 \times 2,29$	معدل النمو السنوي للإنتاج
$0,56 = 102 \times 5,57$	$0,88 = 102 \times 8,15$	$0,70 = 102 \times 6,87$	حجم إنتاج مصادر الطاقة (نפט-غاز)
$0,33 = 0,97 \times 3,458$	$0,88 = 0,97 \times 9,12$	$0,60 = 0,97 \times 6,28$	حجم احتياطي مصادر الطاقة (نפט-غاز)
$0,17 = 0,70 \times 2,43$	$0,18 = 0,70 \times 2,56$	$0,13 = 0,70 \times 1,91$	حجم الاحتياطات النقدية والذهبية
$0,19 = 0,60 \times 3,23$	$0,14 = 0,60 \times 2,48$	$0,13 = 0,60 \times 2,23$	حجم الأراضي الزراعية
$0,222 = 0,050 \times 4,44$	$0,13 = 0,050 \times 2,77$	$0,15 = 0,050 \times 2,23$	حجم الأراضي الصالحة للزراعة
$0,56 = 0,050 \times 11,31$	$0,57 = 0,050 \times 11,97$	$0,40 = 0,050 \times 8$	المعدل السنوي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية
$199 = 0,040 \times 4,99$	$0,180 = 0,040 \times 4,50$	$0,113 = 0,040 \times 2,84$	متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب
$0,10 = 0,030 \times 3,58$	$0,16 = 0,030 \times 5,61$	$0,08 = 0,030 \times 2,79$	حجم الأراضي المروية بانتظام
$0,58 = 0,040 \times 14,67$	$0,49 = 0,040 \times 12,39$	صفر	حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية
4,76	4,74	3,55	الأجمالي

المصدر: الباحث بالاعتماد على ملحق (١)

الناتج المحلي للدولة بالإضافة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل النمو السنوي للإنتاج والقاعدة الصناعية وحجم الطاقة والإحتياطي من مصادرة الطاقة والمعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ونصيب الفرد منه ، فضلاً عن بيان نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ونسبة الأراضي المروية بانتظام ومتوسط إنتاجية الدولة من الحبوب ، وإحصائيات هذه المؤشرات من وزارات ومؤسسات دولية رصينة ، ويعد قياس قوة العراق مع دول الدراسة باتباع كل خطوات القياس للحصول على النتيجة جاء ترتيبها وفق الجدول التالي

جدول (٧) قياس القوة الاقتصادية لدول الدراسة

الدولة	الوزن
تركيا	٤,٧٦
إيران	٤,٧٤
العراق	٣,٥٥

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول ٦

وهذا يعني أن تركيا احتلت المركز الأول في ميزان القوة الاقتصادية بوزن (٤,٧٦) وتلتها إيران في المركز الثاني بوزن (٤,٧٤) أما العراق فقد احتل المركز الثالث والأخير بوزن (٣,٥٥)

بتحليل العناصر الفرعية للقوة الاقتصادية وعددها (١٣) عنصراً ، والتي تم قياسها بعد إدماج المؤشرات الفرعية المعبرة عن كل عنصر ، وهو ما يوضحه الجدول (٧) الخاص بقياس وزن عناصر القوة الاقتصادية ، يتضح التالي

١- **الناتج المحلي الإجمالي** : لاشك في أن حجم الناتج المحلي هو حسيطة إنتاج النشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث يعد الناتج المحلي الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد الدول ، والناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الدولة خلال مدة زمنية معينة ويعد أيضاً مؤشراً لمستوى

معيشة الأفراد داخل الدولة وبعد مقياسا لأداء الاقتصاد فكلما زاد معدل الناتج المحلي زاد الاقتصاد الكلي ، وكلما زاد هذا أشار إلى قوة أكبر للدولة ^(١).

بوزن هذا العنصر اتضح أن العراق احتل المركز الثالث بوزن (٠,٢٢) وجاءت تركيا بالمركز الأول بوزن (٠,٣٨) أما إيران فقد جاءت بالمركز الثاني بوزن (٠,٢٣) .

٢- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** : تكمن أهمية هذا المؤشر كونه أحد المؤشرات المهمة في قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة ، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم للمقارنة بين دولة وأخرى ، فارتفاع هذا المؤشر يدل على مدى النمو الاقتصادي الأمر الذي ينعكس على قوة أكبر للدولة والعكس صحيح .

بعد وزن العنصر، احتل العراق المركز الثاني بوزن (٠,٢٦) أما تركيا فقد جاءت في المركز الأول بوزن (٠,٣٣) وجاءت إيران في المركز الأخير بوزن (٠,٢٢) .

٣- **القاعدة الصناعية** : إن الصناعة عنصر هام من عناصر القوة الاقتصادية للدولة ، حيث تعد القدرة على إنتاج مواد صناعية جيدة في الدولة من العوامل الهامة والمؤثرة في قوتها السيادية والاقتصادية والعسكرية ، كما أن وجود الصناعة المتطورة برهان أكيد على قوة الدولة وتطورها ، لأن أي قوة سياسية في العالم هي في الوقت نفسه قوة صناعية كبرى ، فكلما كانت الدولة سوقاً صناعية واسعة لاسيما فيما يتعلق بالصناعات الإستراتيجية الثقيلة كالحديد الصلب وغيرها ، فكلما كان ذلك عاملاً لقوة الدولة وكلما كان أقل إنتاجاً وأكثر استيراداً كان ذلك عامل ضعف للدولة ^(٢).

وفقا لهذا المؤشر فقد احتل العراق المركز الثاني بوزن (٠,٦٦) وتركيا المركز الأول بوزن (٠,٨٤) وجاءت إيران في المركز الثالث بوزن (٠,٦٥).

٤- **معدل النمو السنوي للإنتاج** : إن مستوى النمو السنوي للإنتاج يعد من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في قوة الدولة من خلال كفاءة توظيفها لمختلف عناصر قوتها الاقتصادية والصناعية مما يعطيها ميزة نسبية على غيرها من الدول ، ودون هذا

(١) تقرير الهيئة العامة للإحصاء للملكة العربية السعودية ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، الربع الرابع ، ٢٠١٧ ، ص ٣.

(٢) مصطفى شفيق مصطفى علام ، قياس قوة الدولة الايرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٢١ ، ص ٤٢.

التوظيف تصبح مواردها مهددة وعاطلة ولا قيمة لها ، إذاً يشير هذا المؤشر الى المعدل السنوي للنمو في كل القطاعات الإنتاجية كلما ارتفع هذا المعدل دل على قوة أكبر للدولة^(١) .

اتضح بعد وزن هذا العنصر ، أن العراق احتل المركز الثاني بوزن (٠,٢٤) وجاءت تركيا في المركز الأول بوزن (٠,٤٩) أما إيران فقد احتلت المركز الثالث والأخير بوزن (٠,٢١).

٥- **حجم إنتاج مصادر الطاقة (النفط والغاز)** : اعتمد هذا المؤشر لقياس إنتاج عنصري النفط والغاز الطبيعي وهو العنصر الذي يشير إلى مجموعة إنتاج الدولة من مصادر الطاقة الرئيسة والقاعدة في هذا هي أنه كلما ارتفع معدل الإنتاج من هذه المصادر كلما أشار إلى قوة أكبر للدولة،

حيث احتل العراق في هذا المؤشر المركز الثاني بوزن (٠,٧٠) أما إيران فقد احتلت المركز الأول بوزن (٠,٨٠) وجاءت تركيا في المركز الثالث بوزن (٠,٥٦) .

٦- **حجم إحتياطي مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)** : يشير هذا العنصر إلى حجم القوة الكامنة للدولة من مصادر الطاقة من خلال حجم ما تمتلكه من إحتياطيات مصادر الطاقة ، أذ أنه كلما ارتفع حجم الإحتياطي دل على قوة الدولة .

أحتل العراق في هذا المؤشر المركز الثاني بوزن (٠,٦٠) بينما احتلت إيران المركز الأول بوزن (٠,٨٨) وجاءت تركيا في المركز الأخير بوزن (٠,٣٣).

٧- **حجم الإحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية للدولة** : يدل هذا المؤشر على قيم حجم إحتياطيات الذهب والعملات الأجنبية لدى كل دولة وله تأثير كبير على القدرة الاقتصادية للدولة ومدى قوتها في العالم ، حيث يمثل هذا المؤشر قدرة الدولة على سداد الديون الخارجية مع استمرار دعم وتعزيز اقتصادها المحلي ، والقاعدة هنا هي أنه كلما ارتفع هذا المعدل دل على قوة أكبر للدولة^(٢).

(١) جمال زهران ، مصدر سابق ، ص ٧١.

(٢) البنك المركزي العراقي ، تصريح المكتب الاعلامي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠٢٢ حزيران،

<http://http/cbi.iq/news/view/2035>

فقد احتل العراق في هذا المؤشر المركز الثالث بوزن (٠,١٣) وجاءت إيران

في المركز الأول بوزن (٠,١٨) واحتلت تركيا المركز الثاني بوزن (٠,١٧) .

٨- **نسبة الأراضي المزروعة الى حجم السكان** : يعد هذا العنصر من عناصر قدرة الدولة

الزراعية ، حيث يبين هذا المؤشر أنه كلما زادت نسبة الأراضي الزراعية إلى حجم السكان دل هذا على قوة أكبر للدولة ، لأن هذا بدوره يسهم في تحقيق نسبة كفاية أكبر للسكان من إنتاجهم الزراعي ^(١).

لقد احتل العراق في هذا المؤشر المركز الثالث بوزن (٠,١٣) بينما احتلت

تركيا المركز الأول بوزن (٠,١٩) وجاءت إيران في المركز الثاني بوزن (٠,١٤) .

٩- **حجم الأراضي الصالحة للزراعة** : الأرض الزراعية هي القاعدة الأساس التي يركز

عليها الإنتاج الزراعي للدولة، وكلما ارتفعت نسبة الأراضي المزروعة يدل ذلك على قوة الدولة زراعياً ، لأنه يرفع من قدرتها على الاكتفاء الذاتي والتصدير وتحقيق الأمن الغذائي ، وأن اتساعها يعني زيادة القابلية على تنويع الإنتاج النباتي حيث إن القاعدة هنا تشير أنه كلما زاد حجم الأراضي الصالحة للزراعة زادت قوة الدولة ^(٢).

في هذا المؤشر احتل العراق المركز الثاني بوزن (٠,١٥) وجاءت تركيا في

المركز الأول بوزن (٠,٢٢٢) بينما احتلت إيران المركز الثالث بوزن (٠,١٣) .

١٠- **حجم المعدل السنوي لإنتاج الطاقة واستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد**

منها (الكهربائية) : هذا المؤشر لا يدل فقط على مؤشرات إنتاج الطاقة الكهربائية

وانما معدل استهلاكها ايضاً ، وهو سلاح ذو حدين ، فاستهلاك الطاقة لغاية الإنتاج

يعتبر مؤشر قوة للدولة ونصيب الفرد كلما زاد من استخدام الطاقة كان المؤشر دليل

على مدى كفاءة الدولة ^(٣).

احتل العراق في هذا المؤشر المركز الثالث بوزن (٠,٤٠) بينما احتلت إيران

المركز الأول بوزن (٠,٥٧) وجاءت تركيا في المركز الثاني بوزن (٠,٥٦) .

(١) جمال زهران ، مصدر سابق ، ص ٧٢.

(٢) نعيم الظاهر ، الجغرافية السياسية المعاصرة (في ظل نظام دولي جديد) ، ط١ ، الاردن ، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢١.

(٣) حميد عبيد عبد ، واقع الموارد المائية وتقدير الاحتياجات المائية للزراعة المروية في العراق ١٩٨٠-٢٠٠١ ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد ٥ ، العدد ٤ ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٥.

١١ - حجم الأراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة : يشير هذا المؤشر إلى

انتظام الإنتاجية الزراعية فكلما زادت نسبة الأراضي من المساحة المزروعة زاد انتظام الإنتاجية الزراعية وأعطى مؤشرا على قوة أكبر للدولة .

وفي هذا المؤشر احتل العراق المرتبة الثالثة بوزن (٠,٠٨) بينما جاءت إيران في المركز الأول (٠,١٦) واحتلت تركيا المركز الثاني بوزن (٠,١٠) .

١٢ - متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته من المساحة الكلية : كلما ارتفعت

النسبة المخصصة لزراعة الحبوب كلما أدى هذا الى رفع مستوى الإنتاجية السنوية كلما اسهم في دعم أكبر لقوة الدولة ، لأن الحبوب الغذائية تحتل أهمية كبيرة ومكانة خاصة بين المحاصيل الزراعية ولاسيما القمح الذي يعتبر من السلع الغذائية الاستراتيجية والأكثر تأثيرا لسد الإحتياجات الغذائية للشعوب^(١).

احتل العراق في المؤشر المركز الثالث بوزن (٠,١١٣) بينما جاءت تركيا

في المركز الأول بوزن (٠,١٩٩) واحتلت إيران المركز الثاني بوزن (٠,١٨٠) .

١٣ - حجم انتاج المعادن الاستراتيجية (نحاس ، حديد ، منغنيز) : يشير هذا العنصر

إلى أن توفر المعادن لدى أي دولة يشكل عنصر قوة لهذه الدولة ، أي كلما ارتفع حجم إنتاج الدولة من هذه المعادن كلما أشار إلى قوة أكبر للدولة لاسيما مع ازدياد الحاجة لهذه العناصر في ظل التطور العلمي والتكنولوجي وتفاعلها مع العوامل الاقتصادية الأخرى مما يجعل وجودها في أي دولة هو عامل قوة لهذه الدولة .

في هذا المؤشر احتل العراق المركز الثالث بوزن (صفر) بينما جاءت تركيا في

المركز الأول بوزن (٠,٥٨) وجاءت إيران في المركز الثاني بوزن (٠,٤٩) .

(١) محمد علي الفراء، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دار المعرفة ، العدد ٢١، ١٩٧٨، ص ١٠٦ .

بناء على ما سبق يتبين لنا أن العراق، رغم امتلاكه مقومات القوة الاقتصادية الكبيرة، المتمثلة بأحتياطي إستراتيجي من النفط والغاز الطبيعي، والعديد من الموارد المعدنية والمواد الأولية الزراعية احتل المركز الثالث من حيث القوة الاقتصادية ، وهذه نقطة ضعف لأن قيمة العنصر في القوة الاقتصادية كلما زادت واخذت مراكز متقدمة زادت معها القوة الاقتصادية للدولة ، وأن هذه الموارد تتيح للعراق إمكانية التقدم بالواقع الصناعي والاقتصادي، خاصة إذا تم استغلال قطاع التصنيع والزراعة بطريقة عقلانية من أجل إقامة علاقات تجارية متبادلة مع دول الجوار، لأن بناء العراق لقاعدة صناعية متقدمة سيقفل من الاعتماد على الخارج، وبالتالي يعني استقلال القرار السياسي العراقي وإمكانية الدخول في تكتلات اقتصادية وسياسية مع دول الجوار، بحيث يشكل ذلك مدخلاً لدوره السياسي والإستراتيجي في المنطقة، كما أن ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مساهمة الصناعة التحويلية لهما انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي، حيث فتح الحدود أمام السلع المستوردة، وخاصة السلع الاستهلاكية، كإجراء اقتصادي لسد النقص الحاصل في الأسواق المحلية، مما أضر بشكل كبير بالقطاع الصناعي، وأن النسب تتفاوت بين العراق وتركيا - إيران في مجال الثروات الطبيعية والصناعات الاستخراجية والتحويلية يعكس حالة التفاوت الجغرافي مما يمهد الطريق أمام صناع القرار السياسي لتحقيق التعاون بما يعزز تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا للعراق ودول الجوار الجغرافي من خلال تسليط الضوء على التخطيط والتنسيق المشترك.

ثالثاً : المقومات السياسية

في عام ٢٠٠٣ تغير النظام العراقي ودخلت القوات الأجنبية إلى قلب بغداد مؤذنة ببدء مرحلة جديدة ونظام سياسي جديد يحكم البلاد بصورة مختلفة عن وضعه السابق وبالتحديد منذ قيام الجمهورية عام ١٩٥٨، وقد نصت المادة الأولى من الدستور الجديد الذي أقره العراقيون في استفتاء شعبي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ بنسبة تجاوزت ٧٨% من الأصوات على أن جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي ، والعراق اعتمد على عدد من المقومات السياسية التي امتزج فيها عامل التاريخ بالجغرافية والعامل الديني بالعامل السياسي

حيث تشتمل المكونات السياسية للدولة على بعدين رئيسيين، أحدهما داخلي، يرتبط بكفاءة النظام السياسي ودرجة تطوره وقدرته على صياغة أهداف استراتيجية مترابطة ومتناغمة تحقق التوافق السياسي، فضلاً عن قدرة الجهاز القيادي على التنسيق بين كافة عناصر الدولة لتحقيق الاستقرار الداخلي والإنجازات التنموية التي تؤدي إلى التقاف الشعب حول قيادته والآخر خارجي، وهو مدى قدرة الدولة على اتخاذ القرارات والمواقف على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتطوير السياسة الخارجية والجهاز الدبلوماسي الذي ينفذها، وكيفية التعامل مع المصالح الحيوية للدولة، وقدرتها على توسيع نطاق نفوذها وإقناع المجتمع الدولي بأهدافها ورؤيتها^(١).

حيث يقصد بالنظام السياسي ذلك الدور أو مجموعة الأدوار في النظام السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار الملزمة، ويبدأ تحليل النظام السياسي كأحد محددات السياسة الخارجية، كالبينة المحلية أو الداخلية داخل البلاد أي القرارات الخارجية التي يتم اتخاذها، بغض النظر عن هذه الأخيرة، تؤخذ بعين الاعتبار، والبعض الآخر قد يكون خارج النطاق المحلي في السياسة الخارجية، وبالتالي فإن الهياكل المختلفة للأنظمة السياسية تؤدي إلى صنع سياسة خارجية مختلفة^(٢).

(١) عبد المنعم المشاط ، الاطار النظري للأمن القومي العربي -في الامن القومي العربي - ابعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص٢٧.

(٢) محمد سيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٢٢٥.

والنظام السياسي في العراق، هو نظام هجين، عنوانه برلماني، لكن الحيز التمثيلي فيه ضيق جداً، وإدارة الحكم تجري عن طريق منظومة حاكمة تسيطر عليها طبقة سياسية تحتكر السياسة والسلطة، وتمارس نفوذها على المجال السياسي، حتى تتمكن من احتكار الهيمنة على الدولة ومؤسساتها وتفتقر الأنظمة الهجينة لميدان من المنافسة المفتوحة والحرّة والنزيهة^(١)، لقد مر النظام السياسي العراقي بمراحل مختلفة.

وكان عدم الاستقرار هو السمة الأساسية التي ميزتها خلال العقود المتعاقبة والمراحل التاريخية التي شهدت فيها سلسلة من الانقلابات والصراعات حول إيجاد أو البحث عن بديل للنظام السياسي الذي يتكيف ويستجيب للتغيرات التي تحدث في ظل البيئة الأمنية الجديدة التي تشهدها البلاد.

ويشكل غياب العراق عن دور فعال في السياسة الخارجية انتكاسة تاريخية، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار عليه الذي استخدمته أمريكا ذريعة للاحتلال وإسقاط النظام السياسي، يعد العراق الدولة الأكثر نفوذاً في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وخاصة دول الجوار، التي كانت تنتظر إلى العراق على أنه دولة ذات أهداف توسعية، تمتلك عناصر القوة العسكرية، ومن المرجح أن تؤثر على السياسات الداخلية والخارجية لدول الجوار بحكم موقعها الجيوستراتيجية، ومساحتها، ومواردها الطبيعية، وقدراتها البشرية^(٢)، والواقع أن سياسة العراق الخارجية قبل عام ٢٠٠٣ كانت خاضعة لرؤية الحاكم الواحد، رئيس الجمهورية، وكانت الحروب التي خاضها العراق تمثل عملية التحجيم التي أثرت على سياسة العراق الخارجية لكن بعد عام ٢٠٠٣، انفصلت سياسة العراق الخارجية عن دائرة المركزية والانفراد بعد تغيير النظام السياسي وإعادة هيكلة الدولة بمؤسساتها الرسمية. والذي يعدد مراكز القوى المؤثرة في الساحة السياسية

(١) اياد العنبر ، العراق المشكلة في النظام السياسي ام في منظومة الحكم ، مقال منشور على

٢٠٢٤/١/١٣، <https://www.alhurra.com/different-angle/2022/11/13>

(2) Jane Kinninmont ,Gareth Stansfield, Iraq on the International Stage, foreign Policy and National identity in transition , the royal Institute of International Affairs, London,2013,p12-14.

العراقية، ممثلة في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام والنخب السياسية والدينية والثقافية والإعلامية، والقوى الإقليمية والدولية^(١).

لا شك إن التحدي الأكبر الذي أعاق بناء الدولة العراقية الجديدة تمثل في التحدي الخارجي المتمثل بدول الجوار في العراق والتي اختلفت في تعاملها مع الشأن العراقي وتدخلاتها فيه بين السلبي والإيجابي، مع إجماعهم على ضرورة إجراء تغييرات في النظام السياسي العراقي، كل حسب مصالحه، من خلال التدخل بدعم القوى السياسية المتناغمة والمتقاربة فيما بينها. حيث تأتي الرؤية الإقليمية المشتركة على حساب وحدة وتكامل عوامل قوة السياسة الخارجية العراقية، وهو ما يشكل صراعاً بين محاور إقليمية يدعم كل منها طرفاً أو كتلة سياسية معينة، مما أفرز واقعاً سياسياً جديداً كان له تأثيرات مباشرة على وحدة القرار السياسي الخارجي العراقي، ولذلك يجب على قوة السياسة أن تضع حداً لهذه التناقضات والتباينات في المواقف المختلفة، وأن تستبدلها بوحدة الموقف والتصور المشترك للتعبير حول المصالح العراقية من خلال وحدة اتخاذ القرار السياسي الخارجي^(٢).

(١) صباح نعاس شناق، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، ٢٠١٢، ص ١٢١-١٢٢.

(٢) عبد الأمير محسن جبار الاسدي، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية، المجلد بلا، العدد ٢٦-٢٧، ٢٠١٥، ص ٨.

المبحث الرابع : المقومات الجيوستراتيجية

تحتل كل دولة موقعاً خاصاً بها على سطح الكرة الأرضية ، ويأخذ التعبير عن موقع الدولة أبعاداً جغرافية متعددة ، وهذا هو الثابت في الموقع الجغرافي ، أما المتغير في الموقع الجغرافي فهو علاقة الدولة بغيرها من الدول ولا سيما المجاورة لها وعوامل أخرى لها أثرها على الموقع الجغرافي للدولة . حيث تبرز أهمية الموقع الجغرافي في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية وقد اعتاد الجغرافيون بصورة عامة في مجال البحث للموقع الجغرافي دراسة عدة أبعاد منها :-

أولاً: الموقع الفلكي .:

تهتم الدراسات الجغرافية السياسية كثيراً بالموقع الحيوي مع أن له تأثيراً محدداً في الأهمية الجغرافية للنشاط السياسي للدولة ولاسيما في تباين الموقع العالمي للدولة وطبيعة المناخات المحتملة السائدة فيها ، والموقع الفلكي للعراق الذي يقع بين خطي طول (٣٨,٣٩ - ٤٨,٣٦) شرقاً، أي أنه يمتد على عشر خطوط طول، مما أدى إلى اختلاف الوقت بين غربه وشرقه بحوالي (٤٠) دقيقة ، فخطوط الطول لا يعول عليها كثيراً في تحديد قوة الدولة، وتقتصر فائدتها على تحديد مواقع الوحدات السياسية، فضلاً عن معرفة التوقيت الزمني وتبايناته، في حين يكون الموقع بالنسبة لدائرة العرض أكثر أهمية لتأثيرها الواضح على المناخ بوجه عام (اعتدالاً أو تطرفاً)^(١).

وفيما يخص دوائر العرض فإن العراق يبدأ عند دائرة عرض(٢٩,٦) في جزئه الجنوبي ويمتد حتى دائرة عرض(٣٧,٢٧) في جزئه الشمالي ، وبذلك فهو يحتل نحو ثمان دوائر من دوائر العرض في الجزء الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية ودوائر العرض تشغل امتداداً طوله بين الشمال والجنوب حوال ٩٢٥ كم إذ تؤثر دوائر العرض في اختلاف الصفات المناخية من جزء لآخر من سطح الأرض، بحيث كلما كانت دوائر العرض متعددة أدى ذلك إلى التنوع في الظروف المناخية، ومن ثم أعطى فرصة للدولة في التكامل البيئي بين أجزائها وهذا الموقع

(١) محمد كشيش خشان الموسوي ، اثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الاداب جامعة الكوفة ، ٢٠١١، ص ٤٥.

يجعل مناخ العراق انتقالي بين مناخ الصحراء وبين مناخ البحر المتوسط وهو مناخ قاري يتصف بالجفاف وارتفاع درجات الحرارة صيفا وانخفاضها مع قلة الأمطار شتاءً^(١)، فللموقع الفلكي أثر في مناخه، فأصبح عموماً قارياً تظهر فيه صفات مناخية مختلفة نسبياً من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، كما أثرت الظروف المناخية في أهمية موقعه من خلال تأثيرها في تنوع الإنتاج الزراعي، وبالتالي خلق التباين في الإنتاج الزراعي لعموم البلاد بصورة عامة، مما أدى إلى التباين في مصادر الغذاء للسكان .

ومما تقدم يمكن النظر إلى الموقع الفلكي للعراق من زاوية جيوبوليتيكية وتحديدًا من مدى تأثيره في علاقة العراق مع جواره الجغرافي ، لاسيما مع ظهور التغيرات المناخية كعامل ضغط وبشدة في بروز مشكلة الجفاف في العراق ، هذه المشكلة جعلت العراق يعاني من نقطة ضعف جيوبوليتيكية، عندما بدأت دول الجوار المتشاطئة مع العراق توظيف التغيرات المناخية سياسياً خدمة لأهدافها على حساب مصلحة العراق ، وأبرز حل للتوظيف السياسي لمشكلة المياه هو بناء مجموعة من السدود على حوضي دجلة والفرات^(٢).

ثانيا : الموقع بالنسبة للدول المجاورة :-

موقع الجوار يقصد به موقع الدولة على خريطة القارة التي تحتل مكانها فيها من الدول التي تجاورها وتشاركها الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك الدول، وما يتركه ذلك الموقع من أثر في العلاقات الدولية التي تربط بين الدول المتجاورة^(٣).

يقع العراق مكانياً " في جنوب غرب آسيا ، وتحده تركيا من الشمال و إيران من الشرق و سوريا و الأردن من الغرب والسعودية من الجنوب الغربي و الكويت و الخليج العربي من الجنوب ويتضح مما تقدم أن للعراق ست دول مجاورة اثنتان منها اجنبيتان هما تركيا وإيران حيث

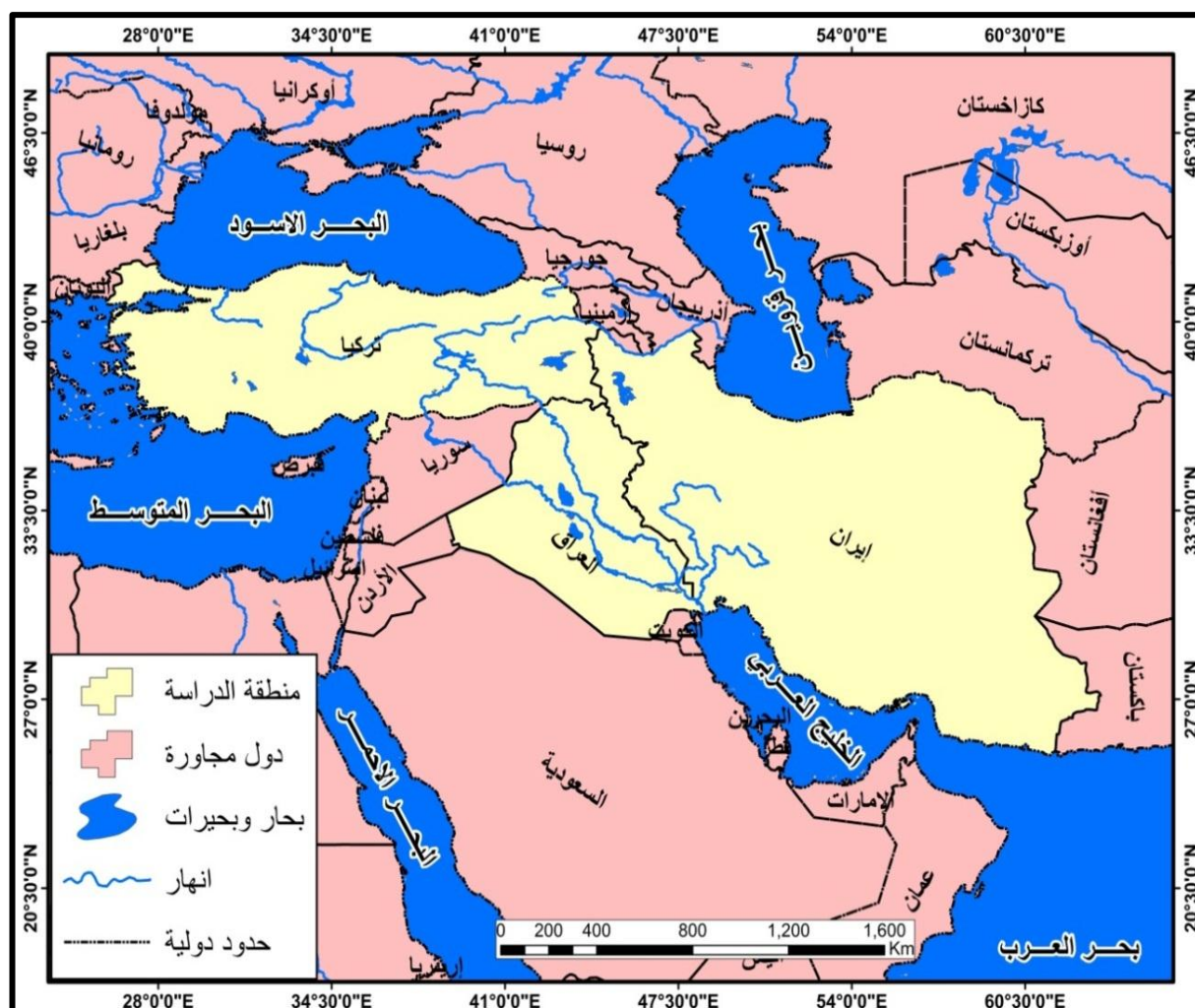
(١) عباس فاضل السعدي ، ، مصدر سابق ، ص ٢١

(٢) عباس حمزة الشمري ، مصدر سابق، ص ١٢٤ .

(٣) فلاح جمال معروف وآخرون ، جغرافية العراق الاقليمية الطبيعية والسكانية والاقتصادية، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

تشكل حدودهما نسبة ٤٨% من الحدود الدولية وباقي الحدود متوزعة على أربعة دول جميعها عربية وبنسبة ٥٢% وإجمالي حدود العراق البرية هو ٣٥٢٧ كم^(١).

خريطة (٤) موقع منطقة الدراسة



المصدر: الباحث اعتماداً على: خريطة العالم الادارية بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، ومخرجات برنامج ARC

.GIS10.7

(١) جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٤، بغداد، ١٩٩٥، ص٥.

وتحد تركيا ثمانية بلدان : بلغاريا إلى الشمال الغربي، و اليونان إلى الغرب، جورجيا إلى الشمال الشرقي، أرمينيا وإيران وأذربيجان من الشرق، والعراق وسوريا إلى الجنوب الشرقي، ويقع جزء منها في قارة أوربا حيث بلغ إجمالي الحدود البرية لتركيا ٢٦٤٨ كم فهي تفصل بين قارة آسيا وأوروبا .

أما إيران فيحدها من الشمال كل من تركمانستان وأذربيجان وإرمينيا وبحر قزوين ، ومن الشرق كل من باكستان وأفغانستان ، وكل من العراق وتركيا من الغرب، وخليج عمان والخليج العربي من الجنوب (١).

ثالثاً : الموقع بالنسبة إلى البحار والمحيطات المجاورة .:

للبحار والمحيطات أثر بشكل واضح في قوة الدولة وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها على الخريطة السياسية، فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال مقارنة مع نظيرتها من الدول القارية وهذا ما أكدته بعض أنصار المدارس (الجيوبوليتيكية) المعاصرة إذ يجدون أنَّ الصراع العالمي هو صراع مستقطب بين قوى البر وقوى البحر، أي أنَّ البحار هي مجال التصادم بين القوى البرية والقوى البحرية، وهذا ما تؤكدته الإستراتيجيات الحديثة حول السيطرة على البحار لإحكام السيطرة والهيمنة عليها، ويعني ذلك أنَّ الغرض النهائي من دراسة هذا الموقع هو معرفة نمط التوجيه الجغرافي للدولة وطبيعته، سواء كان هذا التوجيه بحرياً أو برياً ثم بيان أثر هذه الطبيعة الجغرافية في وظائف منطقة الدولة وفي صنع قرارها السياسي، لأنَّه على أساس موقع الدولة من كتل اليابس والماء، تتوقف العلاقات التي تربط الدولة مع غيرها من الدول. (٢)

أما موقع العراق بالنسبة للبحار والمحيطات فهو من الناحية النظرية يتوسط خمسة مسطحات مائية هي بحر قزوين في الشمال الشرقي والبحر الأسود في الشمال والبحر المتوسط في الغرب والبحر الأحمر في الجنوب الغربي والخليج العربي في الجنوب، ألا أن قيمتها الفعلية

(١) محمد علاء منصور ، جغرافية إيران ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.arabgeographers.net ٢٠٢٣/٨/٧.

(٢) حسن خليل حسن المحمود، خصائص الساحل العراقي، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، غير منشورة، جامعة البصرة، ٢٠٠٦ ، ص ١٩ .

لا تتعدى البحر المتوسط والخليج العربي، خارطة(٤) فبحر قزوين والبحر الأسود والبحر الأحمر لا يتركون أي أثر واضح على مناخه بسبب عامل البعد الجغرافي لهذه البحار فضلاً عن وجود الحواجز الطبيعية التي تمنع وصول المؤثرات المناخية ، ولا يشرف على البحر إلى من خلال ممر مائي ضيق باتجاه الخليج العربي بمسافة تصل إلى (٦٥ كم) وذلك يكون العراق شبه مقفل لأن حدوده البرية تفوق حدوده البحرية^(١).

وأما تركيا فتشرف على أربعة بحار هي (البحر الأسود ومرمره في الشمال وبحر إيجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب) ويبلغ مجموع أطوال هذه السواحل (٨٢٣٣ كم) لتشكل ٧٣ % من مجموع أطوال حدود تركيا الكلية^(٢) ، وتطل على الممرات البحرية المهمة (مضيق البوسفور والدردنيل)، وهي البوابة المشتركة لأوروبا وآسيا، وهو الجزء الهابط بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وقد أعطاها هذا الموقع الريادة في كونها مركزاً جيوسياسياً مهماً ذا أهمية استراتيجية من منظور سياسي واقتصادي^(٣).

تتمتع إيران بموقع بحري متميز بما يجعلها تشرف على ثلاث جبهات مائية هي (بحر قزوين في الشمال ، والخليج العربي في الجنوب الغربي وخليج عمان والبحر العربي في الجنوب) ، ويبلغ مجموع أطوال سواحل إيران البحرية حوالي (٣١٨٠) كم ، اذا تشكل حوال (٣٨.٥%) من مجموع أطوال حدود إيران الكلية^(٤)، وموقع إيران الإستراتيجي أعطاها أهمية كبيرة، مما جعلها مركزاً إستراتيجياً بارزاً يشجعها على استغلاله، وما يزيد من أهمية نظرة إيران إلى البحار هو مضيق هرمز الذي يعد نقطة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، حيث يعد الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، وكذلك فيما يتعلق بإطلالتها على الخليج

(١) خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٧٩م، ص٤٠.

(٢) رؤوف رستم حمادي فياض، الدور الجيوبولوتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الاوسط، كلية التربية ابن رشد ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٥١.

(٣) نبهان زمبر عنتر ماجد السعدي ، جيوبولوتيكي العلاقات التجارية العراقية – التركية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة الموصل ،٢٠١٤، ص١٢.

(٤) عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولوتيكية . مطبعة اسعد، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص١٢.

العربي، المتمثل في كامل الشاطئ الشرقي للخليج العربي، الذي يعد نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي^(١).

رابعاً : جيوسراتيجية الموقع

إن مصطلح الموقع الاستراتيجي يشير إلى الموقع الذي يمنح للدولة التي تسيطر عليه سواء كان الموقع يتمتع بميزة اقتصادية او سياسية او عسكرية والتي تؤهله في مواجهة الدول الأخرى^(٢)، والموقع يكون ذا قيمة إستراتيجية إذا توفرت فيه الخصائص التالية^(٣).

١- أن يكون للدولة سلعة مهمة (النفط مثلاً) لها قيمة إستراتيجية على مستوى السوق العالمية (قيمة اقتصادية)

٢- أن يكون للدولة موقع إستراتيجي ذو دور في التنافس بين القوى الكبرى على مستوى العالم (قيمة سياسية)

٣- أن يمنح الموقع للدولة تفوقاً عسكرياً ، عن طريق بناء القواعد العسكرية في مواقع تهدد أهدافاً إستراتيجية للدول المواجهة لها (قيمة عسكرية)

فالعراق منحتة الجغرافية موقعا ذا أهمية جيوبوليتيكية وفي أهم مناطق العالم قلعا ، حيث يتمتع العراق بموقع جغرافي مهم، فهو يقع عند منطقة التقاء القارات الثلاث آسيا، أفريقيا، أوروبا وكذلك يشرف على الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، تاريخيا إن موقع العراق الجغرافي كان ذا خصوصية جعلت منه محط أنظار وأطماع الدول المجاورة، فمميزاته الطبيعية وموارده النفطية والأراضي الزراعية والإنتاج ووجود نهريين عظيمين والعديد من الروافد المائية تسهل الانتاج الزراعي والحيواني.

ويوفر هذا العامل محددات قوة للدولة والمساعدة في الاتصال بالعالم الخارجي.

(١) محمد عامر رسن اللامي، المقومات الجغرافية المؤثرة في قوة ايران الإقليمية دراسة جيوبوليتيكية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥، ص ١١.

(2) Dikshit .R , Political Geography , A contemporary Perspective , New Delhi ,1982 , p33 .

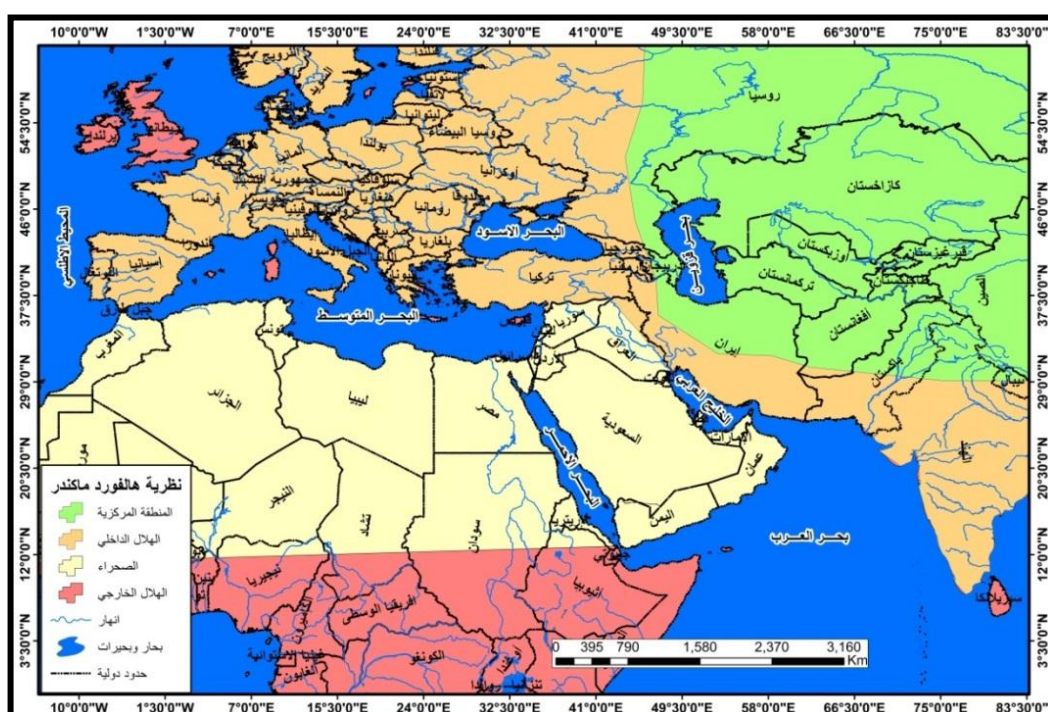
(٣) الياس حنا ، استراتيجيات العزل والاحتواء الامريكية في المنطقة - تأثيراتها وتداعياتها ، مجلة الشؤون العربية ، عدد ١٣٠ ، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٠٧، ص ٤٦ .

ففي إطار تحليل النظريات الجيوبولتيكية القديمة التي نال العراق نصيبا من الاهتمام بها يمكن أن نبين موقع العراق منها ، الاتي

١ - نظرية هالفورد ما كنذر (القلب الأرضي) :

وفقا لنظرية القلب الأرضي أو القوى البرية أن موقع العراق من النظرية هو الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي (الرقعة الممتدة من الفولغا حتى شرق سيبيريا) والقلب الجنوبي (أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى) وأن العراق وفق النظرية يدخل ضمن الهلال الداخلي^(١) ، الذي يحيط بقلب العالم ويتضمن المناطق الساحلية الأوربية وغرب الأورال وشبه الجزيرة العربية والصحراء العربية الكبرى ومن ضمنها العراق وجنوب غرب اسيا وجنوب شرق آسيا^(٢) . خريطة (٥)

خريطة (٥) موقع العراق من نظرية القوى البرية



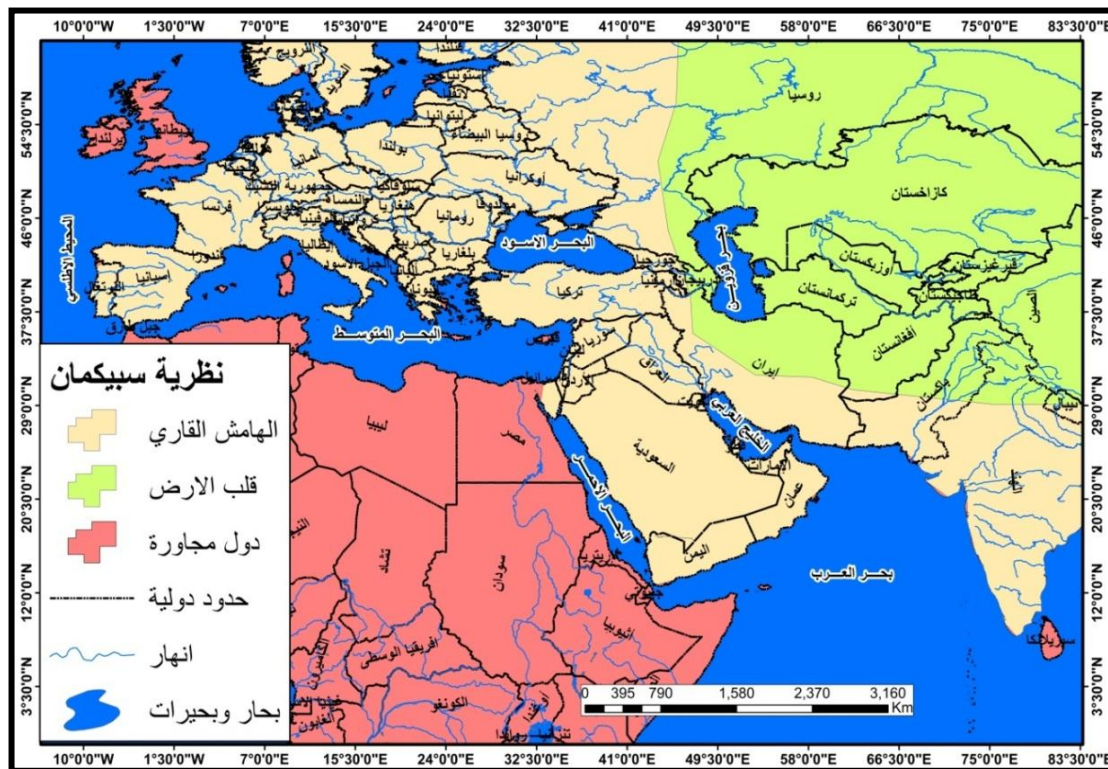
المصدر: اعتماداً على: محمد حمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، ط ٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٠٩، ومخرجات برنامج ARC GIS10.7.

(١) عمر كامل حسن ، جيوبولتيكية موقع العراق واثره في سياسته الخارجية ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ٤٩٨ .
(٢) عبد المحسن ابراهيم طه ، المرتكزات الجغرافية الرئيسة المؤثرة في تحديد شخصية العراق الاقليمية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠٢٠، ص ١٢ .

٢- نظرية نيكولاس سبيكمان - الإطار الأرضي :

طبقا لنظرية سبيكمان أن العراق يقع ضمن النطاق الساحلي الحافة أو النطاق الأرضي حسب ما أسماه سبيكمان ، الذي انتخب موقع الأطراف (الإطار القاري) بدلا من منطقة القلب الأرضي (لماكندر) ذا الأهمية الأقل حسب أرائه وحدده بأنه يشمل كل من أوربا عدا روسيا وآسيا الصغرى والوطن العربي بما في ذلك العراق وتركيا وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا الشمالية وسيبيريا^(١)، وقد اعتبر سبيكمان هذا الاقليم بمثابة منطقة فاصلة بين القوى المتصارعة (البرية والبحرية) الذي يسيطر على هذا الأقليم يتحكم في أوراسيا ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على الأرض فقد وضع العراق ضمن الإطار الأرضي ومن يسيطر عليه يسيطر على أوراسيا ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم^(٢) . خريطة (٦)

خريطة (٦) موقع العراق من نظرية الإطار



(١) محمد كشيش خشان الموسوي ، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٢) صباح محمود وآخرون ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، بلا ، ص ٦.

المصدر: الباحث اعتماداً على: عدنان عبدالله حمادي الجميلي، الجغرافية السياسية والجيوبولتيك مع بعض التطبيقات، ط ١، مكتب زاكي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص ٢٣٧، ومخرجات برنامج ARC GIS10.7.

٣- نظرية الإكسندر سفرسكي — القوى الجوية :

حسب رأي سفرسكي إن منطقة تداخل السيادة الجوية أو حسب ما أسماها منطقة المصير لكل من أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي تشمل منطقة التداخل الجوي أمريكا الشمالية وأفريقيا شمال الصحراء ومعظم آسيا والجزر اليابانية وقارة أوربا والجزر البريطانية^(١)، ووضع العراق ضمن منطقة المصير وهي من أهم مناطق العالم من الناحية الإستراتيجية و أن العراق ذو أهمية جيوسراتيجية وذلك لأنه يعد جسراً موصلاً بين الشرق والغرب باعتباره حركة جوية التي تمكن العبور عبر اجوائه بأريحية وهو البوابة الشرقية للوطن العربي ، وهو مفتاح التواصل بين تركيا وإيران باعتبارهما قوتين مؤثرتين في العالم الإسلامي.^(٢)

خامسا : جيواقتصادية الموقع

يعد العراق ذا موقع جيواقتصادي مهم وبارز تأتي أهميته بسبب وقوعه ضمن الجسر الأرضي الذي يوصل قارات العالم القديم الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أوربا) ببعضها ويوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط^(٣).

وعلى الصعيد الاقتصادي تأتي أهمية موقع العراق من مصادر الطاقة (النفط والغاز) حيث تعد من السلع الإستراتيجية التي تمنح العراق موقعا إستراتيجيا مميزاً على الساحة الدولية ، لأن العراق يقع بالقرب من مصادر إنتاجها في الشرق الأوسط (الخليج العربي) ووسط آسيا (بحر قزوين) فالعراق يمكنه أن يتحكم في تدفق إحتياطي مصادر الطاقة من

(١) محمد ازهر سعيد السماك ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢.

(٢) عمر كامل حسن ، مصدر سابق ، ص ٥٠٠.

(٣) عباس فاضل السعدي ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

وسط آسيا والشرق الأوسط ^(١)، ويعد واحداً من أغنى دول العالم بموارده الطبيعية إذ يمتلك العراق إحتياطيات كبيرة من الطاقة وتأتي في مقدمتها النفط فهو يعد من أكبر عشر دول في العالم من حيث الإحتياطي النفطي و يقع ترتيب العراق الثاني عربياً بعد السعودية والخامس عالمياً من حيث الإحتياطي بمخزون يصل إلى ١٤٥,٠١٩ مليار برميل جدول (٥) وكذلك يمتلك العراق احتياطياً من الغاز الطبيعي يبلغ أربعة ترليون مكعب^(٢)، ويعد مصدراً رئيساً للخام ، وثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بمتوسط إنتاجي بلغ ٤.٦ مليون برميل يومياً يصدر منها قرابة ٣,٣ مليون برميل في الظروف الطبيعية ^(٣).

أما بالنسبة لموقع العراق من طريق الحرير الصيني فيعد بموقعه الاستراتيجي نافذة للصين على قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وتبرز هذه الأهمية الاستراتيجية للعراق باستثمار موقعه الجغرافي في تحقيق مكاسب جيواقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال التأثير على اتجاهات النقل الدولية لأن طريق الحرير يمثل حيزاً ارضياً بين الشرق والغرب وذلك باختزاله المسافة بين قارتي آسيا وأوروبا مقارنة بقناة السويس ورأس الرجاء الصالح^(٤)، فموقع العراق القريب من الدول الآسيوية الحبيسة* من الشمال الشرقي ومنطقة الخليج من الجنوب الغربي يمثل المتنفس الوحيد لهذه الدول خاصة إذا ما تم انشاء طريق الحرير الصيني الذي يمثل قاعدة أساسية في النقل والمواصلات والتبادل التجاري بين الدول الآسيوية الحبيسة ومحيطها الأقليمي، هذا الطريق يساعد في خروجها عن عزلتها الجغرافية لأنه يربط هذه الدول بشبكة كبيرة من السكك الحديدية التي تمتد من الصين حتى الخليج العربي وإلى البحر

(١) رضا محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص٤٠٣.

(2) world energy (2020) intern atinal energy agency secure suitable together (Arabic translation, www.lea.orgp8. 2024/1/7.

(٣) الشفق نيوز ، www.shafaq.com ، ٢٠٢٤/١/٧.

(*)الدول الآسيوية الحبيسة (كازخستان ، طاجكستان قيرغستان ، تركمان ستان ، اوزبكستان ، اذربيجان ، أرمينيا ، جورجيا) .

(٤) فاضل حسن كطانة الياسري ، الأهمية الاستراتيجية للعراق لمشروع طريق الحرير ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، العدد ١١، مجلد ١٣، ٢٠٢١، ص٢٨٨.

المتوسط عبر العراق ومنه إلى تركيا وأوروبا^(١)، أي سيصبح لها منفذ لتصريف منتجاتها عبر دول الجوار الجغرافي ومنها العراق وإن هذه المنطقة تمتلك إمكانيات اقتصادية كبيرة من الموارد في مقدمتها الإحتياطي النفطي الكبير في بحر قزوين .

جغرافياً، يمتد طريق الحرير البري بين وسط وغرب آسيا، وقد تم مؤخراً إحياء هذا المشروع بستة ممرات برية وطريق بحري، وأهم هذه الممرات هو الذي يربط الصين بوسط وغرب آسيا، ويعد هذا الممر أهم الممرات وأكثرها اقتصاداً وأهم ممرات طريق الحرير القديم، حيث يمر عبر دول آسيا الوسطى، ثم إيران، ثم العراق عبر ديالى، وصولاً إلى نينوى عبر سنجار وتلعفر إلى معبر ربيعة الحدودي ، ثم مروراً بالأراضي السورية وتركيا، ومنها إلى أوروبا^(٢). خريطة (٧)

أما الطريق البحري فهناك مساران، الأول يبدأ من موانئ الصين الساحلية ويمر بالمحيط الهادئ ومضيق ملقا، ويمر بالمحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر، قناة السويس ومن هناك إلى أوروبا، أما المسار الثاني فينفصل عن المسار الأول في بحر العرب ويمر بالخليج العربي ومنه إلى ميناء الفاو وعبر القناة الجافة* إلى أوروبا^(٣)، وهذا سيزيد من الأهمية الاستراتيجية للعراق . خريطة (٧)

كونه من الدول الغنية في مصادر الطاقة وبالأخص النفط والمعادن غير الوقودية ، وكذلك موقع العراق الجيو اقتصادي أضاف له أهمية إستراتيجية ووضعه محط أطماع الدول الكبرى والإقليمية منها تركيا وإيران .

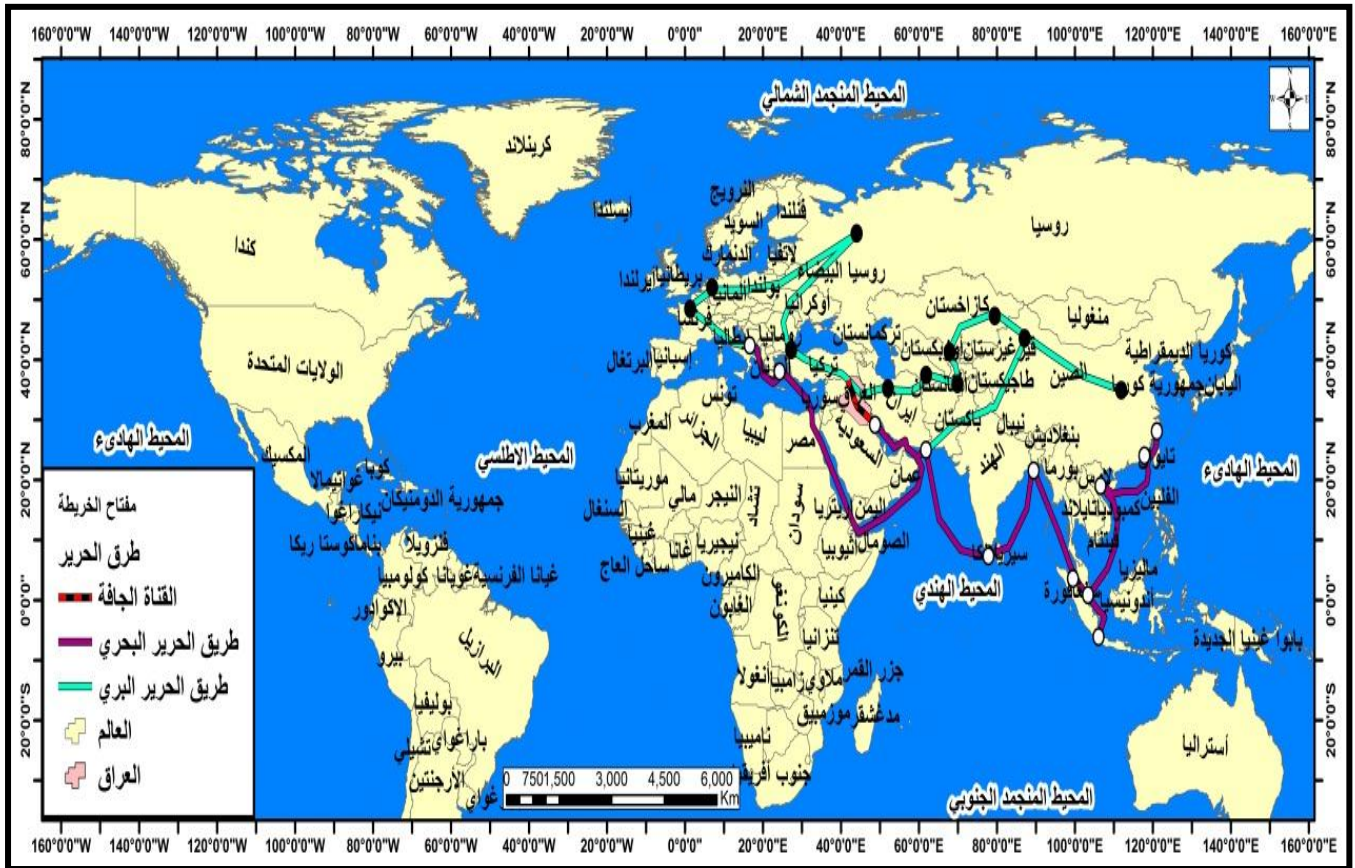
(١) عباس حمزة الشمري ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

(٢) اياد جاسم جبر الموالي تركستان الشرقية(سينكيانج) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠٢٠، ص ١٢٣ .

(٣) نظير احمد هلال مسمار العبيدي ، جيوبولتيك الشرق الاوسط وانعكاسه على العراق مع التركيز على محافظة نينوى، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠٢٣، ص ١٦٠ .

(*) (القناة الجافة) عبارة عن سكة حديدية تربط بين الموانئ العراقية في الجنوب ومنفذ ربيعة في نينوى شمال غرب العراق على الحدود العراقية السورية بطول ١١٢٠ كم .

خريطة (٧) موقع العراق من طريق الحرير



المصدر: الباحث اعتماداً على: ابياد جاسم جبر الموالي تركستان الشرقية (سينكيانج) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠٢٠، ص ١٣١، ومخرجات برنامج ARC GIS10.7 .

الفصل الثاني

أسس ومجالات التنافس الجيوبولتيكي

التركي - الإيراني في العراق

المبحث الاول

الأسس الجيوبولتيكية للمشروع التركي في العراق

تمهيد

إن علاقة حسن الجوار بين العراق وتركيا تتطلب إقامة علاقات قوية بينهما في كافة المجالات، وإذا أخذنا الجانب الاقتصادي والتجاري فسنجد أنه في تطور مستمر فالعراق يصدر النفط عبر خط الأنابيب الواصل إلى ميناء جيهان التركي ويقدر بـ ١,٧٥ مليون برميل يوميا ومن هناك إلى الدول المستوردة، وتصدر تركيا سلعا زراعية وصناعية متنوعة إلى العراق، ويجب أن تتطور هذه العلاقة لتكون أحد أسس العلاقات المبنية على المصالح المتبادلة ، ودخول الاستثمارات التركية إلى العراق مهم جداً، لأن هناك عدة مجالات لإقامة المشاريع، نظراً لحاجة العراق للبنية التحتية والبناء والتطوير بعد العدوان على العراق عام ٢٠٠٣^(١)، وكل هذا يجب أن يتم على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، ومنع الإضرار الأمني في كل دولة، وعدم جعل أراضيها منطقة إرهاب ضد الآخرين وهذا من الأمور المهمة والأساسية في العلاقات العراقية التركية وذلك لوجود العديد من القضايا التي تتطلب التدخل والحلول عبر الحوار، لأن العنف الذي يحدث في أي بلد يؤثر على الوضع في الدول المجاورة^(٢).

وتنظر تركيا إلى العراق باعتباره الجار الأقرب الذي يمثل حلقة وصل بينه وبين الخليج العربي ودوله، وينظر العراق إلى تركيا كمنفذ له إلى البحار وممره البري والبحري إلى القارة الأوروبية، مما جعل العلاقات الاقتصادية تطفئ على الجانب السياسي خلال مراحل طويلة من تاريخ العلاقات بينهما، خاصة خلال ثمانينيات القرن الماضي، لكن عندما تغيرت موازين القوى بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ ولصالح تركيا التي بدأت تثير بعض المشاكل السياسية للحصول على مكاسب جيوبولتيكية تعزز أهمية موقعها الجغرافي فيما يتعلق بالعراق، فتركيا لا تريد

(١) حامد عبيد حداد ، دور تركيا في ازمة المياه في الشرق الاوسط العراق انموذجا ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد ١١٧ ، ٢٠١١، ص ٢٩-٣٠.

(٢) جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على العلاقات الخارجية بعد الاحتلال الامريكي ، ط ١ ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٦، ص ١١٣.

للعراق أن يصبح قوة إقليمية خارج النفوذ التركي وتنافسها وتساوم عليها فيما يتعلق بموارده الاقتصادية وخاصة النفط^(١).

بالإضافة إلى ذلك فإن سيطرة تركيا على حوضي دجلة والفرات وخاصة مع العراق جعلت مشكلة المياه أكثر تعقيدا وبدأت العديد من الدول تنتظر إلى المياه كسلاح سياسي و جيوسياسي يمكنها من خلاله تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية ، وهذا ما تفعله تركيا اليوم بقطع مصادر المياه عن العراق ورفض الاعتراف بأن نهري دجلة والفرات أنهار دولية لأنها تقول إنهما أنهار عابرة للحدود حتى لا تطالب بتطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بتقسيم مياه الأنهار الدولية وبالتالي تحاول تركيا (تترك) نهري دجلة والفرات^(٢).

وتقوم استراتيجية تركيا على صياغات جديدة تجاه دول الجوار، بما فيها العراق، وهي تطبيق لمبدأ أو نظرية العمق الإستراتيجي ويرتكز هذا التوجه الإستراتيجي على أن تركيا تعمل على تطوير علاقاتها الخارجية مع العديد من الدول التي تربطها بها علاقات جيوسياسية وثقافية وتاريخية فمن المؤكد أن العراق يحتل مساحة كبيرة ضمن هذه الإستراتيجية نظرا لاعتبارات المكانة والنفوذ والقوة^(٣)، وتتمتع تركيا بأهمية ومكانة إقليمية نظرا للقوة العسكرية الضخمة التي تمتلكها، بالإضافة إلى ثقلها السياسي، وسعي تركيا للحفاظ على هذه المكانة وهذا الدور، خاصة في مسألة المساس بأمنها القومي ومصالحها المشتركة في المناطق والمجالات الأكثر أهمية وحيوية بالنسبة لها، وخاصتا مصالحها مع العراق، وهذا ما جعلها تتحرك خارجياً في إطار علاقتها مع دول الجوار في ظل مجموعة من الثوابت^(٤).

١- الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية

٢_ منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق

-
- (١) عباس حمزة الشمري ، مصدر سابق ، ص ٤٠-٤١.
- (٢) صبحي فاروق صبحي ، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٤، العدد ١٣، ٢٠١٥، ص ٥١٠.
- (٣) اسلام شوقي السيد ، السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، <http://www.Democraticac.com/en/> ٢٠٠٤/١/٢٠٤.
- (٤) هنري ج باركي، تركيا والعراق أخطار (وامكانات الجوار)، معهد السلام الامريكي، UNITED STATES, WWW.usip.org INSTITUTE OF PEACE، ص ٣ - ٥.

٣- حماية الأقلية التركمانية في العراق

٤- منع تمدد النفوذ الإيراني في العراق

ويمكن تحديد بيئة العمل الإستراتيجي التركي تجاه العراق من خلال التحرك بمرونة أكبر تجاه الوضع في العراق وتأكيد موقعها ودورها الإقليمي في الشأن العراقي كلاعب قوي لديه القدرة على التأثير على المشهد العراقي، بالإضافة إلى التحرك بوجه تمدد الطموح الإقليمي الإيراني، وهو التوجه الذي ينسجم مع الاتجاه الأميركي القائم حول ضرورة توحيد القوى الموازنة في المنطقة لصد الطموح الإيراني الذي لم يكن أفضل من تركيا للعب هذا الدور انطلاقاً من مصالحها الجيوسياسية التي تتقاطع في الوقت نفسه مع المصالح العربية والدولية في العراق والخليج ، ولبنان سوريا، وتمكين تركيا من احتلال مساحة جيوسياسية واسعة للمشاركة في ملء الفراغ الناتج عن الفوضى والاضطرابات التي يمر بها العراق^(١).

ولتركيا عدة محددات جيوبوليتيكية في العراق ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، ويمكن حصر هذه المحددات في الآتي :

أولاً : المسألة التركمانية

تبلغ نسبة التركمان ٣% من نسبة سكان العراق ويرجع أصلهم إلى القبائل التركية التي وفدت من وسط آسيا ، يقيم التركمان في العراق بشكل أساسي في شمال العراق في محافظات كركوك ونيينوى وأربيل وديالى في وسط العراق ويشاركون في علاقات ثقافية ولغوية وثيقة مع تركيا. كما جاء في خريطة (١)

تمثل القضية التركمانية ذريعة تستخدمها تركيا للتدخل في شؤون العراق الداخلية ، وترتكز هذه الحجة على ادعاء حماية الأقلية التركمانية التي تربطها بها علاقات ثقافية وتاريخية وتزايد اهتمام تركيا بوضع التركمان في العراق بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، إذ كانت تصدر الصحف والمجلات في أنقرة وخاصة بالنسبة لتركمان العراق، يتحدث عما تسميه تركيا دعماً

(١) حيدر علي حسين ، العراق في الاستراتيجية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٠ ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٧.

للأترك في كركوك، معتقدة أنهم يعانون كما تزعم من الاضطهاد ومن عدم قدرتهم على ممارسة حقوقهم السياسية وحرياتهم الشخصية^(١).

تأتي قضية كركوك في المرتبة الأولى بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، ويكرر المسؤولون الأتراك تهديداتهم بأن أي تغيير ديموغرافي يحدث سيعرض استقرار المنطقة للخطر، وأن إعادة بناء العراق على أسس عرقية لا تشكل مشكلة أساس بناء الدولة الدائمة كما تم التأكيد عليه عدم وضع كركوك تحت النفوذ المباشر لأي مجموعة عرقية، وهو ما يعني دعم تركيا إما لإبقاء كركوك ضمن إطار العراق الموحد أو أن تكون إقليمياً في حد ذاته^(٢).

مشكلة التركمان في العراق ترتبط بشكل مباشر بقضية كركوك، وبالنسبة لها فإن موقف تركيا من مسألة إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك خط أحمر، وترى في ذلك محاولة قد تمهد لإحكام السيطرة الكردية عليها واحتمالات ضمها إلى إقليم كردستان العراق مستقبلاً وهذا ما حصل فعلياً بعد أحداث حزيران/ يونيو ٢٠١٤، بسبب الأعمال الإرهابية التي تعرض لها وسيطرت حينها القوات الكردية (البيشمركة) على المدن التي سموها المناطق المتنازع عليها، ووضعت بذلك قوميات أخرى، من بينها التركمان تحت إدارتها^(٣)، وأن سيطرة الأكراد على كركوك وضمها إلى إقليم كردستان يزيد من قوتهم السياسية والاقتصادية، ما يعني إمكانية مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة للأكراد في المستقبل وهذا ما حدث عندما قدم رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني إلى المجلس التشريعي الكردستاني، للمطالبة بوضع قانون للاستفتاء على الانفصال عن العراق بعد أحداث ١٠ حزيران ٢٠١٤ وسيطرة الأكراد الفعلية على كركوك.

أما السياسة التركية تجاه التركمان وتجاه مدينة كركوك تصب في مصلحة تركيا من ناحيتين: الأولى هو ضمان عدم حصول الأكراد على مزايا اقتصادية من خلال السيطرة على

(١) رضا محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ٣٧٧.

(2) Mustafa Kibaroglu, Turkey's Neighborhood, Foreign Policy Institute, Ankara, Turkey, 2008, p182.

(٣) سطاتم حسين علوان، "توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق"، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١، مركز الدراسات السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢. ص ٧٤.

نقط شمال العراق، ومزايا سياسية من خلال السيطرة على كامل شمال العراق تمهيداً للانفصال عن الدولة العراقية، مما يزعزع الأمن القومي التركي من خلال إثارة مشاعر الأكراد في تركيا للانفصال عن الدولة التركية، أما الاتجاه الثاني هو ضمان حصول تركيا على ذريعة تمكنها من التدخل في شمال العراق (محافظة الموصل تحديداً) حتى تتاح الفرصة لضمها إلى الأراضي التركية، باعتبارها جزءاً من مساحة الأراضي التركية التي سلبت منها بقرار عصبة الأمم عام ١٩٢٥م^(١).

ثانياً : مسألة الموصل

بعد تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١م، لم تنس تركيا أطماعها في ولاية الموصل العراقية، حيث رفضت تركيا الاعتراف بالدولة العراقية وطالبت بولاية الموصل (الموصل ، أربيل ، كركوك ، السليمانية) على أساس أن غالبية سكانها من الأتراك، ودفعت ببعض القطاعات العسكرية داخل الأراضي العراقية، وقصفت القرى والمدن، واحتلت أجزاء من ولاية الموصل و زاخو وسهل رانية وراوندوز واستمر الصراع بين العراق وتركيا حول ولاية الموصل ولم ينته الا بقرار عصبة الامم في عام ١٩٢٥ بإبقاء ولاية الموصل من ضمن الحدود العراقية^(٢).

وتمثل مدينة الموصل العراقية بالنسبة لتركيا تلك العلاقة الجيوسياسية مع بعض دول المنطقة، حيث يوضح موقع الموصل الجغرافي مدى أهميتها ليس فقط من حيث السكان أو الموارد، ولكن من حيث موقعها الحيوي الذي تشترك فيه مع منطقتين جيوسياسيتين في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا تركيا وسوريا، وهذا يعكس قيمتها وأهميتها، لأنها تعد مركزاً جغرافياً وتاريخياً وثقافياً واقتصادياً مهماً، هذه الأهمية جعلتها هدفاً رئيساً للقوى الإقليمية التي تأمل استغلال مميزاتها لتوسيع نفوذها، ومن بينها القوة التركية التي ترى فيها مركزاً لتحقيق التوازن الجيوسياسي مع بعض الدول الإقليمية، كما هو الحال مع إيران التي تحاول التفوق ولعب دور إقليمي في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص، ولذلك فإن صناع القرار في تركيا مصممون

(١) مصطفى اللباد ، احتلال العراق وانعكاساته الاستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة في نكبة العراق الاثار السياسية والاقتصادية، القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام ، ٢٠٠٣، ٣٦٢.

(٢) ابراهيم العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، جامعة الموصل،مجلة علوم انسانية ، العدد ٣٠ ، ٢٠٠٦، ص٣.

على جعل مدينة الموصل مركزاً لتحقيق تطلعاتهم الإقليمية والدولية، وجعلها نقطة حيوية للتوسع الإقليمي سياسياً واقتصادياً^(١).

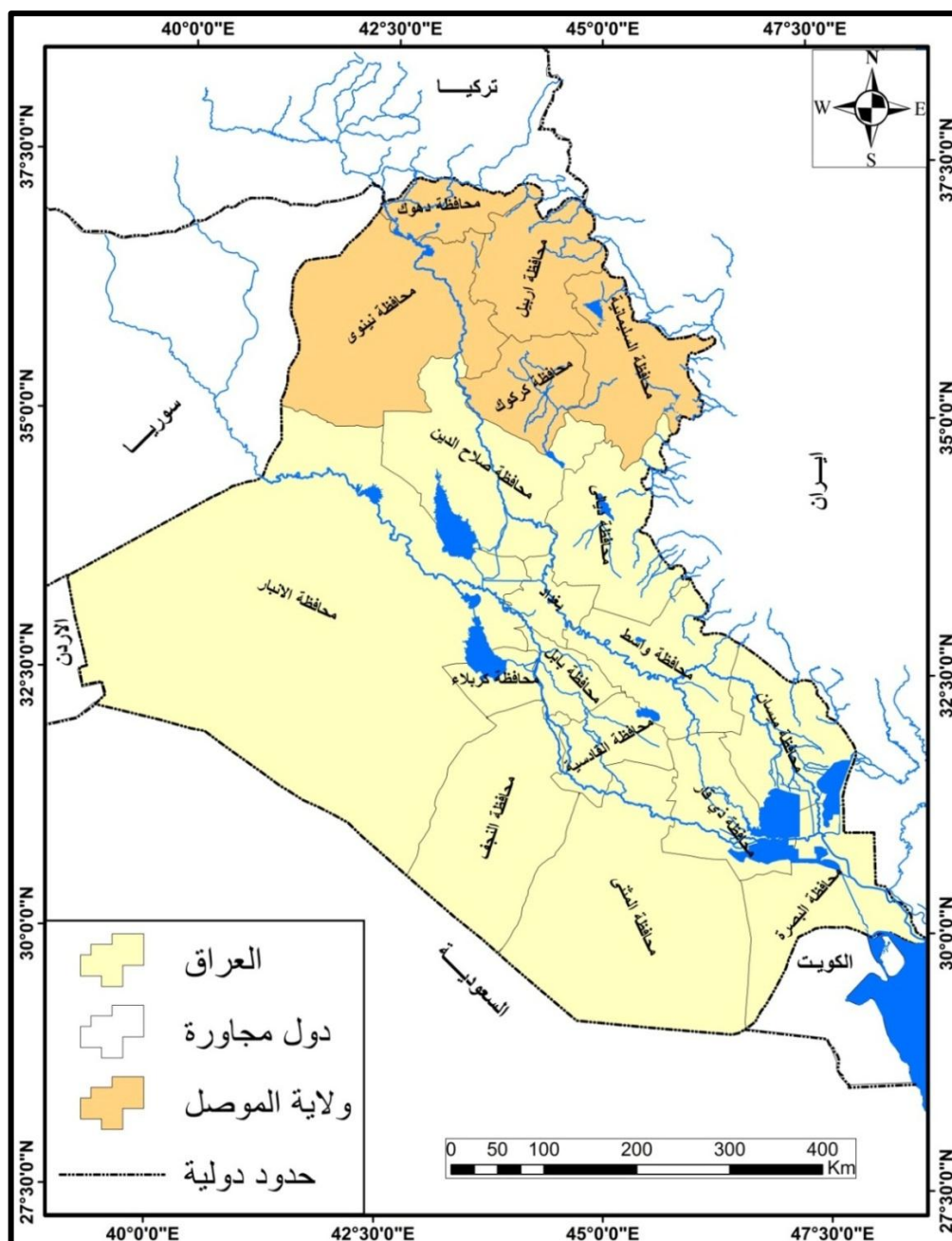
وتقف تركيا كما ذكرنا سابقاً ضد ضم كركوك وأجزاء من نينوى إلى إقليم كردستان العراق، لما لها من أهمية كبيرة في التصور التركي بحكم النفط الذي تمتلكه ووجود أقلية تركمانية مما يمنحها أهمية جيوسراتيجية كبيرة وبالتالي وسيلة مهمة للتأثير على التوازنات الإقليمية في حال السيطرة عليها^(٢).

لكن في الواقع إن التدخل التركي في نينوى يهدف إلى القضاء على القوة المعارضة لتركيا حزب العمال الكردستاني PKK الذي نفذ عمليات عسكرية في نينوى بعد عام ٢٠١٤ عندما سيطر تنظيم داعش الإرهابي على محافظة نينوى والتي نتج عنها عدم الاستقرار وحدوث فراغ جيوسياسي ناتج عن ضعف السلطة في العراق مما دفع تركيا لاستغلال هذا الفراغ الأمني لزيادة أنشطتها وتوسيع سيطرتها الجيوسياسية .

(١) شيماء معروف فرحان، خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٤، العدد ٥٧، ٢٠١٧، ص ١٢.

(٢) جعفر صادق هادي الاعرجي ، الابعاد الجيوبولتيكية للتدخل التركي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٢١، ص١٤٢.

خريطة (٨) ولاية الموصل التي تطالب تركيا بضمها



المصدر : الباحث بالاعتماد على : ابراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاقليمية، السنة ٣، العدد ٥، ٢٠٠٦، ص ١-٦، ومخرجات برنامج Arc GIS

7.

وكل هذه التدخلات لأبعاد الفصائل المسلحة من الأراضي التركية^(١)، وهذا يعني أن الوجود التركي في نينوى يسعى إلى هدفين: الأول نقل المعركة مع حزب العمال الكردستاني داخل الحدود العراقية، فيما الهدف الثاني جعل سنجار منطقة غير مستقرة امنياً لإفشال مشروع الصين وإيران بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ، وخلال الفترة الماضية رصد مسؤولون عراقيون وسياسيون تزايد أنشطة "حزب العمال الكردستاني" في مناطق عدة خارج معقله التقليدية الرئيسية (قنديل وسوران وسيدكان والزاب وزاخو) شمالي العراق، فيما اختلفت التفسيرات حول الإمكانات العسكرية للمسلحين ومصادر حصولهم على الأسلحة، لا سيما الطائرات المسيّرة المفخخة، وأنه خلال المدة الأخيرة بات مسلحو الكردستاني يمتلكون أسلحة متطورة جداً، تُستخدم لاستهداف منشآت حيوية في إقليم كردستان، وكان آخرها استهداف قاعدة عسكرية لقوات حرس الحدود العراقية^(٢).

ثالثاً: الأكراد

يمثل التركيز الجغرافي لأكراد العراق وقربهم من منطقة تمركز الاكراد في تركيا تهديداً جيوسراتيجياً للأمن القومي العراقي والتركي، حيث إن البيئة الجغرافية ملائمة لقيام دولة كردية على حدود البلدين مستقلة عن أراضيهم، ولذلك كان لا بد من نسج السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في نسيج يتضمن القوة الناعمة والصلبة للتعامل مع التهديد الذي يشكله الحكم الذاتي لأكراد العراق . يتوزع الأكراد ضمن حزام جغرافي بري يتشكل من عدة دول هي : العراق وإيران وتركيا ، وسوريا ، وأذربيجان ، وأرمينيا .

ويتراوح عدد سكان الكرد وفقاً لأغلب التقديرات تقريباً ٣١ مليون نسمة ، ويتوزعون علي أربع دول من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تشبهاً بكياناتها القومية وهي تركيا تقريباً (١٧) مليوناً ، وإيران (٨) ملايين ، والعراق (٦) ملايين ، وسوريا مليونان ، وهناك خمسة ملايين يعيشون في عواصم هذه الدول ومدنها الكبرى فهناك ثلاثة ملايين في اسطنبول ومليون في طهران ونصف مليون في دمشق وحلب، وتقدر مساحة كردستان ما بين ٤٣٠ و ٥٣٠ ألف

(١) نظير احمد هلال مسمار العبيدي ، مصدر سابق ، ص ١٦٧-١٦٨.

(٢) زيد سالم و علي الحياي، من أين يحصل "العمال الكردستاني" في العراق على السلاح؟، مقال منشور على الانترنت <https://www.alaraby.co.uk/politics> . ٢٠٢٣/٦/٢٣.

كيلومتر مربع ، والتي تتوزع أيضاً بين الدول الأربع السابقة الذكر بنسبة ٥٠% في تركيا و ٢٥% في إيران و ١٧% في العراق و ١٣% في سوريا^(١).

وتعد المشكلة الكردية من أعقد المشاكل بالنسبة لتركيا، وكان ذلك على مستوى العلاقة مع الكرد، ونمط الأزمة هو النمط الغالب بين الجانبين، ولطالما رفض الأتراك إقامة دولة كردية في شمال العراق، أو حتى إقامة دولة فيدرالية في العراق يكون للأكراد دور فيها، انطلاقاً من اعتقادهم بأن إقامة دولة بحكم كردي في شمال العراق سيعني تحقيق التهديدات الحقيقية لأمن تركيا، ومن ثم تنامي النزعة الانفصالية بين الأكراد في جنوب تركيا، وهو ما يعني فصل ثلث أراضي تركيا^(٢).

وما يزيد قلق تركيا هو المحاولات المتواصلة والمستمرة لزيادة المساحة التي يسيطر عليها إقليم كردستان من خلال المطالبة بضم كركوك، فضلاً عن أراض أخرى في ديار بكر والموصل وصلاح الدين، وهو ما سيضمن سيطرة كردستان على الموارد النفطية وحقول النفط والغاز، وبالتالي سيكون لدى إقليم كردستان قدرة أكبر على جذب الأكراد خارج العراق وأهمهم أكراد تركيا^(٣)، وإن نجاح أكراد العراق في تجسيد شخصيتهم الثقافية وهويتهم الوطنية واكتساب الهوية بعداً سياسياً يؤدي إلى تشكيل حكومة محلية وبرلمان منتخب، هو الأمر الذي يدفع تركيا إلى إبداء اهتمام استثنائي بالوضع في العراق بسبب تأثير هذه التطورات على وضع الأكراد في تركيا، الذي لا تشير جميع الدساتير التركية إلى ما يميزهم كقومية ولها خصوصيتها، وهم يواجهون مشكلة عدم الاعتراف بهم كجنسية متميزة عن القومية التركية، بينما يرفضون الاعتراف بحقوقهم الثقافية والقومية^(٤).

(١) زينب ماهر السيد مرسي ، العلاقات التركية – العراقية دراسة ' لحالة الاكراد ' ، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٥، <https://democraticac.de/?p=18020> ، ٢٧/٦/٢٠٢٤.

(٢) مثنى علي المهداوي وعلي محمد علوان، السياسية التركية تجاه إقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة الاستاذ، جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد ٢٠٧، ٢٠١٣، ص ٣٧.

(٣) ناهض محمد صالح ، المشكلة الكردية واثرها في اتفاقيات الحدود العراقية التركية نظرة في الابعاد المعاصرة والمستقبلية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٢، العدد ٢٠١٥، ص ١٤٠-١٤١.

(٤) وصال نجيب العزاوي ، حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص ٩.

إن القومية الكردية التي تقطن على حدود العراق مع تركيا في محافظة دهوك هذه المنطقة الجبلية الوعرة القوي، اذ تسهل المنطقة حركة الجماعات المسلحة حيث ينشط حزب العمال الكردستاني منذ تأسيسه ولحد الآن في هذه المنطقة مستفيدا من التعقيدات التضاريسية، وهذا الأمر بحد ذاته يعتبر تحدياً جيوبوليتيكياً خطيراً على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي في الوقت الحاضر والبعيد على حدٍ سواء.

إن التجربة التاريخية السلبية للعلاقة بين الأتراك والأكراد تراكمت من صفحات عدم الثقة وزرعت إرثاً من الخوف والتوتر، لكن عندما تسقط الخطوط الحمراء، تضع السياسة التركية نفسها على المحك فيما يتعلق بكردستان العراق، حيث شهدت العلاقات بين الجانبين تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة ، وهكذا تبدأ لغة المصالح بين الأتراك والأكراد في العراق، وخلافاً للشعارات التي كانت ترفعها تركيا حول الدفاع عن تركمان العراق، ولابد أن هناك مجموعة أسباب وراء هذا التحول الكبير في العلاقات الكردية التركية العراقية، منها^(١)

١- الاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتأثيره المتنامي في تشكيل المشهد السياسي ومشاركتهم في الحكومة المركزية .

٢- الاستفادة من أكراد العراق في قتال حزب العمال الكردستاني بعيداً عن الأراضي التركية.

٣- العامل الاقتصادي، إذ تعمل في كردستان العراق أكثر من عشرة آلاف شركة تركية، تنفذ سلسلة ضخمة من المشاريع الخدمية والبنية التحتية وغيرها من المشاريع التجارية والاقتصادية، واستيراد النفط الخام ، اذ استخدمت تركيا أسلوب التعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومة إقليم كردستان كوسيلة لاحتواء طموحاتهم والسيطرة عليها عبر تعميق تبعيتهم الاقتصادية لها .

إن الوجود الكردي يعد قضية كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران ، والى حد ما في سوريا ، نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الكورد ، فتحوّلت هذه القضية إلى صراع مسلح أخذت تعانیه هذه الدول ، ولقد تفاوتت أساليب التعامل

(١) خورشيد دلي، الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق، مقال منشور على <https://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htm> ، ٢٠٢٤/١/٢٢.

مع الاكراد من إنكار تام للتمايز القومي كما هو الحال في تركيا وإيران ، والى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو حاصل في العراق .

حيث حقق أكراد العراق بعد الاحتلال الأمريكي جملة من المكاسب الإستراتيجية التي كان من المستحيل الحصول عليها في ظل وجود حكومات عراقية سابقة ، كان أكبر مكاسب الأكراد هي ١١ / اذار عام ١٩٧٠م الفيدرالية وهو يعني للأكراد حكم ذاتي مستقل في شمال العراق .

أقر الدستور العراقي الدائم ان النظام السياسي العراقي هو (ديمقراطي ، فيدرالي ، اتحادي) ويحق للأكراد في الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان الاعتراف بالواقع السياسي والأمني الذي عاشه الإقليم في السنوات الماضية ، وبالتبعية أقر الدستور العراقي أن الأكراد القومية الثانية في العراق بعد العرب واللغة الكردية هي اللغة الثانية بعد العربية .

وان انعكاس النفوذ التركي على الوضع في العراق من خلال العديد من الأسباب

١- الإرث التاريخي لتركيا في العراق وكذلك قضية دمج الموصل ضمن العراق، حيث تعمل تركيا على استعادة المنطقة بشكل غير مباشر من خلال بوابة الثقافة والاقتصاد.

٢- استخدام التركمان عن طريق دعمهم وحماية حقوقهم لغرض القيام بدور النائب عن تركيا داخل العراق حتى أصبح التركمان محورا رئيسا يعكس استراتيجية تركيا في العراق.

٣- تدخل تركيا في شؤون العراق بذريعة حماية الاقليات ، ورفض استفتاء الاكراد عام

٢٠١٧.

٤- بعد الغزو الأمريكي للعراق انتهجت تركيا الحرب الناعمة عن طريق اثاره المشاكل والتدخل تحت عنوان الحرية وحقوق الإنسان وبث الافلام والمسلسلات التلفزيونية .

٥- استخدام ورقة المياه اقتصادياً وتنموياً وجيوبولتيكيا لتحقيق أهداف إستراتيجية مثل الهيمنة والسيطرة أو الضغط لتحقيق مكاسب محدودة، وإن تحويل المياه إلى سلاح سياسي واقتصادي سيؤثر على العلاقات بين دول الجوار وقد يؤدي إلى حروب بسبب تهديد الأمن القومي للدولة.

المبحث الثاني

الأسس الجيوبولوتيكية للمشروع الإيراني في العراق

تمهيد

قبل الخوض في الموضوع لا بد من مقدمة تتضح من خلالها أهمية العراق ومكانته في التصور الإستراتيجي الإيراني، يتمتع كلا البلدين بموقع إستراتيجي حيوي في قلب منطقة الشرق الأوسط وعلى ساحل الخليج العربي، فضلا عن كونه أقصر جسر بري يربط الخليج ببقية قارة آسيا من جهة، وقارة أوروبا من جهة أخرى، والقاسم المشترك بين البلدين هو امتلاكهما ثروات نفطية هائلة، الأمر الذي سيؤدي في ظل السيطرة الأمريكية على أسواق الطاقة العالمية، عرضا وطلباً إلى المزيد من المخاوف المحتملة للأمن القومي العراقي.

كما أن فهم البعد الجغرافي الإيراني يوضح أهمية إيران الإقليمية ، حيث تقع إيران بين منطقتين مهمتين دول القوقاز، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى من الشمال، ودول الخليج العربي من الجنوب وتربط إيران بين آسيا وأوروبا، وتطل على عدد من المسطحات المائية وقد سمح لها هذا الموقع بالتأثير على صادرات النفط وبناء القواعد البحرية وتحفيزها على التوسع في الخارج وتولي أدوار إقليمية رئيسة ، وهناك بعد وطني حاصر لا يقل أهمية عن البعدين الطائفي والجغرافي وكانت إيران إحدى أكبر الإمبراطوريات العالمية، ولها حضور تاريخي كبير، إن هذا الأمر له تداعيات على الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة وهكذا تحاول إيران بناء رأي عام داخلي وتشكيل مزاج المجتمع الفارسي لقبول الطموحات التوسعية ومحاولة النظام أيضاً استعادة دوره التاريخي^(١).

١ علي جبلي ، المشروع الإيراني...المقومات والأبعاد مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، مقال منشور على <https://fikercenter.com> ، ٢٢/١/٢٠٢٤.

انطلاقاً من الحقائق السابقة ومع طبيعة الامتداد الطبيعي والعربي بين العراق وإيران، فإن إيران دولة تعتمد على العوامل الجيوسياسية والأيدولوجية كمتغيرات فعالة في تحديد سياستها الخارجية وتخطيطها الإستراتيجي^(١).

ويمكن القول إن للعراق أهمية كبيرة في الوعي الإستراتيجي لإيران ، والواقع أن نظرتها للعراق تتجاوز حدوده لتصل إلى جوارها الجغرافي، نظراً لحدودها الشمالية مع تركيا، أقرب منافس إقليمي لإيران، وحدودها الجنوبية الغربية مع الدول العربية التي تختلف معها قومياً وأيدولوجياً^(٢).

ووجدت إيران أن العراق يمثل العمق الإستراتيجي لها وأنه خط الدفاع الأول ضد أي محاولة لاجتياحها أو تغيير الحكم فيها فالعراق يمنح إيران اختيار الطريقة المناسبة لمنع القوات الأمريكية من إيجاد الوقت الكافي والفرصة المناسبة للسيطرة عليها^(٣).

اما بالنسبة للمحددات الجيوبولتيكية لإيران في العراق يمكن ايجازها بالتالي :

أولاً: الروابط الدينية والمذهبية

شيعة العراق ، وهم أتباع المذهب الجعفري المعروف بالشيعة الإمامية الإثنا عشرية ، المنتشرة على نطاق واسع في إيران، الدولة الوحيدة في العالم التي يمثل الشيعة فيها ٨٩% من إجمالي السكان^(٤).

(١) احمد محمود ابراهيم، السياسة الايرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠ دراسة في المتغيرات الجيو سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢، ص ٦٨.

(٢) جواد صالح مهدي النعماني ، تقييم جغرافي لستراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ١٦٩.

(3) Anoushiravan Ehteshami, Iran-Iraq Relations after Saddam, The Washington Quarterle, by Center For Strategic and Intemational Studies, and Massachusetts of Technology, Etats-Unis d'Amerique, 26, 2003, p124.

(4) Kamp, G, Iran and Iraq – The Shia' Connection, Soft Power and The Nuclear Factor, Special Report, No(156), Washington, United States institute of peace, 2005. P2.

والعراق مكانة خاصة عند أغلب الإيرانيين لأنه يحتوي على مرقد أهل البيت الأطهار، وسبعة مرقد للأئمة الاثني عشر ، وزيارة هذه الأضرحة والمرقد والاعتكاف فيها هي جزء من الشعائر الشيعية التي يؤديها الإيرانيون.

ويعد بروز الشيعة كقوة سياسية كبيرة ومؤثرة على الساحة العراقية، وحتى توليهم العديد من مراكز صنع القرار في العراق، الحدث الأكثر أهمية وديناميكية في المنطقة، وتجد إيران فرصة جيدة لبناء نطاق واسع للقوى الشيعية في الخليج العربي، بل وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط بعد أن حظيت بدعم أيديولوجي كبير في المنطقة^(١).

لم يكن نفوذ لإيران في العراق قبل عام ٢٠٠٣ بسبب سياسة العراق الخارجية تجاه إيران ودعوى تصدير الثورة إلى العراق والحرب ذات الثمان سنوات وعدم احترام إيران لحسن الجوار وخرقها المتواصل في الحدود البرية والبحرية كلها أسباب تقف بوجه إيران وتمنعها من التدخل في العراق ، ولكن بعد اسقاط النظام في العراق عام ٢٠٠٣م بدء النفوذ الإيراني للتدخل في الشؤون العراقية وازداد التدخل بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، حيث بدأ يتضح المشروع الإيراني من خلال خلخلة الأوضاع السياسية وإضعاف الحكومة لإنشاء قيادة سياسية ضعيفة تدين لإيران بالولاء والطاعة من أجل تحقيق المصالح بأقل التكاليف ، ومن خلال الروابط التي تتمتع بها سفارتها في العراق مع الأحزاب السياسية العراقية والقادة من كافة الأطراف، سعت إيران إلى الحفاظ على وسائل نفوذ قوية قريبة من دوائر صنع القرار الدبلوماسي الخارجي ، والتدخل في أي حدث دبلوماسي مع الساحة الإستراتيجية الإقليمية والدولية^(٢).

تعد الأداة الدينية إحدى وسائل التدخل الإيراني في العراق، سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو المرجعيات الدينية ورغم صعوبة إثبات علاقتهم بإيران بشكل ملموس ومادي، إلا أن الورقة الشيعية كذريعة دينية تشكل إحدى أهم الآليات التي تسعى إيران من خلالها إلى تعزيز

(1) Bo Wang, The Iraq War and the New Iran-Iraq Relations of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Middle East Studies Institute, Shanghai International Studies, Vol. NO. 1.2007, p66.

(٢) يونس مؤيد يونس ، الفاعل الاقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية - إيران انموذجا -، قضايا سياسية ، العدد ٦٨ ، ٢٠٢٢، ص٢٢٩.

دورها الإقليمي وتأثيرها في العراق ، أما على مستوى الأحزاب السياسية فقد استطاعت إيران من تكوين عدة فصائل مسلحة داخل هذه الأحزاب

بدأت إيران بتكوين فصائل موالية لها على الأراضي العراقية، منذ حربها مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، بذريعة مقاومة حزب البعث، وبعد إسقاط نظام صدام في ٢٠٠٣، تغلغت تلك الفصائل في المؤسسات الأمنية والسياسية، قبل أن تفرض هيمنتها على الأرض بفضل الحرب على الإرهاب وتعد العلاقة بين إيران والعراق واحدة من أكثر العلاقات السياسية المعقدة بين جارتين في المنطقة ، فهي تتأرجح بين التبعية الكاملة حيناً والعداء المستتر في أحيان أخرى ، لارتباطها بأجندات دينية وسياسية واجتماعية تتقارب تارة وتشتبك تارة أخرى بدأت أولى الفصائل المسلحة العراقية بالتكون في إيران في ثمانينيات القرن الماضي ، وتعزز نفوذ إيران باستغلال حالة الفوضى خصوصاً خلال الحرب الطائفية العراقية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وما إن بدأت الحرب على الإرهاب عام ٢٠١٤ بعد احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة من العراق، حتى بدأت رقعة سيطرة الفصائل الموالية لإيران بالتوسع كنتيجة مباشرة لاشتراكها في تلك الحرب، بعد انسحاب الجيش العراقي^(١).

وبشكل عام، تسعى إيران إلى تشجيع سيطرة الشيعة على مقاليد الحكم في العراق وإبقاء الولايات المتحدة منشغلة بالتوترات العراقية. ولكنها في الوقت نفسه تريد الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وتجنب عدم الاستقرار الكامل. وقد أدى هذا المسعى إلى ولادة إستراتيجية معقدة ذات ثلاثة محاور^(٢):

١- تشجيع الديمقراطية الانتخابية كوسيلة للسيطرة على الأغلبية الشيعية

٢- الترويج لدرجة من الفوضى التي لن تؤدي إلى انهيار العراق بشكل كامل

٣- استغلال ورقة الفصائل العراقية المتنوعة والمتنافسة أحياناً

(١) الفصائل العراقية الموالية لإيران.. ماذا نعرف عنها؟، مقال منشور على

<https://www.radiosawa.com/features> ، ٢٥/١/٢٠٢٤.

(٢) مارينا اوتاواي واخرون، الساحة العراقية الايرانية في الشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٨، ص ١٣.

على ضوء ما تم تناوله من سلسلة أحداث يمكن أن نوجز التالي، إن مشروع إيران من خلال أجندتها في العراق تريد أن تحقق من خلالها اتجاهين ، الأول هو مكسب اقتصادي عن طريق بسط نفوذها التجاري بالبسط أو الإكراه بعد أن باتت هذه الأجندات الجزء الأهم من القرار الأمني خاضعا بشكل أو آخر لنفوذ وقيادات إيران حيث تعمل على فرض الرسوم على الشركات المحلية والمستثمرين والسيطرة على المنافذ الحدودية او عن طريق منافذ برية غير رسمية تشرف عليها تلك الفصائل ، أما الاتجاه الثاني فهو سياسي من أجل تمرير المخطط الشيعي عبر العراق إلى دول الجوار للدول التي توجد فيها الطوائف الشيعية.

ثانيا: الأكراد

يقدر عدد الأكراد في إيران بثمانية ملايين نسمة ويعيش معظمهم في غرب وشمال غرب البلاد^(١)، تبدو علاقة الأكراد بالحكومتين العراقية والإيرانية متناقضة إلى حد ما، وهي علاقة تاريخية تعود إلى زمن انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ورغبة الأكراد في إنشاء كياناتهم المستقلة.

يتركز أكراد إيران بالقرب من الحدود العراقية في كل من أربيل، السليمانية، ديالى، إلى واسط جنوبا. فهذا يشير إلى وجود تداخل قومي وديني بين البلدين فالعرب الإيرانيون يتركزون في جنوب إيران على شكل شريط ضيق يمتد مع السواحل الشرقية للخليج العربي وخليج عمان ويتداخلون مع عرب العراق في محافظة ميسان^(٢).

يمثل الأكراد في العراق وإيران وتركيا ورقة ضغط تستخدمها كل دولة ضد الأخرى في أوقات توتر العلاقات بينهما، وفي سبعينيات القرن الماضي، استغلت كل من إيران والعراق الأكراد في صراعهما، حيث قدمت إيران الدعم المالي والعسكري لأكراد العراق لتمكينهم من شن الحرب والقيام بثورة ضد الحكومة العراقية ، وفي الثمانينيات، خلال الحرب العراقية الإيرانية،

(١) اعداد ومناطق توزع الاكراد ، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia> ، ٢٦/١/٢٠٢٤.

(٢) لطيف كامل كليوي، التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه المشروع الايراني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨، ص١١٩.

دعمت إيران الانتفاضة الكردية ودعمتها بالسلاح والمال كفرصة للضغط على العراق بما يخدم مصالحها الإستراتيجية في الحرب^(١)،

بعد عام ٢٠٠٣، عملت إيران على تعزيز علاقتها مع الأكراد العراقيين كضمانة لهم بأنهم لن يفكروا في الانفصال أو الحصول على حكم موسع من شأنه أن يثير الأكراد في إيران وتشجعهم على السعي لتحسين أوضاعهم أو طلب الانضمام إلى الدولة الكردية الجديدة^(٢).

ما يميز الدور الإيراني من القضية الكردية أنه يقوم باستعمال الأكراد لأجل تحقيق منافع سياسية، حيث تعد إيران الدولة الإقليمية الأكثر تورطاً في قضية أكراد العراق.

أكراد إيران يشكلون أقلية ذات أهمية في المجتمع الإيراني، ولكن القومية الفارسية التي تشكل النسبة الأكبر من المجتمع الإيراني ترى إيران أن الأكراد ينحدرون من ذات العنصر الآري الذي ينحدرون منه، ومن هذه الزاوية لا يرى حكام طهران في الأكراد أنهم إيرانيون كرد، لذا فإنها عندما تقف إلى جانب الكورد لترضي تلك الأقلية التي تعيش على أراضيها، على الرغم من أن الإيرانيين والأكراد ينحدرون من ذات الأصول وذلك لم يمنع طهران من ممارسة سياسات عنيفة ضدهم لأجل إخضاعهم.

وشهدت قوة إيران صعوداً بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، حيث أدى الاحتلال إلى تفكيك الدولة العراقية وحل الجيش وخلق فراغ في السلطة، وكان الإيرانيون مستعدين للاستفادة من هذا الوضع، فدعموا مؤتمر قوى وحركات المعارضة العراقية، بما في ذلك المعارضة الكردية العراقية، عام ٢٠٠٢، ورحبوا بزعماء المعارضة في طهران أثناء توجيههم إلى أربيل في أعقاب هذا المؤتمر وتم اتخاذ إجراءات أمنية مشددة لحمايتهم وهكذا تمكنت إيران من السيطرة على العراق عبر أدواتها، معتبرة ما حدث انتصاراً لها على المستوى الإستراتيجي^(٣).

(١) درية عوني ، الاكراد ، ابولو للنشر والتوزيع ، بلا ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٠ - ٢١٥ .

(٢) خليل العناني ، الدور الإيراني في العراق تحركات غامضة في بيئة مضطربة ، مركز الدراسات السياسية و إستراتيجية ، عدد ١٥٨ ، ٢٠٠٥ ، ص ٥ .

(٣) محمد صالح صديقان، إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي وجهة نظر إيرانية: في النداءات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٦٠٤-٦٠٥ .

وكانت فكرة إيران هي دعم الأكراد في العراق لمطالبتهم بالفيدرالية لمنعهم من فرض التقسيم والاستقلال عن الدولة العراقية إن سياسة الولاء التي اتبعتها طهران تجاه المطالب الكردية بالفدرالية كانت ضرورية لاحتواء المطالب الكردية وبوادر الانقسام والانفصال^(١).

ويمكن عد المسألة الكردية نقطة احتكاك وورقة ضغط من أوراق الصراع بين إيران وتركيا والعراق وسوريا، وهي مسألة معقدة ومتشابكة إقليمياً ودولياً ، ولم تعد قضية الكورد منحصرة في الدول الأربع أعلاه وإنما أصبحت مرتبطة بالأمن الإقليمي والدولي أيضاً ، كما أن الدعم العالمي للأكراد في شمال العراق قد أيقظت عند الأكراد جميعاً روح الأمة الكردية الساعية إلى إقامة دولة مستقلة أسوة بباقي الدول^(٢).

إذ تأثرت السياسة الإيرانية تجاه إقليم كردستان العراق منذ عام ٢٠١٤ بالعديد من العوامل أبرزها ، العامل الجغرافي والأمني والإثني ، ويعد العامل الجغرافي أهم هذه العوامل إذ إن إيران تحاذي من الشمال الغربي إقليم كردستان ، في نفس الوقت الذي ينتشر فيه أكراد إيران في شمالها الغربي فإن أكراد العراق ينتشرون في المحافظات المحاذية لإيران أي أن هناك ترابطاً جغرافياً واثنياً بين أكراد إيران وأكراد العراق ، وفيما يتعلق بالعامل الأمني فقد أسهم بدور مهم في تعزيز انفتاح إيران على إقليم كردستان العراق ، لاسيما بعد دخول تنظيم داعش إلى العراق عام ٢٠١٤ ، من خلال تقديم المساعدات العسكرية إلى حكومة الإقليم ، إذ كانت إيران من الدول السابقة في تقديم الدعم إلى الإقليم .

والحقيقة أن الأهمية البالغة للمنطقة والتعقيدات والمصالح الموجودة فيها، وإمكانية استخدام العامل الكردي كمدخل للتأثير فيها، دفعت بعض الدول والقوى الكبرى إلى الاهتمام بالقضية الكردية وتوظيفها لتنفيذ سياستها الخارجية، وخاصة إيران التي لجأت إلى تصفية حساباتها مع العراق بالورقة الكردية، رغم الازدواجية التي تقع فيها، فهي تقمع الأكراد في أراضيها وتدعمهم في العراق وفي الحالين النتيجة هي أنه لا استقرار في المنطقة دون إيجاد حل شامل للقضية الكردية التي تهدد المنطقة برمتها.

(١) محمد السعيد، إيران وبناء الدولة العراقية: المصالح والسياسيات الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٢، ٢٠٠٥، ص ٦.

(٢) ضاري سرحان الحمداني ، التكوين القومي في إيران واثره على الواقع السياسي الخارجي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١، العدد ٣ ، ٢٠٠٩، ص ٢٢٥.

وكثيراً ما لجأت دول المنطقة إلى الدعم المتبادل للأكراد المعارضين بهدف إنهاء خصومهم ودفعهم إلى تغيير سياستهم، أي أن أي نية دعم للقوات الكردية سواء من الجانب الإيراني أو العراقي، تكمن في إنهاء الدولة التي تحكم الوجود الكردي ، واليوم مع دعم أي تدخل ضد إيران سيجعل الأكراد الإيرانيين عرضة للاستثمار، والأكراد العراقيين عرضة للضغط من أجل تقليص صلاحياتهم^(١).

وتقف إيران ضد فكرة استقلال شمال العراق وترفضها تماماً ، على اعتبار ذلك تهديداً أساسياً لنفوذها الممتد إلى سوريا ، وإن انفصال الأكراد عن العراق سيجعل مهمة إيران صعبة في مد نفوذها وتوصيل امداداتها العسكرية لذراعها الرئيس حزب الله في لبنان .

وتوصل البحث الى أن انعكاس النفوذ الإيراني على العراق من خلال عدة أسباب.

- ١ - التدخل الإيراني في الشؤون العراقية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وخاصة في شؤون العراق الداخلية القرارات، القوانين ، فيما يصب في مصلحتها وجعل زعماء الدين هم من يلزم زمام الأمور في العراق ، أي تطبيق نتائج الثورة الإيرانية في العراق .
- ٢- إفساد القطاع الزراعي من خلال تصريف فضلات المصانع والمعامل الكيماوية الى نهر الكارون الذي يصب في العراق، وكذلك قطع المياه عن الأراضي العراقية .
- ٣- العبث بالتركيبة الديموغرافية والقومية من خلال ما يسمى بالسياحة الدينية،
- ٤ - اصبح العراق سوقاً للمنتجات الايرانية بعد محاولات ايران لتخريب الاقتصاد العراقي، مما جعل العراق تابع اقتصادياً لها، مما شجع التجار الإيرانيين السفر للعراق والاستثمار وخاصة في المدن المقدسة عند الشيعة.

(١) حسين مصطفى احمد، العامل الكردي في العلاقات العراقية - الإيرانية ((دراسة تحليلية))، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٨ ، ٢٠١١، ص ٤١٤.

المبحث الثالث

مجالات التنافس الجيوبولوتيكي التركي الإيراني

لكل من تركيا وإيران مصالح وأهداف في العراق يسعى كل منهما إلى تحقيقها وحمايتها. ولذلك من الطبيعي أن يظهر تناقض أو يولد منافسة قد تؤثر على علاقتهما ولعل أبرز أشكال ذلك التنافس هو التنافس على الشكل الأنسب للحكومة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ سعت البلدان إلى دعم نموذج حكومة يتوافق مع مصالح كل طرف، وتدعم تركيا نظام حكم علماني بينما تدعم إيران نظام حكم ديني (شيوعي) وفق النموذج الإيراني في العراق، فضلاً عن أن تركيا تدعم وجود حكومة مركزية قوية تمثل فيها جميع الطوائف العراقية، مقابل سعي إيران لضمان عدم وجود حكومة بعيدة عن النفوذ العربي والغربي.

أتاح احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣، لتركيا وإيران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافهما ومصالحهما الوطنية من خلال زيادة فعالية العمل الإقليمي، وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، كما أن اختلال التوازن، في معادلة التوازن الإقليمي الاستراتيجي حدث بعد خروج العراق من تلك المعادلة وظهور خريطة جديدة وبسبب النزاعات الإقليمية، أتاحت للبلدين فرصة كبيرة لحرية الحركة والعمل الإقليمي المؤثر.

تتميز العلاقات التركية الإيرانية المعاصرة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة، بأنها تسير في اتجاهين متوازيين أحدهما متعاون، ولم يرتق في أي مرحلة إلى مستوى التحالف الثنائي بينهما، والآخر منضبط تنافسي يقوم على مبدأ تجنب الوصول إلى حالة المواجهة المباشرة بينهما ولا توجد خلافات حدودية أو عداوات رغم الصراع التاريخي بينهما أيام الدولة العثمانية، بل على العكس من ذلك فإن مصالح كل منهما في مجالات تنافسها الإقليمي في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى والمنطقة العربية واضحة ومنضبطة وغير متضاربة في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى وجود قدر كبير من التعاون الاقتصادي بينهما^(١).

(١) واثق محمد براك، مستقبل العلاقات العراقية _ التركية في ظل تحديات الامن الإقليمي، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣١، ٢٠١٣، ص ١١٧.

هذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنها تشير إلى حالة إيجابية من التوازن الجيوسياسي بين البلدين في المنطقة، لكن توجهات تركيا نحو المنطقة العربية ودخولها كطرف رئيس ضد إيران وطرحها لنفسها البديل الأقوى للدور العربي الإقليمي في مواجهة النفوذ الإيراني وأنه جزء من منظومة سياسية وعسكرية وأوروبية راعية لإسرائيل ومعارضتها لإيران، قد جعلها إلى جانب الولايات المتحدة وحلفائها كمحور إقليمي معارض لإيران^(١)، حيث خلق احتلال العراق عام ٢٠٠٣ فرصاً قوية تمثلها المصالح الاقتصادية للبلدين، فاستغلوها دون أن تكون هناك فرص متساوية بسبب ضعف الدولة، وانعدام الشعور الوطني لدى قيادتها، والعمالة التي تعصف بالدولة أكملها، بالإضافة إلى حماية الفساد والفاستدين قبلها^(٢).

حيث جعلت من العراق سوقاً لمنتجاتهم الصناعية والزراعية كما قطعت جميع روافد المياه التي تغذي العراق، ودمرت الزراعة، لغرض الاعتماد عليهما في استيراد الفواكه والخضروات لسد احتياجاته من السلع الزراعية، كما تشارك تركيا مع إيران في حرب المياه وبناء السدود وتتحكم في نهري دجلة والفرات في حجم المياه المتدفقة إلى العراق وتؤثر على الزراعة، مما يدفع العراق إلى الاستيراد بدلاً من الإنتاج ، ومشكلة هذا النفوذ هي أن العراق لا يستطيع التغلب عليه، بسبب تركيبته العرقية والدينية وتاريخه المشترك مع هاتين الدولتين، بحيث أصبح امتداداً للأمن القومي التركي ، وتحلل الحكومة الإيرانية الأولويات في تخطيط سياستها الأمنية والاقتصادية، وسيظل نفوذها فعالاً لسنوات عديدة أخرى. وتعتمد هاتان الدولتان على فرض الهيمنة على العراق الذي يجمعه معها قواسم مشتركة أيديولوجية وتاريخية وغيرها^(٣).

(١) رواء زكي يونس، مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية ١٩٢٣-٢٠٠٧، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، الإصدار ١٠، ٢٠٠٨، ص ٩٩.

(٢) ناظم علي عبدالله ، حقيقة التنافس التركي - الإيراني في العراق، مقال منشور على <https://kitabab.com> ، ٢٦/١/٢٠٢٤.

(٣) المصدر نفسه .

وان من أهم مجالات التنافس الجيوبولوتيكي التركي – الإيراني في العراق هي :

أولاً: الطاقة

تعد الطاقة من الموارد الأساسية التي تسعى دول العالم، وخاصة الصناعية منها، للحصول عليها في عالم اليوم، لم تعد الطاقة بمختلف أنواعها، وخاصة الطاقة الرائدة (النفط والغاز)، في مجال النمو ظاهرة اقتصادية أساسية، بقدر ما أصبحت ظاهرة سياسية إستراتيجية دولية تلعب وظيفة مركزية، ودورها في مجال التعاون والصراع والتنافس في السياسة الدولية والإقليمية.

ومن هنا تتصدر كعنصر أساسي في إطار الإستراتيجيات الدولية والإقليمية للدول الكبرى، ولئن كانت الطاقة عنصراً مهماً في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، فإنها تعد أيضاً محركاً في مجال الصراع والتنافس الدولي القائم على الهيمنة على مناطق محددة لتأمين شروط التفوق الإستراتيجي، وإدامة التحالفات، والإخضاع للخصوم.

إن توزيع الطاقة بأنواعها عالمياً في مناطق عديدة دون مناطق محددة، وتضافر عدد من الأسباب، أصبح له أهمية خاصة في هذا المجال، ومن بين هذه المناطق يأتي العراق في ترتيب مهم جداً لأنه يحتوي على كمية هائلة من الطاقة، وكمية متنوعة من مصادر الطاقة التي جعلت منه محور المنافسة الإقليمية والدولية.

أصبحت الطاقة حاجة ملحة ومؤشراً عاماً لمعرفة مدى تقدم الشعوب وتحديد نوع ذلك التقدم، إذا كان استخدام الطاقة كبيراً ومن أنواع حديثة فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على المستوى الاقتصادي الكبير لذلك البلد أو المنطقة، وبالعكس من ذلك، تعد البلاد أقل تطوراً، وبالتالي أصبح الاقتصاد العالمي يرتبط بالحدثة في تقدمه ارتباطاً وثيقاً بتوفر الطاقة بأي شكل من أشكالها المتعددة، إن الزيادة السكانية المستمرة وارتفاع مستويات المعيشة في الدول الصناعية المتقدمة والناشئة، وتطور الدول وتصنيعها يتطلب المزيد من الطاقة، تعد الطاقة الأحفورية حتى الآن أكثر أنواع الطاقة وفرة وأسهلها المستخدمة لتشغيل الصناعات الحديثة وتطوير القطاع التجاري، وتحديث القطاع الزراعي، وضمان سرعة النقل، بما يكون له أثر اقتصادي.

إن وسائل السيطرة على مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) متعددة ومختلفة وتتبع نوع القرار السياسي من قبل الدولة التي تحاول الاستيلاء عليها أو الدولة المنتجة التي تحاول أن

يكون لها نوع من التأثير على الدول المستهلكة، ولكن هذه الوسائل لا تخرج غالباً عن وسيلتين: الوسيلة الأولى، هي السيطرة والاستيلاء على مصادر الطاقة بالوسائل المباشرة وأبرزها الوسائل العسكرية، أما الوسيلة الثانية فهي وسيلة توسيع الاستثمارات بين الدولة المستهلكة الراغبة في الحصول على مصادر الطاقة والدول المنتجة لها^(١).

أما العراق فهو مؤثر على الساحة الدولية ويعد المحور الرئيس للسياسة الإيرانية والتركية بعد أمريكا، حيث يمتلك العراق إحتياطيات كبيرة من الطاقة النفط والغاز، مما يجعله محط أطماع الدول، وخاصة دول الجوار، كما بدأت إيران تشعر بتراجع إحتياطياتها النفطية وتسعى تركيا إلى أن تصبح سوقاً تسيطر على مصادر الطاقة في هذه المنطقة كونها تفتقر للطاقة وتعتمد على الاستيراد بفعل موقعها الإستراتيجي بالإضافة إلى ذلك، تمكنت إيران بحكم سيطرتها على مصادر صنع القرار في العراق من الاستيلاء على العديد من آبار النفط بالقرب من الحدود العراقية، وإن تقارير رسمية وصلت إلى رئاسة مجلس النواب، تؤكد أن إيران تجاوزت على الحقول النفطية الواقعة على الحدود بين البلدين، في محافظات ميسان والبصرة وديالى وتستنزف بشكل كبير هذه الحقول.

تقع خمسة حقول عراقية نفطية على الحدود مع إيران وهي "دهلران، ونفط شهر، بيدر غرب، أبان، النور، فيما تتشارك بغداد وطهران بحقول مجنون، وأبو غرب، بزركان، والفكة، ونفط خانة، وتحوي تلك الحقول خزناً هائلاً من النفط الخام الخفيف القريب من سطح الأرض.

حيث أفاد المصدر أن إيران تسرق نحو ١٣٠ ألف برميل يومياً، من أربعة حقول عراقية، هي حقول دهلران ونفط شهر وبيدر غرب وأبان جنوب العراق، في حين أن حجم التجاوزات الإيرانية لحقول الطيب والفكة في محافظة العمارة (جنوب شرق)، وأجزاء من حقل مجنون في البصرة (جنوب) بلغت قرابة ٢٥٠ ألف برميل يومياً، ليصل إجمالي ما يتم سرقة إلى ٣٨٠ ألف برميل يومياً^(٢).

(١) حارث قحطان عبدالله ومثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات

الدولية، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١، السنة ١، العدد ١، ٢٠١٤، ص ١٦.

(٢) عبدالله الثويني، إيران تنهب نفط العراق لتمويل مصالحها، مقال منشور على الانترنت

٢٠٢٤/٦/٢٨، <https://www.alaraby.co.uk/economy>.

إضافة إلى تشجيعها على تهريب النفط الخام إليها عبر الفصائل الخاضعة لقيادتها أو التي لها نفوذ عليها، دون أي إجراءات رادعة تتخذها الحكومة.

وتعد الطاقة من الموارد الأساسية التي تسعى دول العالم وخاصة الصناعية للحصول عليها، ويركز التنافس التركي الإيراني على الطاقة في العراق بشكل رئيس على النفط والغاز من أجل تغطية أكبر قدر ممكن من احتياجاتها،

ومن المعروف أن توزيع الثروة النفطية في العالم غير متكافئ حيث إن هناك دولاً صغيرة لا تملك قوة سياسية أو عسكرية وتمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز وبعض مصادر الطاقة الأخرى، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى هي دول لا تمتلك مصادر الطاقة، وهذا التفاوت الكبير جعل النفط أحد أهداف التخطيط السياسي والإستراتيجي للدول الصناعية، وتمثل الدول المنتجة للنفط مثل دول الخليج والعراق وأفريقيا وغيرها من مناطق العالم أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، فضلاً عن استخدامها للضغوط السياسية، مما يجعلها سبباً لزيادة أهميتها السياسية والإستراتيجية بما يدفع الدول الكبرى إلى الهيمنة على مصادر الطاقة فيها وجعلها مناطق قلق جيوبولتيكي^(١).

حيث يمتاز العراق بإمكانيات اقتصادية واسعة لكثرة ما يزرع به من مواد خام و ثروات معدنية وان مخزون العراق الهائل من الخامات والمواد الطبيعية فضلاً عن الأراضي الزراعية والأنهار والسكان من الفئة العمرية الشابة ذات البنية الجسمانية القوية ، جعلت من وطننا العراق أهمية للدول الكبرى والناشئة .

وازدادت هذه الأهمية للعراق بعد اكتشاف النفط والغاز إذ يمتاز النفط العراقي بجودته وقلة تكاليف استخراجه لأنه متوفر بكميات هائلة وقريبة من سطح الارض مقارنةً مع الدول الأخرى في أنحاء العالم ، ومع استمرار الطلب العالمي على الطاقة ووجود اللاعبين الرئيسيين كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والصين وروسيا واليابان ، مما ينذر بوجود سباق لتأمين إمدادات الطاقة على المدى الطويل.

(١) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص٨٩-٩٠.

أما بالنسبة للقوى الإقليمية المجاورة للعراق (تركيا - إيران) تعد قوتين إقليميتين وبحكم القرب الجغرافي من مصادر الطاقة في العراق والخليج العربي يريدان ان يحافظا على النمو السريع ،في حين يسعى الطرفان لتأمين مصادر الطاقة والتنويع وكذلك بسط النفوذ في العراق عبر عدة وسائل وخاصة الاستثمارات وغيرها من خلال السيطرة على زمام القرارات في العراق و عملية البحث عن موارد ومصادر الطاقة من جميع الأطراف ، حيث أحدث النمو المتزايد للطاقة من النفط والغاز بسبب زيادة الطلب عليه في التنمية والصناعة والآلات ومحركات الشحن وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها . والجدول التالي يوضح إحتياطي واستهلاك وإنتاج كل من تركيا وإيران للطاقة عام ٢٠٢٢.

جدول (٨) إحتياطي وإنتاج واستهلاك الطاقة لتركيا وإيران لعام ٢٠٢٢

تركيا				
مصادر الطاقة	الإحتياطي	الإنتاج	الاستهلاك	وزن حجم احتياطي الطاقة
النفط	٤٣,٦٠٠ مليون برميل	٥٥,٠٠٠ برميل يوميا	٩٨٧,٣٠٠ برميل يوميا	٠,٦٦٤
الغاز	٥,٠٩٧ مليار م ^٣	٣٦٨,١٠٠ مليون م ^٣ سنويا	٤٤,٦٠٦,٤٧٣,٠٠٠ متر مكعب سنويا	٢,٧٨٩٦
ايران				
مصادر الطاقة	الإحتياطي	الإنتاج	الاستهلاك	وزن حجم احتياطي الطاقة
النفط	١٥٧,٢٠٠ مليار برميل	٤,٢٥٠,٠٠٠ برميل يوميا	١,٩٤٧,٠٠٠ برميل يوميا	٣,٣٧
الغاز	٣٢,٧٢ ترليون م ^٣	٢١٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون م ^٣ سنويا	١١١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ م ^٣ سنويا	٥,٧٥

المصادر بالاعتماد على :

١- OPES ,Annul Statal Bulleth , printed in Austriq,2022.

٢- ملحق (١)

حيث اوضح الجدول (٨) الإحتياطي والإنتاج والاستهلاك للنفط والغاز في تركيا وإيران بالاعتماد على مصادر متعددة ، ويمكن ملاحظة أن استهلاك تركيا للنفط يبلغ ٩٨٧,٣٠٠ برميل يوميا والغاز ٤٤,٦٠٦,٤٧٣,٠٠٠ متر مكعب سنويا وهو أكبر من إنتاجها المحلي

البالغ ٥٥,٠٠٠ برميل يوميا من النفط و ٣٦٨,١٠٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا حيث يبين كمية الاستهلاك الكبيرة للطاقة ، وان هذا التفاوت بين الإنتاج والاستهلاك للطاقة في تركيا جعلها سوقا محوريا للبحث عن مصادر جديدة للطاقة في كل بقاع العالم ، وإن العراق هو أحد المصادر التي تعتمد عليها تركيا وتتنافس عليها إيران والدول الصناعية الكبرى ، حيث تستورد تركيا ما يقارب ٢٤% من مجمل وارداتها النفطية من العراق^(١) .

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، خشيت تركيا من سيطرة الأكراد على حقول النفط في مدينتي كركوك والموصل، وحاولت الشركات التركية إنشاء موطئ قدم لها في العراق، وأدت أزمة التراخيص النفطية بين كردستان والحكومة الاتحادية إلى ظهور استقطاب بين الأحزاب السياسية، وبدأت موجة التشدد بين حكومة بغداد والأكراد بعد أن قامت حكومة الإقليم بتصدير النفط الى تركيا دون موافقة الحكومة المركزية، وتواجه تركيا الآن خيارين: الأول، الخضوع للرغبات الكردية والاستثمار في قطاع النفط الفائض لدى حكومة إقليم كردستان، والثاني، جهود أنقرة لزيادة الصادرات العراقية كجزء من جهودها لتصبح مركزاً للطاقة^(٢) ، واستيراد النفط من إقليم كردستان دون موافقة بغداد وهو ما يعبر عنه مخالفة للاتفاق الموقع بين الحكومة في أنقرة وحكومة بغداد وبالتالي فإن عملية استيراد النفط من إقليم كردستان غير قانونية لـ "مخالفتها أحكام اتفاق خط الأنابيب العراقية التركية الموقعة عام ١٩٧٣، التي تنص على وجوب امتثال الحكومة التركية لتعليمات الجانب العراقي فيما يتعلق بحركة النفط الخام المصدر من العراق لجميع مراكز التخزين والتصدير والمحطة النهائية.

تعد تركيا منفذ العراق الى البحر الأبيض المتوسط وأقرب ميناء لتصدير النفط العراقي إلى الأسواق العالمية عبر خط أنابيب النفط الممتد من شمال العراق كركوك وإقليم كردستان إلى ميناء جيهان التركي، ومن أوراق الضغط التركية على العراق وقف ضخ النفط إلى ميناء جيهان

(١) ايلي حنا ، النفط بين السياسة والسيادة : النزاع القانوني العراقي التركي ، مقال منشور على

<https://thecradle.co/arabic/articles-id> ، ٢٩/١/٢٠٢٤.

(٢) سماح مهدي صالح العلياوي، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في سياق التحولات الجيوسياسية الاقليمية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٧، العدد ٧١، ٢٠٢٠، ص ٢٤٩.

التركي بحجج وذرائع تريد منها المصالح أو التنازل عن الديون وآخرها النفط مقابل المياه، رغم أن الواردات من خط الأنابيب الذي يمر عبر أراضيها تبلغ نحو ملياري دولار سنوياً^(١).

وقد انشأ العراق العديد من خطوط الأنابيب وبمسارات مختلفة تستهدف الوصول إلى البحر المتوسط ، عبر ثلاثة دول هي تركيا من الشمال وسوريا ولبنان وفلسطين من الغرب ومسار البحر الأحمر عبر السعودية.

يعد خط أنابيب كركوك - جيهان من خطوط الأنابيب المعتمدة في نقل النفط باتجاه موانئ البحر المتوسط ، ويعد من أكبر خطوط تصدير النفط العراقية ، يقوم بنقل النفط من حقول كركوك عبر الأراضي العراقية والتركية بدءاً من محطة الضخ الأولى غرب كركوك حتى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ، وقد انشأ العراق العديد من خطوط الأنابيب وبمسارات مختلفة تستهدف الوصول إلى البحر المتوسط ، وإن الهدف من الاستمرار لتصدير النفط عبر البحر المتوسط هو تخفيف الزخم على موانئ التصدير وتوفير منفذ بحري بعيد عن الخليج العربي ، الذي تعدده إيران ورقة ضغط سياسية ، كما يوفر اختصار للوقت وتجاوز ثلاثة مضائق بحرية هي مضيق هرمز ، ومضيق باب المندب ، وقناة السويس ، ويعمل على توفير النفط وتعزيز اقتصاد بلدان العبور^(٢).

يعد العراق أحد أهم خيارات أمن الطاقة التركية كبديل للغاز الروسي والإيراني، فضلاً عن النفط الذي يعد عماد العلاقات التجارية بين البلدين بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص، معتبراً أن العراق يمتلك خامس احتياطي نفطي مؤكد ، وتحتل منذ عام ٢٠١٢ مكانة ثاني أكبر منتج للنفط بحسب منظمة أوبك ، ويبقى الملف الاقتصادي أحد أهم محددات السياسة التركية تجاه العراق، الذي يبرز كأحد أهم شركاء أنقرة التجاريين على صعيد التجارة البرية والغاز الطبيعي والاستثمارات التركية في العراق.

(١) تركيا تستغل حاجة العراق إلى واردات النفط وتقترض عليه دفع أموال طائلة مقابل استئناف التصدير، مقال منشور على <http://www.almasalah.com>.

(٢) صلاح الدين زين الدين ودياري صالح مجيد ، التحليل الجيوسياسي لخريطة أنابيب نقل الطاقة في العراق ، المؤتمر السادس والعشرين للعلوم الانسانية والتربوية / كلية التربية/ الجامعة المستنصرية ، عدد ٢، ٢٠٢٣، ص ٧٢٥.

أما إيران فيمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنها تمتلك إحتياطيات كبيرة من النفط والغاز حيث تعد إيران الرابع عالمياً من حيث الأحتياطي النفطي يقدر ب(١٥٧,٢٠٠) مليار برميل لعام ٢٠٢٢ ، والثالث عالمياً في إحتياطي الغاز بعد أمريكا وروسيا يقدر ب(٣٢,٧٢) ترليون^(٣). ينظر جدول ٨

وإن كل دولة منتجة للنفط في الشرق الأوسط تشعر بقلق عميق من حقيقة أن النفط مورد ناضب، وأن الهاجس الاقتصادي الأول والأكبر للدول المنتجة للنفط هو حجم إحتياطياتها النفطية وكيفية حمايتها من أي عدوان خارجي، وفي ظل هذه الأهمية احتل العراق موقعا مهما وأساسيا في أهداف وسياسات إيران بشكل عام وسياستها النفطية بشكل خاص وذلك لعدة أسباب أولها موقع إيران الجغرافي القريب من ٨٠% من نفط العراق والذي يتركز في الأجزاء الجنوبية، فضلاً عن التكوينات والتركيبات الجيولوجية الهيدروكربونية المشتركة بين العراق وإيران^(١).

وفقاً للبيانات الرسمية، بلغ حجم صادرات الغاز الإيراني ٩.٤ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٢. وهناك خطط لتمديد صفقات تصدير الغاز الحالية لمدة خمس سنوات أخرى ومع ذلك، وبسبب عدم رضاها عن استخدام العراق الواضح للعقوبات الثانوية الأميركية كذريعة لعدم دفع تكاليف وارداتها، قررت طهران خفض حجم الصادرات بمقدار النصف في مايو/أيار من هذا العام وتسبب هذا الأمر في نقص الكهرباء وتعطيل النشاط الاقتصادي في العراق بما في ذلك إنتاج النفط، شريان الحياة الاقتصادية للبلاد.

وعلى الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين عزوا خفض الإمدادات إلى مشاكل فنية، كان من الواضح أن طهران أرادت إجبار بغداد على إيجاد حل لتسوية ديون العراق المستحقة مقابل صادرات الغاز.

ومن أولويات إيران بعد ٢٠٠٣ السيطرة على الحقول المشتركة كما تسميها مثل حقلي مجنون وأبو غراب، وهي في الواقع حقول متاخمة وحدودية وليست مشتركة، في حين يبدو أن إيران تدرك الأدلة التي تشير إلى أن العراق سيصبح بحلول عام ٢٠٣٥ أحد الركائز الأساسية

(١) بشار محمد عويد، إيران : الموقع الجغرافي في التطلعات الجيوليتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الاستاذ، المجلد الأول، العدد ٢١٠، ٢٠١٤، ص ٦٥٨.

لإنتاج النفط في العالم، وأشارت بعض التقارير السرية إلى أن إيران قامت بحفر آبار نفط بالقرب من الحدود العراقية، وشكلت إيران شبكة معقدة لتهريب النفط عبر الفصائل المنضوية تحت لوائها، مما يتيح لها الحصول على إيرادات كبيرة من إنتاج نفط جنوب العراق، كما تمكنها هذه الأموال من الحفاظ على نفوذها في المنطقة في وقت تدافع فيه عن نفسها ضد العقوبات المفروضة على صادراتها النفطية، إضافة إلى ذلك فإن إيران تدرك حقيقة اقتصادية مهمة جداً وهي أن تقديرات خبراء النفط تشير إلى استنزاف احتياطي إيران النفطية، ويقدر ذلك بـ ١٥ عاماً، وبالتالي تعتمد إيران على نفط الجنوب العراقي لتمويل مشاريع إيران التوسعية في المنطقة^(١).

لكن الحقيقة المرة هي أن العراق يعتمد منذ سنوات على الغاز الإيراني لإنتاج الكهرباء، ويستورد العراق ٧٠ مليون متر مكعب يوميا في الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الطلب على الكهرباء، أما في الشتاء فيستورد ٥٠ مليون متر مكعب يوميا من الغاز الإيراني^(٢).

والسؤال هنا كيف يمكن لدولة غنية بالموارد النفطية مثل... العراق أن تستورد الغاز لإنتاج الكهرباء؟ لا يمتلك العراق البنية التحتية اللازمة لجمع الغاز من حقول النفط ومن ثم توجيهه إلى محطات الطاقة لغرض توليد الكهرباء، فإن العراق يهدر نصف غازه بحرقه، وبحسب البنك الدولي فإن حجم الغاز المحروق في العراق المرتبط بالنفط يبلغ ١٨ مليار متر مكعب، مما يجعل العراق يحتل المرتبة الثانية عالميا في حرق الغاز بعد روسيا^(٣).

تتمثل الأولوية الرئيسة للعراق بالاستثمار في مشاريع وبنى تحتية للتعامل مع أزمة حرق الغاز في البلاد، وأثرها السلبي على البيئة الاقتصادية والاستقرار السياسي في العراق، لكنّ تفشي الفساد أعاق معظم مشاريع الطاقة والمشاريع الاقتصادية، وأجبر العراق على الاعتماد بشدة على الغاز الإيراني (نحو ٣٥% من إنتاج الكهرباء في العراق يعتمد على الغاز الإيراني إلى جانب

(١) بشار محمد عويد ، مصدر سابق ، ص ٦٦٠.

(2) Bilal whap 'Dennis poss , Iraq's power Implications of the new oil-for – Gas Deal withIran, <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis>. 1/2/2024.

(٣) العراق يعلن انتهاء أزمة استيراد الغاز بعد اتفاق مقايضة النفط مع إيران.. الانترنت <https://asharq.com/politics/51957>، ٢٠٢٤/ ٢/١٠.

استيراد الكهرباء من إيران) في الوقت نفسه ، يُعَدُّ اعتماد العراق المتزايد على إيران "مساراً اقتصادياً" للتخفيف من آثار العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران ، لكنَّ الفوائد مقيدة بالآليات التي تفرضها العقوبات الأمريكية على إيران التي تسمح لطهران باستخدام عوائد الغاز لشراء الغذاء والدواء فقط بعد موافقة واشنطن استناداً إلى مبدأ كل حالة على حدة ويُعَدُّ العراق من المستوردين الرئيسيين للسلع الإيرانية، حيث تصل قيمة هذه الواردات إلى نحو ١٢-١٣ مليار دولار سنوياً ويمكن استخدام نفوذ إيران المتزايد في الشؤون العراقية، خاصة من خلال الجماعات المسلحة وحلفاء طهران السياسيين داخل وخارج أجهزة الدولة العراقية، من أجل تقويض أي جهود من جانب بغداد لتطوير قدرات استخلاص واستخدام الغاز الطبيعي التي قد تُمثِّلُ تهديداً للاستقرار الاقتصادي والسياسي في إيران، ومشروع طهران الجيوسياسي الشامل^(١).

على ضوء ما سبق يمكن أن نبين التالي إن إيران أصبحت دولة إقليمية محورية تتنافس القوى الإقليمية السعودية وتركيا وقادرة على توسيع نفوذها ليس في العراق فقط بل حتى في أفريقيا والمحيط الهندي ، ولكن دائرة العراق ذات الموقع الجغرافي المجاور لها حيث جرت آخر صفقات المقايضة بين العراق وإيران بالنفط الخام مقابل الغاز للالتفاف على العقوبات الأمريكية التي تمنع وصول واردات الغاز من العراق إلى إيران وفي حين أن القيود المؤسسية وشبكات الفساد في الدولة لا تزال تُعيق التنمية الاقتصادية في العراق، فإن التوجّه المتزايد للحد من النفوذ الإيراني تُعدّ لحظة مُهمّة قد تساعد على تغيير التوجهات السياسية، وفي حين أن إعادة الهيكلة المؤسسية هي مشروع طويل الأجل، فإن التوجّه نحو تغيير التحالفات وخلق ثقافة اقتصادية جديدة يُمكن أن يُسهما بأضعاف شبكات المحسوبية والفساد التي استثمرت فيها إيران ووكلائها في السنوات السابقة ومن الناحية المثالية، يجب أن تسبق إعادة الهيكلة المؤسسية تنفيذ أية مشاريع اقتصادية وسياسية مُهمّة بشكل كامل مع ذلك، ونظراً لأنه ليس أمام العراق مُتسع من الوقت، ولأن إعادة الهيكلة المؤسسية ليست مُجرّد عملية تسير من أعلى إلى أسفل المستويات في الدولة، ينبغي أيضاً دعم الجهود التي تسير من أسفل إلى أعلى المستويات الإدارية للتشجيع

(١) زينب شكر، أزمة حرق الغاز في العراق: الأسباب والتداعيات والحلول الممكنة، مقال منشور على الانترنت <https://epc.ae/ar/details/featured/azmat-harq-alghaz-fi-al-iraq-alasbab-waltadaeiat-walhulul-almumkina> ، ٢٠٢٤/٦/٢٨.

على الاستثمارات في مختلف الموارد الطبيعية في العراق، فالهدف النهائي المُتمثل في تعزيز اعتماد العراق على موارده الطبيعية سيُساعد على تخليص البلاد من نفوذ إيران، الأمر الذي يُسهم في إضعاف شبكات المحسوبية والفساد التي تُقوّض التغيير المؤسسي في الدولة.

ثانياً: المياه

تعد مشكلة مياه نهري دجلة والفرات من المشاكل التي تهدد أهم مرتكزات الأمن الوطني العراقي، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعتمد على مصادر المياه الشحيحة، مثل العراق، وبالإضافة إلى تهديد الطبيعة وجفاف مياهها، هناك محاولة من الدول ذات المصادر الخارجية للسيطرة على المياه النابعة منها، واستخدامها اقتصادياً وتنموياً وجيوبولتيكياً لتحقيق أهداف استراتيجية مثل الهيمنة والسيطرة أو الضغط لتحقيق مكاسب محدودة، وإن تحويل المياه إلى سلاح سياسي واقتصادي سيؤثر على العلاقات بين دول الجوار وقد يؤدي إلى حروب بسبب تهديد الأمن القومي للدولة، إن مشكلة المياه الحقيقية في العراق هي انخفاض كمياتها وتدهور نوعيتها نتيجة العوامل الطبيعية المتمثلة بالتغيرات التي تطرأ على مناخ العالم بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري التي تفاقم آثارها بعد الثورة الصناعية، ونتيجة للعوامل البشرية أيضاً، وأبرزها تلوث المياه والآثار الجيوسياسية التي نتجت عن الوضع السياسي بعد الاحتلال ، ولا ينبغي أن ننسى السبب الرئيس هو دول الجوار، التي بدأت تهيمن على الموارد المائية، ضاربة بالقانون الدولي الخاص بتنظيم الانهار والانهار الدولية عرض الحائط ، بما فيها نهري دجلة والفرات، فضلاً عن تزايد الطلب على المياه بسبب تزايد النمو السكاني، وتزايد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الطلب ،على الغذاء وتزايد الدعوات لتحقيق الأمن الغذائي العراقي، فضلاً عن ضعف إدارة الموارد المائية، ومن جانب آخر تقلّصت المساحات المزروعة في العراق بعد تفاقم أزمة المياه، وتصحر التربة التي كانت بحاجة لمناسيب كبيرة من مياه الري، وإن أكثر من ٧٥% من مصادر مياه العراق السطحية هي من خارج حدوده وذلك لأن امتداد حوضي دجلة والفرات في دول الجوار وبالأخص تركيا وهذا يجعل من إدارة التحكم وتدفق الكميات المطلوبة الى العراق أمراً صعباً ، لأن الماء أصبح تراه الكثير من الدول ذا تهديد خارجي وسلاحاً سياسياً وجيوبولتيكياً يمكن من خلاله تحقيق أهداف استراتيجية ، وكذلك ما

حصل من عمليات إرهابية في احتلال السدود المائية والهيمنة عليها ووظيفتها في سياسته واستراتيجاته على طول نهري دجلة والفرات ومن السدود التي سيطر عليها في نهر الفرات هي سدة الرمادي والفلوجة في الأنبار وكذلك المناطق المحيطة بسد حديثة أكبر سدود نهر الفرات لكنهم فشلوا من الوصول الى السد ، وأحكموا سيطرتهم على أجزاء من ناظم الثرثار ، أما بالنسبة لنهر دجلة أحكموا سيطرتهم على سد الموصل وسد العظيم ، إن الأبعاد الأمنية للسدود المائية هي استغلالها من قبل عناصر تنظيم داعش الإرهابي لغرض زعزعة الأمن والاستقرار ، وقد تحول التهديد الخارجي للعراق وخاصة التركي مشكلة حقيقية وذلك بعد رفضها الاعتراف بأن نهري دجلة والفرات نهرا دوليان ، وتقول أنهما عابرا للحدود ، لكي لا يطالب العراق القانون الدولي الخاص بتقسيم مياه الانهار الدولية^(١)، فتركيا استخدمت ورقة المياه للتأثير على سياسة الدول المستفيدة من نهري دجلة والفرات وبحسب برنامج الأمم المتحدة فإن تبعية العراق المائية تبلغ ٦٠% ^(٢)، وإن هذه التبعية أثرت بشكل واضح على علاقة العراق مع دول المنبع ، حيث تسعى تركيا من خلال سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية .

وتتمثل الأهداف الاقتصادية بتنمية منطقة الجنوب التركي بإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) حيث بدأت تركيا بإنشاء هذا المشروع في ثمانينيات القرن الماضي بمساحة تبلغ (٧٥١٩٣) ألف كم حيث يتألف هذا المشروع من ١٣ منشأة هي عبارة عن سدود وخزانات ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية و يضم المشروع (٢٢) سدا^(٣).

(١) صبري فارس الهيتي ، مشكلات المياه في الوطن العربي دراسة جيوبوليتيكية ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السادس ، ٢٠٠٠.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير حوكمة المياه في المنطقة العربية ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، ٢٠١٣، ص٣.

(3) Ministry of landustry and Technology Turkish, Gap regional development administration, General Status Report, <https://www.gap.gov.tr/gap-sunum-sayfa-144.html> 2004/2/1.

توفر هذه المشاريع المياه اللازمة لأرواء (١,٨) مليون هكتار من الأراضي الزراعية في الجنوب الشرقي لتركيا وإنتاج الطاقة الكهربائية بالإضافة الى الثروة السمكية ، وتريد أن تستبدل محطات التوليد الكهربائية بمصادر طبيعية بدلا من النفط الذي تفتقر إليه ^(١).

و سياسيا، إن المشاريع التي أقامتها تركيا على حساب الاقتصاد العراقي والسوري وتعامل تركيا مع المياه كسلعة للبيع او المقايضة ، في حين أن منطقة جنوب شرق تركيا يسكنها الأكراد وتعد من أكثر مناطق تركيا تخلفاً ومناطق اضطرابات مستمرة، تحاول تركيا من خلال مشاريع المياه أو المراكز الصناعية أو التوسع الزراعي توطين قوى عاملة جديدة في المنطقة ومن ثم تغيير الصورة الديموغرافية للمنطقة والسيطرة عليها^(٢).

السياسة المائية التركية تقف دوافع سياسية وراءها، وهي استخدام المياه كوسيلة للضغط والمساومة لمبادلة المياه بالنفط ، كما أنها تحاول أن تكون دولة مائية، كمصطلح يوازي الدولة النفطية، من خلال مبادلة الماء بالنفط، وقد ظهر ذلك واضحا في تصريح وزيرها السابق سليمان ديميريل، “من حق تركيا السيطرة على مياهها، كما يحق للعرب السيطرة على النفط”^(٣).

من المنظور جيوسياسي يعد المشروع التركي فرصة لفرض سياستها المائية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب العراق، والسعي لكسب النفوذ في مناطق شمال العراق والاقتراب من المتغيرات التي تجري في هذه المناطق، انطلاقاً من مصلحتها الاستراتيجية الرامية إلى عدم إقامة دولة كردية في شمال العراق، والتعامل بحذر فيما يتعلق بمستقبل مدينة كركوك، وإثارة قضية ولاية الموصل بين الحين والآخر، وكذلك قضية حزب العمال الكردستاني والتوغل داخل العراق لملاحقتهم وأن استمرار مشكلة المياه يشكل عاملاً إضافياً لقوة تركيا في فرض سياستها على العراق، وخاصة على المركز، وإجبارها على عدم التدخل إذا حاولت تركيا حماية مصالحها في حال تعرضت للتهديد ،كما تطمح إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من خلال

(١) محمد محي عيسى الهميص، المقومات الجغرافية وأثرها في الامن الوطني العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٩٦، ص ٢٠٨.

(٢) محمد محي عيسى الهميص ، مصدر سابق ، ص ٢٨٢.

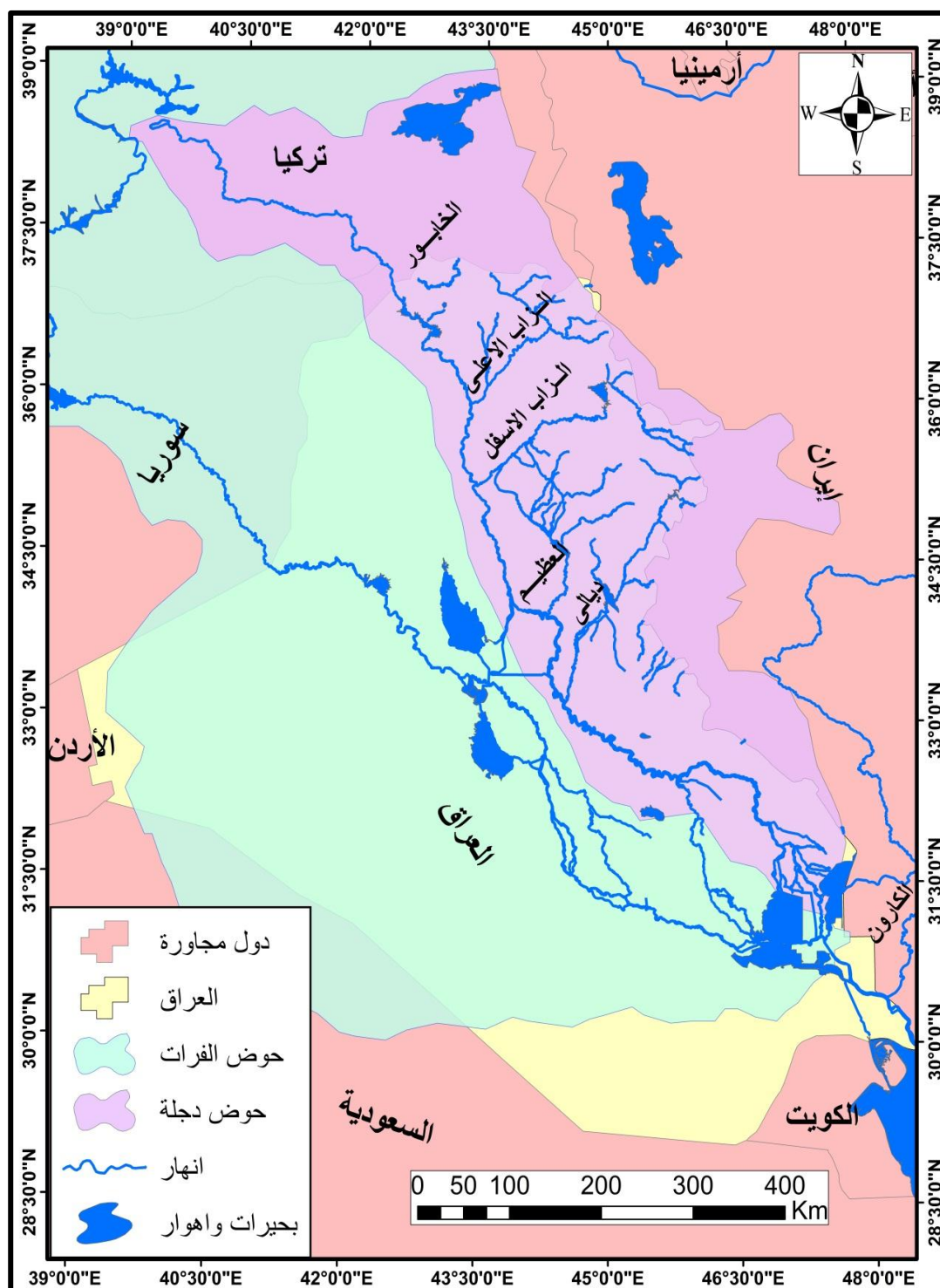
(٣) نضال جهاد حميد العبيدي، الدور الاقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١٣، ص ١١٢.

سيطرتها على الأمن الغذائي وبروزها كقوة اقتصادية في المنطقة، وخاصة القوة الزراعية، فإنها يمكن أن تكون سلة الغذاء التي تعتمد عليه دول المنطقة ، ومع تراجع المساحات الزراعية في العراق وتدهور الإنتاج الزراعي بسبب شحة المياه ، أصبح العراق بحاجة ماسة إلى تحسين علاقته مع تركيا لأنها قادرة على تهديد الأمن القومي العراقي بشكل عام^(١)، والغريب في موقف تركيا هو التناقض الواضح في المواقف ففي الوقت الذي ترفض فيه توقيع اتفاقية تعمل على قسمة المياه بينها وبين العراق فأنها في الوقت نفسه تقوم بتوقيع اتفاقية مع جيرانها (اليونان، بلغاريا، إيران، الاتحاد السوفيتي سابقا) ، لتنظيم استخدام المياه الدولية المشتركة وهذا ما يثبت أن تركيا تحاول اسخدام المياه كأداة سياسية من أجل تحقيق مصالح ضيقة مستغلة عوامل الضعف الجيوبولتكية للعراق من أجل التأثير على عناصر القوة والقرارات السياسية^(٢)

(١) كمال عبد كشمير، أزمة المياه وأثرها في الامن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠، ص ٨٢.

(2) Besh orner, Water and instatiltynty in the middle East,p29.

خريطة (٩) الروافد والأنهار المشتركة بين العراق وتركيا وإيران



المصدر : الباحث بالاعتماد على : وزارة الموارد المائية ، المركز الوطني لإدارة الموارد المائية ، شعبة نظم

المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٠.

أما إيران فقد مارست سياسة مائية تمثلت بتقليل منسوب المياه الواصلة إلى العراق وذلك بهدف بسط النفوذ السياسي والاقتصادي مما انعكس سلباً على طبيعة النشاط الاقتصادي وبالتالي ظهرت آثار التلوث في المياه من خلال إطلاق كميات من مياه الصرف الصحي والمخلفات الكيماوية من المصانع والمختبرات الإيرانية باتجاه العراق، التي أدت بالقضاء على الثروة السمكية إضافة إلى ارتفاع اللسان الملحي في مياه شط العرب، مما أثر سلباً على الحياة البيئية والبحرية والبرية.

تتشترك إيران مع العراق في العديد من الأنهار والروافد الحدودية، بدءاً من نهر بناوة بالقرب من ناحية موت في السليمانية، وحتى نهر الكارون في جنوب العراق، ويبلغ عدد الأنهار المشتركة (٤٢) نهراً حدودياً، مشتركة، بعضها دائم الجريان، والجزء الآخر موسمي وبعضها غير صالح. للشرب بسبب ملوحتها العالية، تعد الأنهار الحدودية بين العراق وإيران مهمة لحياة السكان، خاصة في المناطق الواقعة ضمن (ديالى، واسط، ميسان) وداخل المدن الحدودية (خانقين، مندلي، بدره، جصان زرباطية)، وتبرز أهمية هذه الأنهار في تزويد نهر دجلة بالعائد المائي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر روافده الرئيسة التي تخترق الحدود العراقية الإيرانية لمسافة ١٢٠٠ كيلومتر حتى مصب شط العرب في الخليج العربي. وتنحدر هذه الروافد من المرتفعات الإيرانية الغربية باتجاه نهر دجلة داخل الأراضي العراقية^(١).

قطع المياه عن العراق من قبل إيران كما هو الحال في أنهار الكرخة وطويريج والطيب والوند التي تصب في نهر ديالى، إضافة إلى قطع المياه وعدم وصولها إلى الروافد التي تغذي الأهوار العراق مما أدى إلى جفاف مساحات واسعة وظهور أضرار بيئية جسيمة، لاسيما التغيرات التي طرأت على المنطقة مع زيادة المناطق المتصحرة، إضافة إلى توقف تدفق نهر ديالى القادم من إيران بشكل كامل ومؤخراً بسبب قيام إيران ببناء مجموعة من السدود، مما أدى في النهاية إلى جفاف بحيرة السعدية بعد انحسار انحسرت المياه منه.

(١) سعدية عاكول منخي و انفال سعيد داود، الواقع المائي للأنهار الحدودية بين العراق وإيران وأثارها البيئية (انموذجاً لبعض الأنهار)، مجلة الآداب، المجلد بلا، العدد ١٢٧، ٢٠١٨، ص ٢٧٢.

وتسيطر إيران على بعض روافد نهر دجلة، مما أدى إلى قطع عدد من الأنهار العابرة للحدود العراقية، مثل نهري (الوند والكارون)، ما أدى إلى أضرار جسيمة بعملية إدارة الموارد المائية في العراق .

وتشهد المصادر الخارجية لمياه نهر دجلة تهديدات: الأول طبيعي ومناخي والثاني جيوبوليتيكي^(١)، ويرتبط بعلاقة حسن الجوار والالتزام بمبادئ قانون الأنهار الدولية. فإذا كانت العلاقة جيدة والتزم الجانبان بقانون الأنهار الدولية، فإن البلدين سيشهدان انتعاشاً اقتصادياً وتجارياً مع الحفاظ على الأمن القومي. وعلى العكس من ذلك، ستحدث اضطرابات حدودية، وتراجع التبادل التجاري، وركود اقتصادي.

حيث أقامت إيران عليها العديد من المشاريع التي تم تأكيدها إذ قالت لجنة الزراعة والمياه والأهوار في مجلس النواب العراقي إن إيران قامت بإنشاء أكثر من (٢٠) سدا ومشروعاً مائياً على الأنهار والجداول التي تنبع من أراضيها^(٢).

وتعد محافظة ديالى، المرتبطة حدودياً مع إيران، الأكثر ضرراً من بين المحافظات العراقية الأخرى بسبب قطع إيران لروافد نهر دجلة، ما تسبب بانخفاض مناسيب المياه في نهر ديالى إلى ما يزيد عن ٩٠% ما دفع وزارة الزراعة العراقية إلى استثنائها من الخطة الزراعية بشكل كامل، كما تسبب ذلك بتعطيل الكثير من مشاريع مياه الشرب بسبب عدم وجود مياه في الأنهر التي تعمل عليها^(٣).

وتهدف إيران من خلال مشاريعها المائية التي أقامتها، أو من خلال تحويل مسارات هذه الأنهار إلى عمق إيران، إلى استخدام المياه كورقة ضغط سياسي على العراق والتدخل في شؤونه الداخلية، إضافة إلى إضعاف الزراعة في العراق وتهجير سكان المناطق الحدودية مع العراق

(١) خالد جاسم الحجيبي، سياسة ايران المائية تجاه العراق وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي دراسة في الجغرافية السياسية، المديرية العامة للتربية محافظة القادسية، العدد ٦٣، ٢٠٢١، ص ٥٤٣.

(٢) فاضل جواد دهش و منى رزاق يوسف، أزمة المياه في العراق وتأثيرات السياسة المائية الإيرانية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد، ٣٨، ٢٠٢٠، ص ٣٩٥-٣٩٦.

(٣) سدود إيرانية جديدة على روافد نهر دجلة تهدد مخزون المياه في العراق، صفاء الكبيسي، مقال منشور على الانترنت سدود إيرانية جديدة على روافد نهر دجلة تهدد مخزون المياه في العراق <https://www.alaraby.co.uk/economy> ، ٢٠٢٤/٤/٢١.

من أجل الاستيلاء على أراضيهم كلما سنحت الفرصة للقيام بذلك، إذ استثمرت إيران في هذه الأنهار الحدودية المشتركة وبذلك باستنزاف كبير منذ أربعينيات القرن الماضي وما زالت، والدليل على ذلك أطماع إيران أو احتلالها الأخير لبعض آبار النفط في حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان مستغلنا الضعف العراقي ووضعه السياسي والأمني المرتبك^(١).

يبلغ معدل الايراد المائي لنهري دجلة والفرات نحو (٣٨ مليار م^٣ لدجلة، و ٢٠ مليار م^٣ للفرات) إلا أن إيرادهما بدأ بالتراجع ، وفي السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وتحت تأثير التغير المناخي وأيضاً بسبب المشاريع المائية التي أقامتها تركيا ضمن مشروع الكاب، انخفضت عائدات المياه التي تصل العراق عبر نهر الفرات إلى نحو ١٧ ملياراً في عام ٢٠٠٥ وإلى ١٥ ملياراً في العام ٢٠٠٨، أما نهر دجلة فقد شهد أيضاً انخفاضاً في إيراداتها المائية، حيث بلغ متوسط إيراداتها السنوية نحو ٣٨ ملياراً عام ٢٠٠٥، انخفض عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢٨ مليار/م^٣ لأنه كان عاماً جافاً، وفي عام ٢٠١٨ الذي كان من أكثر الأعوام جفافاً، انخفضت إيرادات الدولة وانخفض نهر دجلة إلى أقل من (٢٥ مليار م^٣) ونهر الفرات إلى (١٤ مليار م^٣) ، وفي ظل هذا الانخفاض في عائدات المياه الواصلة إلى العراق للأسباب المذكورة أعلاه، يشهد العراق زيادة في الطلب على المياه اللازمة لأغراض متعددة الاستخدامات، حيث بلغت حاجة القطاعات المختلفة عام ٢٠٠٥ نحو ٤٨.٧ مليار/م^٣، وارتفعت عام ٢٠١٢ إلى نحو ٥٤.٥ مليار/م^٣^(٢).

(١) غلام حسين نهازي، مشكلة المياه في ايران، دراسة حول مصادر المياه وكيفية استغلالها، ورقة بحثية في (مشكلة المياه في الشرق الأوسط - دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤١٢.

(٢) وزارة الموارد المائية، التقرير السنوي للإحصاءات الموارد المائية، بغداد، ٢٠١٨.

جدول (٩) الحاجة المائية للعراق لمليار م/٣

الاستخدام	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٣٠
منزلي	٠,٨٥	١,٨٣	٧,٢٨
صناعي	٠,١٧	٠,٥٠	٢,٩١
زراعي	٤٠,٠٠	٤٥,٠٠	٦٤,٢٠
المجموع	٤١,٠٢	٤٧,٣٣	٧٤,٣٩

المصدر: عبدالعزيز شحادة المنصور ، المسألة المائية في السياسات السورية تجاه تركيا. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ٢٠٠٠، ص١٠٨.

إن تغيير مسار الأنهار والروافد وبناء السدود أدى إلى الجفاف وبدوره إلى هجرة الزراعة و تجريف البساتين وبيعها لتصبح أراضي جرداء، وهو ما بات شائعاً في عموم العراق، من أجل الاعتماد على المنتجات الإيرانية ما يعني المزيد من تقلص المساحات الخضراء التي تخفف من تسارع الأنهار المناخية وارتفاع درجات الحرارة وفي الأثناء، يعتقد مسؤولون محليون في ديالى، بناءً على ما يراه سكان القرى، بأن الحكومة الاتحادية تهملهم عمداً لإجبارهم على الهجرة، من أجل إحداث تغيير ديموغرافي مستقبلاً، وتغيير التنوع الثقافي السكاني في مناطق شرق ديالى المحاذية لإيران^(١).

نستنتج مما تقدم أن نقص المياه يشكل تهديداً للأمن الغذائي في العراق من خلال تأثيره على الإنتاج الزراعي، وأدى نقص المياه إلى تقلص مساحة الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها، مما تضطر الحكومة إلى استيراد المنتجات الغذائية، والتي بدورها تسبب خللاً في الميزان التجاري لصالح الواردات الغذائية، وجعل العراق تحت المطرقة من الدول المصدرة للغذاء، ثم أصبح العراق تابعا لتلك الدول، مما يمكنها من استخدام الورقة الغذائية للابتزاز

(١) العراق: "لا حياة لنا من دون ماء"، مقال منشور على

<https://rawabetcenter.com/archives/139663> ، ٢٠٢٤/٢/١.

السياسي وعدم استقلالية القرار السياسي في العراق، وخاصة أن اتخاذ القرار السياسي ليس أمراً سهلاً، وهو ليس قراراً فردياً يتخذه شخص يحكم البلاد، بل هو مأخوذ من نظام سياسي قوي يعتمد على مؤسسات الحكم واقتصاد مستقر وحر قادر على تلبية احتياجات الشعب الأساسية.

وإذا كان الاقتصاد هشاً فإن القرار السياسي سيكون مرهوناً بالدولة التي تتمتع باقتصاد قوي، من لا يملك خبز يومه لا يملك حريته، فإذا كانت هناك تنمية اقتصادية حقيقية تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات الشعب، فإن الدولة لن تتعرض لضغوط سياسية واقتصادية من الخارج وستحرر نفسها مما تلجأ إليه، حيث تمارس دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الغذاء كسلاح موجه لمعارضيه أو للتأثير على قراراتهم الوطنية، وانتهاك سيادتها، وإضعافها جيوسياسياً، والوقوف أمام مشاريعها التنموية، وبقلل من مكانتها الدولية، ويقوض هيبتها، ويعزى ذلك إلى عدم تماسكه وانسجامه ويقف عائقاً أمام طموحاته وخطته الاستراتيجية، وبالتالي تهديد الأمن الوطني العراقي بكافة أبعاده، بما في ذلك الأمن الاقتصادي.

ثالثاً: الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي لا سيما في المحاصيل الإستراتيجية يعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الوطني، وإن من الضرورة تحقيقه لكي لا يستخدم من قبل دول الفائض الغذائي كسلاح ضد الدول الفقيرة، وإن من الوسائل الجديدة والطرق للاستعمار والهيمنة على الدول من خلال تقديم المعونات والمساعدات الغذائية من الدول المنتجة لدول العجز الغذائي وجعلها دولة تابعة غذائياً والتدخل في قراراتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

وتعتمد قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان على امكاناتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية في الواقع، وإن تحقيق الأمن الغذائي مسألة نسبية ، إلا أن درجة الأمن الغذائي التي تتمتع بها كل دولة تعتمد على الشروط التالية^(١):-

١_ إنتاج أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان من حيث الجودة والكمية سواء من موارده المتاحة أو من موارد الدول المتحالفة معه.

٢_ مراعاة الفائدة النسبية والجدوى الاقتصادية في تلبية الطلب على المواد الغذائية المنتجة داخل الدولة أو خارجها.

٣_ تحقيق أكبر نسبة من مزايا التجارة الغذائية الوطنية وفق مبادئ تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الأطراف

٤_ الاستدامة في الحصول على الغذاء في كافة الأوقات ولجميع الطبقات الاجتماعية

٥_ توفير مخزون إحتياطي من المواد الغذائية الأساسية يكفي لسد احتياجات السكان لأطول مدة ممكنة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

ويعرف الأمن الغذائي بأنه (حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط)^(٢) ، وإن تحقيق الأمن الغذائي ولو بقدر معين هي رغبة جميع البدان ، لذلك نجد الغذاء دائماً في قلب الصراعات الدولية وأصبح سلاحاً ذوا حدين في وقت السلم والحرب، وإن عملية التنمية فشلت في الكثير من الدول النامية والدول العربية منها ، هذا الأمر الذي زاد من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.

ويعتقد البعض أن مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة العربية ما هي إلا مشكلة إقليمية ناتجة عن سوء سياسات الإنتاج الغذائي في هذه الدول، وقد يكون هذا الاعتقاد غير دقيق، لأن المشكلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤثرات الخارجية، خاصة وأن الدول العربية تعتمد على السوق

(١) عبدالرحمن عبيد مصقير، مواجهة طواوي نقص الغذاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (٦٦)، ٢٠٠٨، ١٥٦.

(2) Faw. the state of food and agriculture, food security some macroeconomic dimensions, Rome 1996,p322.

العالمية لتغطية أكثر من ٥٠% من احتياجاتها الغذائية، مما جعلها تعتمد على مراكز محدودة ومهيمنة على تجارة الغذاء ، وبالتالي تأثرت هذه المشكلة بالأزمات السياسية والاقتصادية الدولية^(١).

و يعد انعدام الأمن الغذائي من أهم مهددات الأمن والاستقرار على المستوى المحلي والدولي وعلى المستوى المحلي فإن عدم توفر الغذاء بالشكل المطلوب سيؤدي إلى الفوضى واختلال الأمن، ويعد توفير الغذاء لأكبر نسبة من السكان مؤشراً مهماً على استتباب الأمن وعلاقة الحكومة بالشعب^(٢)، إن توفير الغذاء شرط أساسي ليشعر الإنسان بالأمان، كما يعد من أهم الركائز التي يقوم عليها الأمن القومي وبالتالي الأمن الاقتصادي لأي بلد^(٣).

إن العراق شأنه من شأن الدول العربية، فهو يعاني من مشكلة نقص الغذاء، إن لم يكن وضعه الحالي أسوأ من الدول العربية الأخرى نتيجة ظروف الحروب التي مر بها، والحصار الذي تعرض له، والأحداث الأخيرة ، حرب داعش، وحرب المياه التي يتعرض لها، إذ أدت تلك الظروف إلى تدمير البنية التحتية لقطاعه الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي عما كان عليه، فضلاً إلى ارتفاع عدد السكان ليصل إلى (٤١,٢٦٦,١٠٩) نسمة عام ٢٠٢٣. كما جاء في الجدول (١) وأدت هذه الزيادة إلى زيادة الطلب على الغذاء مقابل انخفاض مستوى إنتاج الغذاء.

إن مشكلة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الإغراق التي اتبعتها دول الجوار هي التي أدت إلى عملية التحول بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من التحول نحو اقتصاد السوق كما أدى انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، مثل ، فتح التجارة الخارجية،

(١) احمد عمر الراوي، الامن الغذائي في العراق... التحديات والافاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، مركز الدراسات العربية والدولية، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ٨٩.

(٢) صديق الطيب منير، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، ندوة علمية (قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الامنية)، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٥.

(٣) فهد بن محمد الشقحاء، الامن الوطني تصور شامل، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٣٦.

والغاء التعريفات الجمركية ونظام الحصص^(١). الأمر الذي كان له أثر سلبي على الإنتاج المحلي بسبب شدة المنافسة من المنتجات الزراعية المستوردة، خاصة من الدول المجاورة، بسبب انخفاض تكاليفها، مما أدى إلى تراجع مستوى الإنتاج المحلي للعديد من المحاصيل الزراعية، لأن أصحاب القرار مرتبطون بمصالح سياسية ومالية خارجية دون وقف إستيراد هذه المنتجات الزراعية

حيث يعاني العراق من جملة تحديات إستراتيجية قد شكلت معضلة لمسيرة التقدم في جانب الأمن الوطني من جهة وتدهور الجانب السياسي من جهة أخرى وتراجع الجانب الاقتصادي مما يترك أثراً بالغاً في أمنها الغذائي، إذ يشكل الاقتصاد عموماً وسلة الغذاء خاصة عصب الحياة في جميع العصور والأزمان، لذلك لا بد من الإشارة الى السبب الرئيس الذي أدى إلى التدهور الاقتصادي والعوامل التي تقف خلفه لاسيما الجانب الأمني والسياسي، حيث إن أحادية اقتصاد العراق واعتماده على القطاع الاستخراجي ألحق الضرر بالاقتصاد العراقي، بسبب ارتفاع درجة الاعتماد على دول الخارج، الأمر الذي جعل بقية القطاعات الاقتصادية غير منتجة وإن ارتفاع نسبة الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الغذائية يرفع من نسبة التبعية الغذائية على الرغم من تمتعه بوفرة من الموارد لطبيعة والبشرية^(٢).

ويمكن قياس مؤشر التبعية الغذائية للعراق لمحاصيل الحبوب (القمح، الرز ، الذرة الشامية ، الشعير) لسنة ٢٠٢٢ مع دول الدراسة تركيا وإيران من خلال قانون التبعية الغذائية^(*). حيث اذا كانت القيمة أقل من ٥٠% فإن الدولة غير تابعة غذائياً ، أما إذا كانت القيمة بين

(١) طيب عثمان عبد الرزاق، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الإشكالية والمتطلبات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٢٠، ٢٠٠٨. ص ٧.

(٢) وسن هادي فيحان، أثر ضعف الاستقرار الاقتصادي والسياسي على متطلبات الامن القومي في العراق للمدة (٢٠٠٣_٢٠٢٠)، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد (٨)، العدد (٣)، ٢٠٢٣، ص ٣٣٠.

(*) التبعية الغذائية = الكميات المستوردة / الكميات المتاحة للاستهلاك $\times 100$. ينظر : جواد صالح مهدي، مؤشرات الامن الغذائي في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العميد، المجلد ٧، العدد، ٢٨، ٢٠١٨، ص ٢٣٢.

(**) المتاح للاستهلاك = الانتاج المحلي +(الواردات - الصادرات)

٥٠%-٧٠% فإن الدولة في مرحلة انتقالية، وإذا كانت القيمة أكثر من ٧٠% فإن الدولة في حالة تبعية غذائية^(١).

جدول (١٣) مؤشر التبعية الغذائية للعراق لمحاصيل الحبوب مع تركيا وإيران لعام ٢٠٢٢

الناتج المحلي طن	الدولة	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك**	مؤشر التبعية الغذائية %
٣,٤٠٠,٠٠٠	تركيا	٤١٥ طن	٧٥٣,٨٢٣ طن	٤,١٥٣,٤٠٨	١٨,١
	إيران	٧٤٤,٠٤ طن	٢٩٦ طن	٣,٣٢٥,٨٩٢	٠

المصادر بالاعتماد على :

١- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)

٢- خريطة التجارة الدولية ، مؤشرات التجارة ، بيانات التجارة السنوية ، بوابة العراق ، ٢٠٢٢.

من الجدول أعلاه يتبين أن العراق غير تابع غذائياً بالنسبة لمحاصيل الحبوب إذ بلغت نسبة التبعية الغذائية بينه وبين تركيا ١٨% وبينه وبين إيران ٠% فهذا مؤشر إيجابي للاكتفاء الذاتي نسبياً للعراق من محاصيل الحبوب يشار إلى أنه ولعوامل عديدة ، أبرزها الجفاف وأزمة شح المياه تراجع إنتاج العراق خلال موسم ٢٠٢٢ من القمح إلى نحو ٢ مليون طن، مما دفع الحكومة إلى الاستيراد لتغطية النقص.

يأتي هذا بعد أن كان العراق مكتفياً ذاتياً من القمح في السنوات الثلاث السابقة، مع إنتاج ٤.٧ ملايين طن عام ٢٠١٩ ثم ٦,٢ ملايين عام ٢٠٢٠ ونحو ٤,٢ ملايين طن عام ٢٠٢١.

(١) سيروان عارب صادق سيان ، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية ، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٤٨.

إن للغذاء ثمناً سياسياً حيث إن العلاقة بين التبعية الغذائية والتبعية السياسية علاقة وثيقة والامثلة على ذلك كثيرة، إذ استخدم الغذاء كورقة ضغط سياسي على العديد من دول العالم التي تفتقد الى مقومات الأمن الغذائي، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة النووية كما كانت تفعل سابقاً وإنما تهدد العالم بحبة قمح، هذا ما صرح به أكثر من مسؤول امريكي^(١).

لذا أصبح لزاماً على الدولة ان تتخطى أزمة الأمن الغذائي بالاعتماد على ما تمتلكه من مؤهلات طبيعية وبشرية لغرض توفير السلع الغذائية الرئيسية وعدم الاعتماد على الخارج .

(١) ناصر عبيد ناصر، اشكالية الامن الغذائي العربي (النموذج السوري للاكتفاء الذاتي)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٨.

الفصل الثالث: أبعاد التنافس التركي الإيراني وانعكاساته على الأمن الوطني العراقي

المبحث الأول

الأبعاد السياسية - القضية الكردية

تمهيد

يعد البعد السياسي العنصر الأساسي في الأمن الوطني الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة المرتكزات الأساسية لقوة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

فيما يتعلق بالسياسة الداخلية فيتركز على تأكيد الاستقرار الداخلي للدولة وتوجيه تنافس القوى السياسية بما يتناسب مع مصلحة الدولة في إطار الشرعية الدستورية، أما على المستوى الخارجي، فإن البعد السياسي للأمن الوطني في هذا المجال يؤكد على سياسة الدولة الخارجية ونجاحها في تأمين متطلبات السيادة الوطنية وتجنب الدولة الخضوع للضغوط الخارجية.

وتتمثل مكونات هذا البعد على مستوى السياسة الداخلية في مراقبة وتوجيه وتحديد الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية في الدولة، وتعدد الأحزاب السياسية، وقوتها، وتنظيماتها، وتحديد أهدافها المعلنة، واستنتاج الأهداف غير المعلنة من خلال تحليل السياسات السابقة والمتبعة وأثرها على أسلوب اتخاذ القرار^(١)، وهذا يقتصر على إطار عام وهو المصلحة الوطنية العليا.

وتتمثل مكونات هذا البعد على مستوى السياسة الخارجية في قدرة وكفاءة الجهاز الدبلوماسي في توظيف مصادر القوة في البيئة الدولية، وفي إطار هذا البعد، يتم توظيف باقي الأبعاد في بناء العلاقات الدولية والإقليمية بما يخدم الأهداف العليا للدولة^(٢).

أدت الظروف في العراق والمنطقة إلى منح إقليم كردستان العراق فرصاً اقتصادية وسياسية منذ عام ١٩٩٢ وحتى اليوم، لكن هناك ظروف أخرى ذاتية وموضوعية حدثت من قدرة

(1) Al-Shaqhaha, Fahd mohmmad, , National Security A comprehensive view, the first edition of Naif Arab University for SecuntiycSciences, 2004, p.36.

(2) Ghali, Boutros, Iss, mahmoud Khairy, Introduction to politics, First Edition, Cairo, The Anglo _Egyptian Library, 2010, p.244.

الإقليم على الاستفادة من هذه الفرص، وأهمها ضعف الحكومة، حيث يتم توزيع معظم المناصب العامة على أساس الولاءات عشائرياً وحزبياً، وبالإضافة إلى الانقسام الداخلي، فإن المنطقة منقسمة عملياً بين حزبين يعمل كل منهما بشكل مستقل في مناطق نفوذه (الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية وحلبجة) و(الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل دهوك).

كما يمتلك كل منهما جهازاً أمنياً وعسكرياً مستقلاً، وقد تسبب هذا الانقسام الداخلي في الارتباط مع جهات خارجية لمصالح حزبية، وكان لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني علاقات وثيقة مع إيران وأتبع ذلك بعلاقات وثيقة مع حزب العمال الكردستاني، في حين كان لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني علاقات وثيقة مع إيران. وتحرك الحزب الديمقراطي الكردستاني نحو بناء العلاقات مع تركيا.

هناك عوامل قوة متشابهة تمتلكها كل من تركيا وإيران، تتمثل في موقعهما الجغرافي وقدراتهما البشرية والعسكرية، حيث شهد عهد حزب العدالة والتنمية التركي اهتماماً كبيراً بإيران، إذ وضعت الحكومة التركية أمامها هدف التعاون مع إيران وعدم إضعافها، كما أظهرت أنها لا تريد أن تكون خصماً أو عدواً، بل صديقاً وشريكاً وجاراً حسناً من خلال التنسيق الكامل في أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي للبلدين ووجدتهما المتمثلة في القضية الكردية.

وتتشارك كل من تركيا وإيران في العديد من القضايا التي تشكل تحدياً وربما تهديداً لسيادة ووحدة البلدين، أولها المشكلة الكردية، حيث يوجد في تركيا ١٧ مليون كردي، وفي إيران يقدر عددهم بـ ٨ مليون كردي لسنة ٢٠٢٢^(١)، مما يشكل حافزاً للتعاون بينهم من أجل احتواء الصراعات وشكلت هذه القضية أحد أهم عوامل التقارب بين هذين البلدين، على الرغم من طبيعة التنافس الجيوبولتيكي بينهما.

إذ يعد عامل الأكراد من أبرز العوامل التي تشغل كل من تركيا وإيران في علاقتهم مع العراق وذلك لوجود القومية الكردية في الدول الثلاث، وظهور حركات التمرد الكردية ضد كل من تركيا وإيران في الوقت الذي حصل فيه أكراد العراق على حقوقهم ولا يزال أكراد تركيا وإيران

(١) اعداد ومناطق توزع الاكراد ، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia> ، ٢٠٢٤/٢/٧.

محرومين من هذه الحقوق، وظهور الإقليم في شمال العراق والاستفتاء الذي حصل عام ٢٠١٧ يقلق كثيراً هاتين الدولتين خشية من إنتقال الأمر الى أكرادها.

تعد القضية القومية الكردية من أبرز إشكاليات الواقع الجغرافي التي واجهت القرار السياسي وصناعة القرار السياسي للعراق منذ تأسيس الدولة، والتي اتخذت أبعادا جيوسياسية خطيرة على المستوى السياسي الداخلي، في ظل التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية التي يطغى تأثيرها وقدرتها على الوضع العراقي بشكل عام والوضع الكردي بشكل خاص، وخاصة تركيا وإيران، اللتين تتحد أهدافهما الإستراتيجية حول منع قيام دولة كردية في شمال العراق، لأن قيام دولة كردية يعني إعادة تشكيل خرائط سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط^(١).

ومن وجهة نظر عبدالرحمن قاسم في كتابه كردستان والأكراد، إن حدود كردستان تمتد بشكل مستقيم من جبل ارادات في الشمال ونحو الجنوب الى زاكروس وبشتكوه، ومن ثم ترسم خطا مستقيما باتجاه الغرب الى الموصل، بعدها يمتد الخط غربا من الموصل الى المنطقة التركية من لواء الإسكندرونة، و يسير نحو الشمال الشرقي حتى ارضروم في تركيا، ويعود باتجاه الشرق نحو ارارات، وبعد هذا التحديد يمكن تحديد مساحة الارض حوالي ٤٠٩٦٥٠ كم ٢ تتوزع ضمن حدود مجموعة دول هي تركيا ١٩٤٤٠٠ كم ٢، ايران ١٤٩٥٠ كم ٢، العراق ٣٨٦٥٠ كم ٢، سوريا ١٨٣٠٠ كم ٢، ربطت هذه التفاصيل كردستان بمقرات الكرد المتوزعة على الدول المذكورة اعلاه^(٢).

من ناحية أخرى، تعد علاقة الأكراد بحزب العمال الكردستاني إحدى المدخلات السلبية المؤثرة على الوضع السياسي في العراق وذات الأبعاد السياسية الخطيرة على الأمن القومي العراقي، إذ توفر هذه العلاقة فرصاً للتدخل التركي والإيراني في الشأن الداخلي العراقي السياسي، فضلا عن التدخل العسكري وانتهاك سيادة العراق من قبل هذين البلدين من أجل استهداف حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني(بيجاك) الإيراني.

(١) حسين علي عران معيوف ، مصدر سابق ، ص ١٧٨.

(٢) مصطفى عبدالرسول احمد الخفاجي، اقليم كردستان في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ٢٩.

يمكننا أن ندرك أن تدخلات دول الجوار التي تستغل القضية الكردية تشكل نقطة ضعف يمكن استغلالها في أي وقت لتهديد بنية المجتمع العراقي واستقرار الدولة ونظامها السياسي، خاصة وأن القومية الكردية لها طموحات انفصالية وعدم الرغبة في الاندماج في مفاصل الدولة العراقية، كما تشكل تحدياً للأمن القومي العراقي لأنها تمارس أدواراً ونشاطات خارجية مع القوى الإقليمية والدولية الكبرى على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل موازٍ وغير متسق مع الأهداف الاستراتيجية للدولة العراقية.

وكما ذكرنا سابقاً فإن مطالبة الأكراد بضم مدينة كركوك الغنية بالنفط وتضييق الخناق على القومية التركمانية يمهّد للتدخلات التركية بحجة تحرير التركمان في العراق من أي تهديد وغياب على الساحة السياسية العراقية ، ناهيك عن هدفه المتعلق بإبقاء مدينة كركوك الاستراتيجية بعيدة عن السيطرة الكردية، وكذلك فيما يتعلق بإقامة الدولة الكردية فهو ينطلق من ضرورات استراتيجية وأمنية وسياسية تحول دون قيام الدولة الكردية^(١).

تأثر مسار وتطور القضية الكردية بالعديد من العوامل الإقليمية والدولية، مما أثر سلباً على مسار الحياة الكردية والدولة العراقية معاً، ولم تعد القضية الكردية قضية عراقية فحسب، بل أصبحت قضية إقليمية ودولية ستستمر لمدة طويلة قادمة، وسيعتمد تطورها المستقبلي على قدرة الأكراد أنفسهم على مواجهة المستقبل و التعامل مع متغيراته السياسية، وتلعب الدول المحيطة بالأكراد، والقوى الكبرى، دوراً كبيراً في استقرار أو عدم استقرار الأمن الوطني العراقي.

تعد القضية الكردية إحدى المشاكل العالقة في المنطقة، لأنها تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي في العراق وتركيا وإيران على حد سواء، ولذلك فإن هذه المشكلة عابرة للحدود ولا يعاني منها بلد واحد، ولا يمكن اعتبارها مشكلة داخلية في بلد معين، بل هي مشكلة إقليمية خاضعة للخلافات السياسية إقليمياً وعالمياً^(٢).

(1) Yosra Khalil Wahab, Iraq's complex Foreign policy conduct major Iraqi communities, their divergent interests and the Intervening Neighboring Countries (2004-2009) Department of political Science, University Lund, 2009, p5.

(٢) علي ياسين عبدالله العزاوي وعمر محمود الخرجي، الأبعاد الجيو _سياسية لمشكلة الاكراد وانعكاساتها في العلاقات العراقية التركية، مجلة مداد الآداب، المجلد ١، العدد ٣١، ٢٠٢٣، ص ٩٨١.

هناك ثلاثة ثوابت للقضية الكردية، أولها الطموح التاريخي لإقامة الدولة الكردية والثاني، أن الأكراد يعدون أنفسهم خاضعين لحكومات استبدادية لا تحمي حقوق المواطن الكردي، أما الثابت الثالث فيتعلق بمسألة الاستفادة من التدخل الخارجي والمنافسة في المشاريع الدولية^(١)، وفيما يتعلق بمسألة رغبة الأكراد في توسيع الأراضي التي يسيطرون عليها، وخاصة الصراع الدائر على كركوك، فإن هذه السياسات الكردية قد تدفع الأكراد إلى تفاقم المشكلة والدخول في صراعات عسكرية مع القوات العراقية^(٢)، وترى كل من تركيا وإيران أن ولادة الدولة الكردية يمثل تهديداً استراتيجياً للأمن القومي لكلا البلدين، مما يسهم في خلق خريطة جيوسياسية جديدة يكون فيها أبرز الخاسرين تركيا وإيران، باعتبار الدولة الكردية، في حال قيامها فإنها ستهدد وحدة الدولتين وتؤجج النزعة الانفصالية لدى الأكراد.

حصل الأكراد في عهد النظام السابق على العديد من المكاسب، ومن أبرزها تكوين الإقليم والحصول على الحقوق الدستورية، حيث مهدت هذه المكاسب على تطوير منطقتهم والتعامل مع المركز باستقلالية، حصلوا على العديد من المناصب السيادية عن طريق نظام المحاصصة وأبرز هذه المناصب هو رئيس الجمهورية وثلاث وزارات، قاموا باستثمارها لخدمة قضيتهم، كما أمنت لهم بغداد ميزانية وموارد كافية لتأمين احتياجات الإقليم، ولكن قيام الحكومة في الأقليم بأجراء الاستفتاء للاستقلال عن العراق أثار قلق دول الأقليم مجتمعة، وبالأخص تركيا التي يمثل فيها الأكراد أكبر تجمع كردي في دولة واحدة.

بينما جوبهت تحركات الأكراد في كل من تركيا وإيران وانتفاضاتهم التي كانت على الأغلب، لأسباب اقتصادية، بالقمع الشديد.

مما سبق يعزز حالة عدم اليقين من قيام دولة كردية، لعدم وجود حركة وطنية كردية موحدة، وحتى مع عدم قيام دولة كردية يشكل تمتع الأكراد بالحكم الذاتي في شمال العراق تهديداً استراتيجياً للأمن القومي لتركيا وإيران، ولذلك فإن الاستراتيجية التركية الإيرانية تسعى إلى

(١) حازم عبدالحميد النعيمي، مستقبل إقليم كردستان (رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية)، مركز

المستنصرية للدراسات العليا، العراق، ص ٢٨.

(٢) رزاق فالح وحيد، مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة، المجلات الأكاديمية العلمية،

العراق، ٢٠٢١، ص ٤١٩.

كبح تطلعاتهم الوطنية وربط اقتصادهم بالدولتين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة الكردية، خاصة في ظل تضارب المصالح والطموحات لأطراف المشكلة، إذ إن التهديد التركي بغزو شمال العراق بدعم إيراني لا ينبغي تجاهله، تحسبا لاحتمال ظهور كيان كردي موسع يتمتع بأكثر مما ينبغي من مقومات الحكم الذاتي^(١).

تعد المساحة أحد أهم المرتكزات الجغرافية للدولة وهو المحدد الرئيس لقوة الدولة ونفوذها، توفر المساحة الكبيرة للدولة تنوعاً كبيراً في الموارد وبالتالي فهي دعم مهم لاقتصادها، كما أن المساحة الكبيرة قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من السكان وتلبية متطلباتهم المعيشية، وإن النواة الأولى لنشوء الدولة الكردية هي في إقليم كردستان العراق الذي تبلغ مساحته ٤٠ ألف كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانه حوالي ٦ ملايين نسمة ينتشرون على أراضي ثلاث محافظات: أربيل، دهوك، والسليمانية وبالتالي فإن هذه المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية لا تساعد في نشوء دولة ذات عمق جيوسراتيجي قادر على حماية هذه الدولة، ولا يمكن إغفال الموارد المتوفرة في هذا المجال من النفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى^(٢).

والقوة العسكرية هي أحد أسس قيام الدولة الكردية، حيث يمتلك الأكراد قوة عسكرية تتمثل في قوات البيشمركة وهي جيش مسلح منظم بالإضافة إلى قوات الشرطة والأمن والمخابرات، ويعتمد الأكراد على هذه القوات ويعدون لها قدرة على حماية الحدود والأمن الداخلي^(٣).

ورغم كل ما حققه الأكراد إلا أن هناك عقبات هائلة تقف بوجه الرغبة الكردية في قيام دولتهم المنشودة وهي تجتمع بعدة عوامل ومنها^(٤).

١. العامل الجغرافي : يمكن وصف هذا العامل بسلاح ذي حدين حيث تشكل الأراضي

التي يسكن فيها الأكراد مجموعة من الجبال والمرتفعات الشديدة مثلت حماية للأكراد في

(١) علي طارق الزبيدي، مستقبل إقليم كردستان (دراسة تحليلية للموقف الدولي ازاء نشوء دولة كردية)، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٩، ص ٣١٩-٣٢٠.

(٢) نفس المصدر ، ص ٤١٣.

(٣) رزاق فالح وحيد، مصدر سابق، ص ٤١٣.

(٤) ايناس احمد غزال الحميري، الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في تطوير المواقف والعوامل المؤثرة، دار الابداع للنشر والتوزيع، ط١، العراق، ٢٠٢١. ص ٦٠ - ٦١.

صراعاتهم الإقليمية والداخلية المختلفة ، والعامل الثاني موقعها الجغرافي ليس له اطلالة بحرية مما يجعلها دولة حبيسة .

٢. الظروف الإقليمية : تأتي هذه الظروف لتشكل رفضاً صريحاً لأي نية أو توجه لاستقلال الأكراد فالحكومات المركزية في الدول التي يقطن بها الأكراد تسعى بكل قوة لمنع انفصالهم عن البلدان الأم.

٣. نقص الموارد : يشكل نقص الموارد والعامل الاقتصادي تأثيراً بالغاً في الاستقلال، فإن نقص الموارد الطبيعية عامل يجب وضعه باستمرار في اعتبار صانعي السياسات الكردية، وخاصة في وقت الحصار الذي قد يفرض عليها حال اتخاذ قرار الانفصال.

٤. الانقسام الداخلي : العائق الأكبر أمام قيام دولة كردية هو الانقسام الداخلي، دائماً ما يحدث انقسام بينهم على كيفية إدارة العملية السياسية في الإقليم، الأمر الذي قلل من احتمالية قدرات الحزبين الحاكمين بالمضي فعلاً في إجراء استفتاء لتقرير المصير.

٥. العامل الدولي : إن الذي يرفض أي تغيير في خريطة المنطقة والقبول بقيام دولة كردية تتجاوز الواقع الجغرافي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، فهذا له ارتباط بمصالح دول كبرى، فتأسيس دولة أو منطقة جديدة قد يضر مصالح دول ولكن تستفيد منه دول أخرى لها مصالح استراتيجية.

نستنتج مما سبق إن توجه الأكراد وطموحهم لإقامة دولة قومية كردية ليس نتاج الأحداث الأخيرة، بل فكرة قديمة منذ رسم الخرائط السياسية في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وبقيت الفكرة في الوجدان الكردي كلما نشأت الظروف والتغيرات الإقليمية، بما يتناسب مع القناعة بأن هذه الفكرة تصطدم بدول الجوار، لأنها تمس الحدود وجغرافيتها وسياستها وعليه، فقد أكد الأكراد خلال العقود الماضية أن شعاراتهم الوطنية مقبولة لتجنب الصدام مع الأنظمة التي تحكمهم، وخاصة المصالح الدولية التي كانت في معظمها لصالح العلاقات مع هذه الدول وليس مع الطموحات القومية الكردية.

ولكن في حال نشوء دولة كردية لابد من الأخذ باعتبارين رئيسيين أولهما موقع الأكراد جغرافياً ستكون دولة عازلة، من حيث تركيا ستعزل منطقة جنوب شرق الأناضول عن العراق إذ

تعزل تركيا عن منفذها البري جنوباً مع العراق وصولاً إلى منطقة الخليج العربي، وتعزل العراق عن عمقه التركي من خلال منفذه البري الشمالي الواصل إلى أوروبا.

ومن نتائجها إرباك عملية التبادل التجاري وتصدير النفط بين العراق وتركيا، أما إيران فلديها منافذ متعددة غير المنطقة الكردية على طول الحدود الشرقية للعراق ، فالمتأثر الأكبر من قيام دولة كردية هو العراق وتركيا أما الاعتبار الثاني هو عدم وجود منفذ بحري لهذه الدولة حيث تنحصر جغرافياً بين الدول الأم(دولة حبيسة)، مما يصعب ممارسة أنشطتها التجارية الخارجية، والذي يجبرها على الاعتماد الذاتي للموارد المتاحة في أراضيها بسبب مقاطعتها من قبل الدول الأم وهذا بدوره سيعيق حركة الاكراد وعزلهم عن العالم الخارجي .

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية - التبادل التجاري

تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلاً سياسياً على المستويين الإقليمي والعالمي وفقاً لقيمة حجم المورد الاقتصادي، كما تلعب القوة الاقتصادية دورها كوسيلة لبناء منظمات اقتصادية ضمن إطار إقليمي أو دولي بما يحقق العديد من النتائج التي تدعم قوة الدولة على المستويين السياسي والاقتصادي، خاصة في ظل التحول الذي يشهده الصراع العالمي، من الصراع العسكري والأيديولوجي إلى الصراع الجغرافي الاقتصادي^(١).

ومع ازدياد اهتمام الدول بقضايا الصراع والتنافس الاقتصادي، فإنها تسعى إلى انتهاز سياسة الاكتفاء الذاتي لضمان إنتاج الاحتياجات الضرورية لضمان قوتها الذاتية والتخلص من التبعية للخارج، سواء في حالات السلم أو في حالات الاضطرابات العالمية التي تعيق التجارة وطرقها، ولذلك توازن الدول استقلالها السياسي وتتلخص أهدافها الطويلة الأمد في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لأن استقلالها وقوتها على الساحة الدولية يتحددان وفقاً لتكوينها الاقتصادي.

تشكل العلاقات التجارية بين العراق وكل من تركيا وإيران ركيزة أساسية ومهمة للعلاقات القائمة بينهما، لا سيما وأن هذه الدول ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية تعود بداياتها إلى عشرينيات القرن الماضي بداية تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١).

تعد التجارة محور القوة الاقتصادية للدولة، وتلعب دوراً أساسياً في رسم مسار التنمية الاقتصادية، وهي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في عملية بناء القوة السياسية للدولة، ومن ثم على البنية الاجتماعية للدولة، وفي ظل تعقد الحياة المدنية في الوقت الحاضر، أصبح من الضروري أن تعتمد جميع الدول على بعضها البعض لتأمين السلع التي تحتاجها والخدمات الضرورية لمتطلبات الحياة، مع الإشارة إلى أن لكل دولة حساباتها السياسية والاقتصادية عند ممارسة نشاطها التجاري، على ألا يدخل في مستوى التوازن بين فائض الإنتاج الداخلي وما تستورده الدولة منه في الخارج إذا حدث خلل في الميزان التجاري للدولة، أي زيادة

(١) عباس حمزة الشمري، مصدر سابق، ٣٥٦.

حجم الواردات على حجم الصادرات، فإن هذا الخلل يكون سبباً في اختلال البنية الاقتصادية، خاصة إذا عجزت الدولة عن معالجة الخلل خلال مدة مناسبة للتخلص من تبعيتها الاقتصادية للدول الرأسمالية أو الشركات العابرة للحدود^(١).

أما العراق فنتيجة لتعطل القطاع الصناعي وضعف القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي مما فتح الباب واسعاً أمام العديد من الدول وخاصة دول الجوار تركيا وإيران التي حاولت بشتى طرق الاستثمار في السوق العراقية إلى حد كبير، وعلى الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للعراق، إلا أنه يعتمد بشكل أساسي على مورد واحد وهو النفط، مما يجعل البلاد عرضة للآزمات الاقتصادية والضغط السياسية نتيجة الاضطرابات الأمنية التي تحدث في الجوار الإقليمي، الأمر الذي وضع العراق تحت رحمة النفط، وسلامة صادراته، ومستويات أسعاره في الأسواق العالمية، وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على بنية الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد كلياً على مورد واحد ذي وجهتين ، الأولى اقتصادية والأخرى سياسية بالنسبة للدول ذات الطموح الجيوبولتيكي.

تعد التجارة الخارجية معياراً لتنمية الدول وتوازنها، ومؤشراً أساسياً لقدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وهو إحدى النوافذ التي يطل من خلالها على العالم الخارجي، ويتم التفاعل بين محيطين أو أكثر إقليمياً أو دولياً، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاساً لذلك يؤثر على رصيدها النقدي وانعكاساته على تبعيتها الاقتصادية ، والعراق ليس مستثنى من هذه القاعدة، فالتجارة لها اتجاهات ومسارات عديدة خضعت لاعتبارات مختلفة باختلاف الظروف والأزمنة والمراحل السياسية، وتباينت في مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

(١) عباس حمزة الشمري ، مصدر سابق ، ص ٢٥٨.

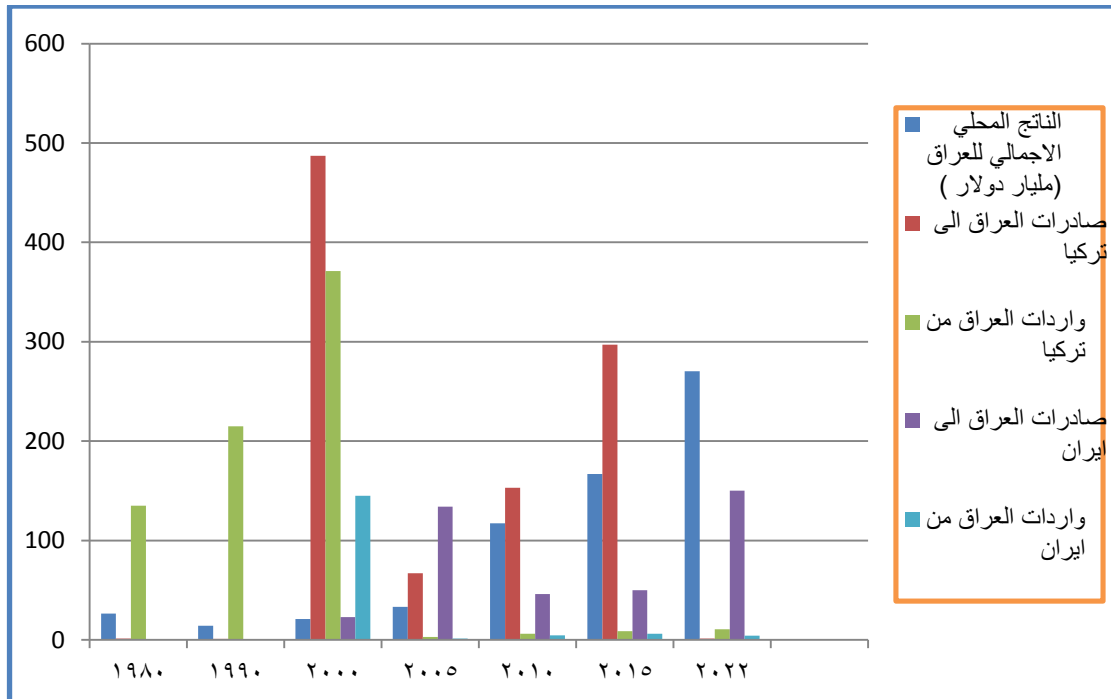
جدول (١١) التبادل التجاري للعراق مع تركيا - ايران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢) مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للعراق (مليار دولار)	صادرات العراق إلى تركيا	واردات العراق من تركيا	صادرات العراق إلى إيران	واردات العراق من إيران
١٩٨٠	٢٦,٢٤	١,٢٦٤	١٣٥	—	—
١٩٩٠	١٤,١	١,٠٤٧	٢١٥	—	—
٢٠٠٠	٢٠,٩	٤٨٧	٣٧١	٢٣	١٤٥
٢٠٠٥	٣٣,٣	٦٧	٢,٧٥٠	١٣٤	١,٢٣٣
٢٠١٠	١١٧,١	١٥٣	٦,٠٣٦	٤٦	٤,٥٣٨
٢٠١٥	١٦٦,٨	٢٩٧	٨,٥٥٨	٥٠	٦,٢٠٦
٢٠٢٢	٢٧٠,٣٦	١,٤	١٠,٥	١٥٠	٤,٠٢٩

المصادر بالاعتماد على :

- (١) البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ، اجمالي الناتج المحلي بالدولار الامريكي ، نافذة العراق ، ١٩٦٠-٢٠٢٢.
- (٢) نبهان زمبور عنتر ماجد السعدي ، جيوبوليتيك العلاقات التجارية العراقية - التركية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة الموصل ، ٢٠١٤، ص ٨٩-٩٦.
- (٣) جامعة الدول العربية واخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٢١، الملحق ٢/٣، ص ٢٧٩.
- (٤) معن حسين عبدالله الابعاد الجغرافية السياسية للاقتصاد الريعي ودوره في قوة العراق ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠، ص ٧٩-٨٠.
- (٥) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي ٢٠٢٢، ص ٢.

شكل (٢) التبادل التجاري للعراق مع تركيا - إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢) مليون دولار



المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (١١)

حيث يتبين من جدول (١١) كمية التبادل التجاري بين العراق وكل من تركيا وإيران من ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٢٢ حيث شهدت تذبذبا كبيرا يرتبط بالظروف السياسية التي مر بها العراق في فترة الثمانينات ويتضح قوة العراق الاقتصادية قبل أن يدخل حرب عام ١٩٨٠ حيث كانت صادراته نحو تركيا أكبر من وارداته وتعد نقطة قوة لصالح العراق ولكن بدأ مستوى الصادرات بالتراجع خاصة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث استغلت تركيا وإيران هذه الفجوة وبدأت بإغراق الأسواق العراقية بالمنتجات سواء الزراعية او الصناعية لجعل العراق تابعا اقتصاديا .

لذلك لا بد من تحليل المؤشرات الكمية لتجارة العراق مع تركيا وإيران لتحديد مدى تأثيرها على قوة الدولة وتحديد وزنها الإستراتيجي و الجيوبولتيكي .

أولاً - التبعية التجارية

التبعية التجارية تعني ارتباط اقتصاد وطني ضعيف باقتصاد وطني قوي، بحيث يعبر هذا الاقتصاد عن دولة واحدة أو منطقة معينة، حيث يرتبط الاقتصاد المنخفض كلياً أو جزئياً حسب الأحداث والمتغيرات السياسية التي تحدث في الاقتصاد الوطني المتقدم، والسبب يعود إلى ضعف اقتصاد الدولة التابعة، يلي ذلك أن تصدير سلعة اقتصادية واحدة يقابله استيراد العديد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، التي يتفوق فيها الاقتصاد المتقدم من حيث الرقابة المالية والتجارية^(١).

وكذلك التحكم في أسعار هذه السلع والمنتجات، فضلاً عن ذلك فإن الدول النامية بما فيها منطقة الدراسة، لا يمكنها تغيير هيكل الإنتاج والتصدير والاستيراد دون العودة إلى العمل التنموي المشترك، وبناء هيكل تجاري متنوع، وعدم الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة لأنها تؤدي إلى هذه الدول لهيمنة التبعية التجارية^(٢).

١ - مؤشرات قياس التبعية التجارية

أ - مؤشر درجة الانكشاف التجاري : يعد هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية المهمة، والتي يتم عن طريقه معرفة مدى أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة انكشافه نحو الخارج وقد تم احتساب مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي من المعادلة الآتية :-

قيمة الصادرات + قيمة الواردات

$$\text{درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{100 \times \text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}$$

(١) محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣١)، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٨١.

(٢) جمال محي الدين وآخرون، التنمية العربية والعلاقات الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٣، ص ٨٣.

وعند استخراج النتائج وفق هذه المعادلة، تكون قيمة المعادلة أقل من ٥٠% فإن الدولة في حالة استقلالية ، وإن كانت النتيجة ما بين ٥٠%-٧٠% فإن الدولة في مرحلة انتقالية ، أما أكثر من ٧٠% فإنها دولة تعاني من التبعية التجارية^(١).

جدول (١٢) مؤشر درجة الانكشاف التجاري للعراق مع تركيا - ايران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)

السنة	صادرات العراق الى تركيا مليون دولار	واردات العراق من تركيا مليون دولار	النتاج المحلي الاجمالي مليار دولار	قيمة المؤشر	صادرات العراق الى ايران مليون دولار	واردات العراق من ايران مليون دولار	النتاج المحلي الاجمالي مليار دولار	قيمة المؤشر
١٩٨٠	١,٢٦٤	١٣٥	٢٦,٢٤	٢٠%	—	—	٢٦,٢٤	—
١٩٩٠	١,٠٤٧	٢١٥	١٤,١	٢٨%	—	—	١٤,١	—
٢٠٠٠	٤٨٧	٣٧١	٢٠,٩	٥٠%	٢٣	١٤٥	٢٠,٩	٢٥٥%
٢٠٠٥	٦٧	٢,٧٥٠	٣٣,٣	١٤٩%	١٣٤	١,٢٣٣	٣٣,٣	١٢٣%
٢٠١٠	١٥٣	٦,٠٣٦	١١٧,١	٢٠٤%	٤٦	٤,٥٣٨	١١٧,١	٤٥٣%
٢٠١٥	٢٩٧	٨,٥٥٨	١٦٦,٨	٣٤٨%	٥٠	٦,٢٠٦	١٦٦,٨	٦٢٠%
٢٠٢٢	١,٤٠٠	١٠,٥٠٠	٢٧٠,٣٦	١٤٠%	١٥٠	٤,٠٢٩	٢٧٠,٣٦	٤٠٢%

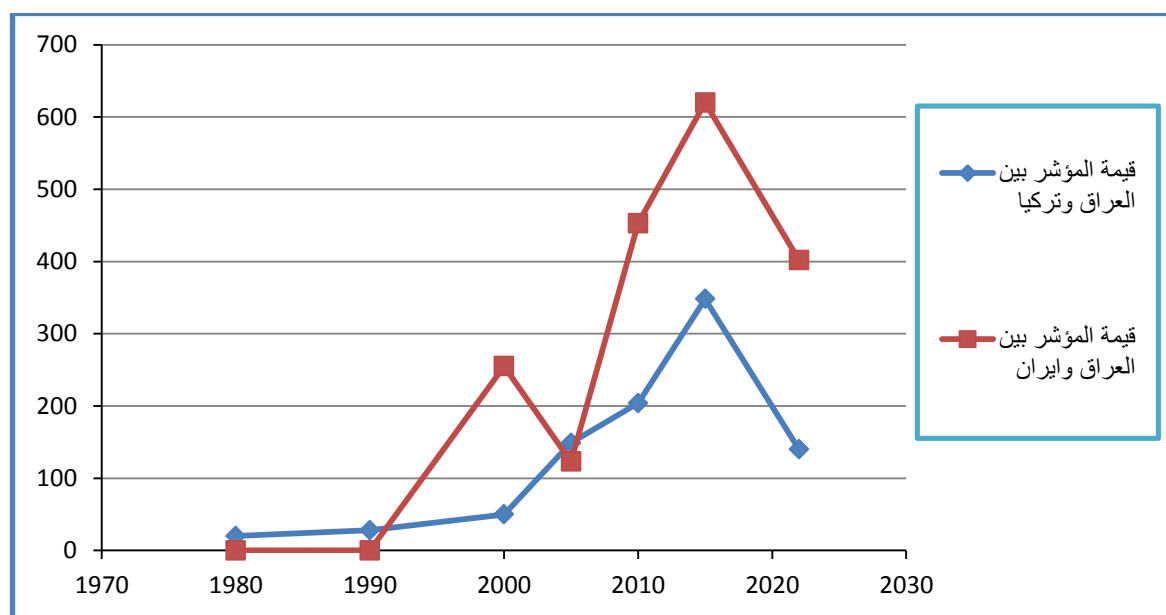
المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١١)

من خلال الجدول (١٢) يتبين درجة الانكشاف التجاري للعراق مع تركيا، حيث سجل كل من عام ١٩٨٠، ١٩٩٠ مؤشر استقلالية العراق التجارية في حين سجل عام ٢٠٠٠ (٥٠%) أي أن العراق يمر بمرحلة انتقالية ولكن بعد هذا التاريخ واحتلال العراق وتغيير النظام السياسي تدهورت الاوضاع الاقتصادية في العراق من زراعة وصناعة أصبح العراق اعتماده الأكبر على

(١) هجير عدنان زكي، احمد جاسم عباس، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع الاشارة الى تطبيقات مختارة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٩، ٢٠٠٦، ص ٩.

النفط وسجلت تبعية العراق التجارية لتركيا في عام ٢٠٠٥ (١٤٩%) واستمرت بالتزايد حتى وصلت التبعية عام ٢٠١٥ الى (٣٤٨%) ثم عاودت الانخفاض الى (١٤٠%) في عام ٢٠٢٢ بسبب ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

شكل (٣) مؤشر درجة الانكشاف التجاري للعراق مع تركيا - إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (١٢)

كما تبين إن إيران قيمة مؤشر الانكشاف التجاري معها قد ارتفع من (٢٥٥%) عام ٢٠٠٠ الى (٤٠٢%) عام ٢٠٢٢ ، وإن أعلى قيمة مؤشر للعراق مع إيران سجلت عام ٢٠١٥ حيث بلغ (٦٢٠%) بينما أقل قيمة للمؤشر سجلت في عام ٢٠٠٥ بنسبة (١٢٣%) ويمكن القول إن تبعية العراق التجارية إلى إيران تتأثر بعدة عوامل منها الظروف السياسية ،أسعار النفط ، العقوبات الاقتصادية ، بالإضافة إلى الظروف الأمنية الداخلية ولم تسجل بيانات عام ١٩٨٠ - ١٩٩٠ بسبب الحرب والحصار الاقتصادي على العراق وحتى البضائع التي كانت تعبر للبلدين عن طريق التهريب وبذلك تكون غير مسجلة رسميا .

ب - درجة أهمية الصادرات : إن هذا المؤشر يبين مدى أهمية الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ، وهناك وحدة قياس لهذا المؤشر وفق المعادلة الآتية :-

قيمة الصادرات

$$\text{درجة أهمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{100 \times \text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}}$$

قيمة الناتج المحلي الإجمالي

وكذلك فإن ناتج المعادلة أقل من ١٠% فالدولة ذات استقلالية في صادراتها، إذا كانت قيمة المعادلة من ١٠%-٢٥% فالدولة في مرحلة انتقالية، أما ٢٥% فما فوق فإن الدولة تعاني من مشكلة التبعية^(١).

جدول (١٣) مؤشر أهمية الصادرات بين العراق وتركيا-إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)

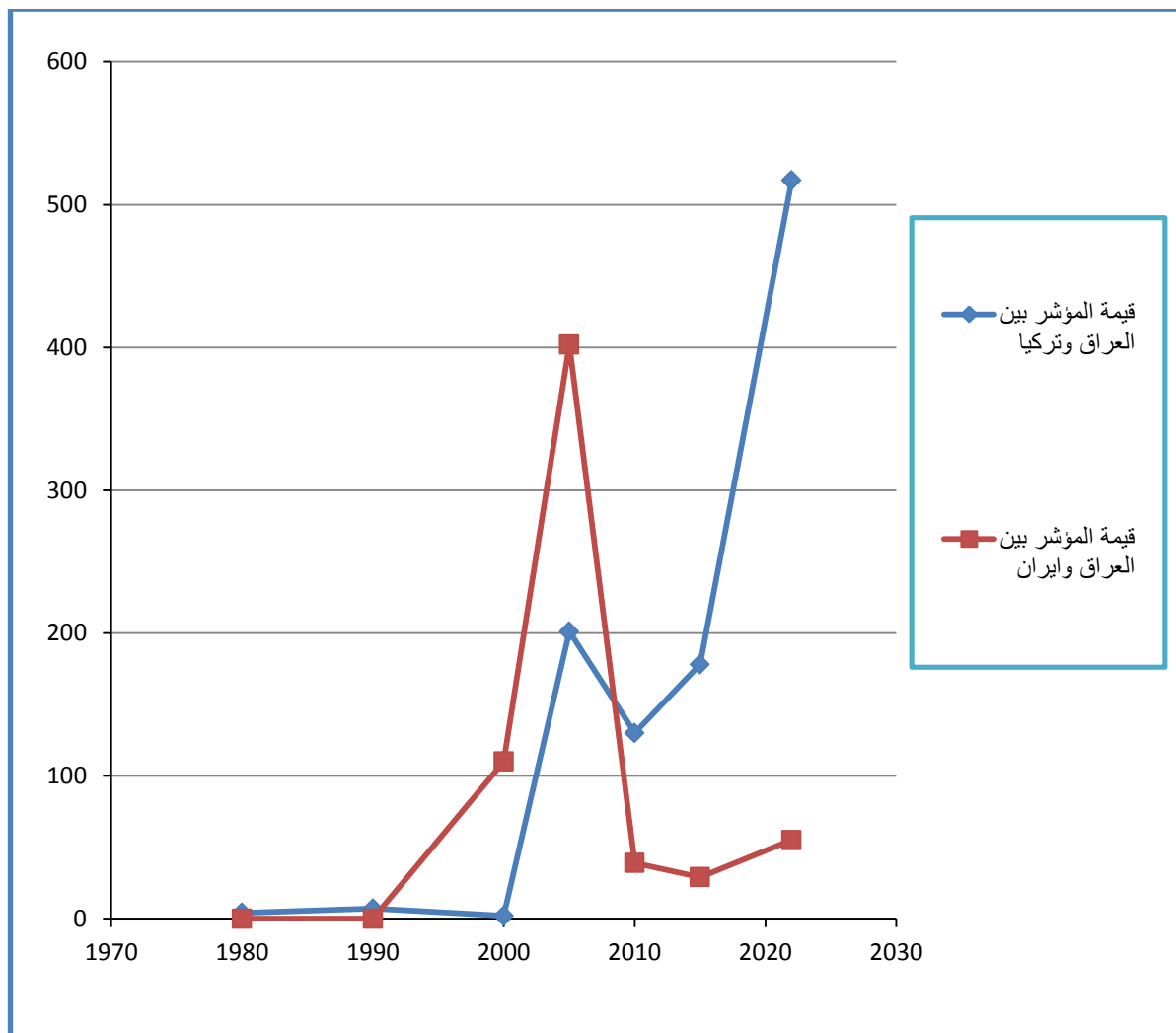
السنة	صادرات العراق إلى تركيا مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	قيمة المؤشر	صادرات العراق إلى إيران مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	قيمة المؤشر
١٩٨٠	١,٢٦٤	٢٦,٢٤	٤%	—	٢٦,٢٤	—
١٩٩٠	١,٠٤٧	١٤,١	٧%	—	١٤,١	—
٢٠٠٠	٤٨٧	٢٠,٩	٢%	٢٣	٢٠,٩	١١٠%
٢٠٠٥	٦٧	٣٣,٣	٢٠١%	١٣٤	٣٣,٣	٤٠٢%
٢٠١٠	١٥٣	١١٧,١	١٣٠%	٤٦	١١٧,١	٣٩%
٢٠١٥	٢٩٧	١٦٦,٨	١٧٨%	٥٠	١٦٦,٨	٢٩%
٢٠٢٢	١,٤٠٠	٢٧٠,٣٦	٥١٧%	١٥٠	٢٧٠,٣٦	٥٥%

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١١)

(١) أبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٧٥.

من خلال جدول (١٣) تبين أن درجة أهمية صادرات العراق مع تركيا قبل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ذات مؤشر مستقل حيث سجل عام ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، قيمة لا تتجاوز (١٠%) ولكن بعد هذه الأعوام بدأت استقلالية العراق بالتذبذب حتى إنها لم تمر بالمرحلة الانتقالية بل

شكل (٤) مؤشر أهمية الصادرات بين العراق وتركيا-إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)



المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١٣)

تجاوزتها واستقرت عند التبعية والتي سجل فيها أعلى مؤشر عام ٢٠٢٢ بقيمة (٥١٧%) وهي قيمة عالية تدل على انخفاض درجة أهمية الصادرات.

أما إيران سجلت عام ٢٠٠٠ (١١٠%) قيمة للمؤشر وسجل عام ٢٠٠٥ أعلى قيمة للمؤشر بنسبة (٤٠٢%) بينما سجل عام ٢٠١٠ (٣٩%) وسجل عام ٢٠١٥ أقل نسبة للمؤشر بلغت (٢٩%) وسجل عام ٢٠٢٢ (٥٥%) وجميع المؤشرات تدل على تبيعة العراق التجارية لإيران وحتى إنه لم يمر بمرحلة الاستقلال أو المرحلة الانتقالية .

ويرجع سبب هذا التراجع إلى الأحداث السياسية التي مر بها العراق ابتداء من الحرب مع إيران وبعدها الحصار الاقتصادي من ثم احتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣، وأحداث ما بعد ٢٠١٤ من دخول داعش لعدد من المحافظات العراقية ، هذا التسلسل الزمني المليء بالأحداث التي انعكست سلباً على اقتصاد العراق وجعلت منه سوقاً مفتوحة لمنتجات دول الجوار التي أغرقت السوق العراقي .

ج - درجة أهمية الواردات : يعني هذا المؤشر أهمية الواردات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، ويدل هذا المؤشر في تحديد مدى اعتماد الدولة في سد حاجاتها المحلية من الخارج، فإن ارتفاع نسبة الواردات لبلد معين لا يعني بالضرورة بأنها تعاني من التبعية الاقتصادية، والسبب يعود للتكامل الاقتصادي لهذا البلد، ومدى القدرة في تنويع الواردات لديه.

وتكون صيغة معادلة هذا المؤشر هي ^(١):-

قيمة الواردات

$$\text{درجة أهمية الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{100 \times \text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}}$$

قيمة الناتج المحلي الإجمالي

ولتفادي ظهور قيم لهذا المؤشر أكبر من ١٠٠٠ فقد تم تدرج المؤشر بما يراعي ذلك وبما يضمن أن تكون الزيادة في قيمة المؤشر دالة على زيادة في التبعية .

(١) إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٥٣

وتم تحديد منطقة الانتقال من ٦٠-٨٠% وأقل من ٦٠% تعد ذات تبعية تجارية، بينما من ٨٠-١٠٠% تكون مستقلة^(١).

جدول (١٤) تدرج مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي (نسب مئوية)

نسبة الواردات	القيمة الرمزية للمؤشر
١٠٠٠ فأكثر	١٠
من ٧٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٢٠
من ٥٠٠ إلى أقل من ٧٠٠	٣٠
من ٣٠٠ إلى أقل من ٥٠٠	٤٠
من ١٠٠ إلى أقل من ٣٠٠	٥٠
من ٨٠ إلى أقل من ١٠٠	٦٠
من ٦٠ إلى أقل من ٨٠	٧٠
من ٤٠ إلى أقل من ٦٠	٨٠
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	٩٠
أقل من ٣٠	١٠٠

المصدر: أبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٧٣

جدول (١٥) القيم الرمزية المقدره لمؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي للعراق مع تركيا- إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)

تركيا		إيران	
السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
١٩٨٠	٣٠	١٩٨٠	_____
١٩٩٠	١٠	١٩٩٠	_____
٢٠٠٠	١٠	٢٠٠٠	٣٠
٢٠٠٥	١٠	٢٠٠٥	١٠
٢٠١٠	١٠	٢٠١٠	١٠
٢٠١٥	١٠	٢٠١٥	١٠
٢٠٢٢	١٠	٢٠٢٢	١٠

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١١)

(١) أبراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص ١٣٦-١٣٧.

ويوضح الجدول (١٥) القيم المقدرة لمؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي للعراق مع تركيا حيث سجلت جميع الأعوام تبعية العراق التجارية لصالح تركيا حيث سجل عام ١٩٨٠ أقل نسبة للتبعية قدرت ب(٣٠%) واخذت باقي السنوات بالتزايد طبقا لهذا المؤشر.

أما إيران ، حيث سجل المؤشر حركة زيادة متواصلة لواردات العراق منها وسجل عام ٢٠٠٠ أقل قيمة رمزية للمؤشر بنسبة (٣٠%) في حين سجلت باقي الأعوام زيادة ملحوظة للمؤشر ، الأمر الذي ابقى العراق داخل منطقة التبعية .

وكما ذكرنا سابقا أن السبب يعود إلى ضعف اقتصاد الدولة التابعة، وبلي ذلك أن تصدير سلعة اقتصادية واحدة يقابله استيراد العديد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، التي يتفوق فيها الاقتصاد المتقدم من حيث الرقابة المالية والتجارية ، وإن الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة تؤدي إلى هذه الهيمنة للتبعية التجارية .

د – مؤشر التبادل الصافي

إن مؤشر التبادل الصافي يدل على أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد أية وحدة سياسية، أذ يشير إلى أن الصادرات والاستيرادات في الدولة لا تعتمد على شكلها البيني، وإنما على نسب أسعار الصادرات الى أسعار الاستيرادات، وهذا يعبر عنه بالتبادل الدولي مضافاً إليها شروط في التبادل التجاري .

ويتم احتساب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية

قيمة الصادرات

مؤشر التبادل الصافي = _____

قيمة الواردات

فإذا كان الناتج أكثر من الواحد الصحيح يكون لصالح الدولة والعكس صحيح

جدول (١٦) مؤشر التبادل الصافي للعراق مع تركيا – إيران للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٢)

السنة	صادرات العراق إلى تركيا مليون دولار	واردات العراق من تركيا مليون دولار	قيمة المؤشر	صادرات العراق إلى إيران مليون دولار	واردات العراق من إيران مليون دولار	قيمة المؤشر
١٩٨٠	١,٢٦٤	١٣٥	٩	—	—	—
١٩٩٠	١,٠٤٧	٢١٥	٤	—	—	—
٢٠٠٠	٤٨٧	٣٧١	١	٢٣	١٤٥	٠,١٥
٢٠٠٥	٦٧	٢,٧٥٠	٠,٠٢	١٣٤	١,٢٣٣	٠,١١
٢٠١٠	١٥٣	٦,٠٣٦	٠,٠٢	٤٦	٤,٥٣٨	٠,٠١
٢٠١٥	٢٩٧	٨,٥٥٨	٠,٠٤	٥٠	٦,٢٠٦	٠,٠٠٨
٢٠٢٢	١,٤٠٠	١٠,٥٠٠	٠,١٣	١٥٠	٤,٠٢٩	٠,٠٣

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١١)

يتبين من الجدول (١١) لقيم مؤشر التبادل الصافي للعراق مع تركيا زيادة صادرات العراق حيث سجلت قيمة المؤشر لعام ١٩٨٠-١٩٩٠-٢٠٠٠ ، نسب فوق الواحد الصحيح يعني تفوق صادرات العراق نحو تركيا على وارداته ، ولكن بدأ المؤشر بالتراجع بعد عام ٢٠٠٠ ، حيث بدأت النسبة بالتناقص تحت الواحد الصحيح وهذا يدل على تراجع صادرات العراق مقابل ارتفاع وارداته .

وإيران ، حيث لم يسجل المؤشر قيمة للعراق فوق الواحد الصحيح ، أي إن واردات العراق من إيران تفوق صادراته ، بما يدل على انخفاض أهمية تجارة العراق الخارجية .

وبعد تتبّع مؤشرات تجارة العراق الخارجية نجد أن العلاقة التجارية مع تركيا وإيران أخذت أهمية في التحليل التجاري، خاصة في السنوات الأخيرة، وشكلت أهمية نسبية في قطاع التجارة

الخارجية، وخاصة الواردات، حيث سجلت أرقاماً مرتفعة مما انعكس سلباً على برامج التنمية الاقتصادية في العراق، في حين ظلت الصادرات تعاني من التذبذب والانخفاض في قيمتها مما انعكس سلباً على حالة الاقتصاد العراقي رغم الإمكانيات التي تؤهله لأن يصبح قوة اقتصادية في المنطقة، مما جعلها تعتمد على قطاع واحد وهو النفط في تمويل متطلباتها المالية، وأصبح العراق سوقاً مفتوحة لمختلف السلع والبضائع، حتى من الدول التي لا تمتلك نصف المقومات التي يمتلكها.

وتبين من خلال تحليل البيانات ، إن العراق يعاني من تبعية تجارية و التي أدت إلى استنزاف الثروة الوطنية المتمثلة بالإيرادات النفطية نتيجة إهمال العراق للقطاعات الأخرى واعتماده على النفط بشكل كبير جداً ، وتمثل الاستنزاف في الانفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص ، واتجاهه نحو الخارج من أجل تلبية المتطلبات المحلية ، وهذا ما يعني حرمان الاقتصاد العراقي من (الانفاق) الذي لو تم توجيهه وبالتنسيق مع السياسات التجارية وخصوصاً الحمائية(*) نحو الداخل لأدى إلى تحفيز المنتجين على زيادة الاستثمار في أغلب القطاعات وتفعيلها ومن ثم زيادة الانتاج وتلبية الحاجة المحلية وتصدير الفائض نحو الخارج وانهاء التبعية التجارية ، وعلى الرغم من حصول البلدان النامية ومنها البلدان العربية وخصوصاً العراق، على التحرر والاستقلال السياسي من السيطرة الاستعمارية إلا أنها ما زالت تختبئ في زنزانة التبعية الاقتصادية وخصوصاً التجارية ، حيث توصلت الدراسة، ان مؤشرات التبعية التجارية لا تشير فحسب بل تصرح بأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد تابع للعالم الخارجي.

(*) السياسة الحمائية : تُعد السياسة الحمائية إحدى السياسات الاقتصادية، التي انتهجتها بعض الدول من أجل تقييد حرية التجارة، من خلال بعض الممارسات، مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتحديد كميتها، ومنع الأجانب من الاستحواذ على الأسواق الوطنية . ينظر الجزيرة ، <https://www.aljazeera.net> ، ٢٠٢٤/٣/١٧ .

المبحث الثالث

الابعاد الامنية - الملف النووي الايراني

يهدف هذا المبحث إلى دراسة مخاطر الملف النووي الإيراني باعتباره أحد الملفات الخطيرة التي تواجه الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، فضلا عن تسليط الضوء على المخطط التوسعي الإيراني وبسط النفوذ على العراق ودول الجوار، ولا شك أن امتلاك إيران للقدرات النووية سيخل بمبدأ التوازن الاستراتيجي القائم في المنطقة وسوف يشجع الدول الأخرى على تطوير برامج نووية مماثلة، الأمر الذي سيدخل المنطقة في سباق تسلح خطير.

تعد خطة التوسع الإيراني وبسط النفوذ على دول الجوار أهم خطط إيران المستقبلية، إذ إن الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والسياسية في مناطق النفوذ ليس له حدود، وفي الخليج، تصر إيران على البقاء القوة المهيمنة الوحيدة، حيث يسعى النظام في طهران إلى تحويل إيران إلى دولة عظمى في المنطقة تستطيع أن تفرض سيطرتها وأيديولوجيتها، داعمة موقفها بمشروعها النووي.

إن الدوافع الأمنية والعسكرية للبرنامج النووي الإيراني تتمثل في أن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية وحده كفيل بمنحها قوة الردع اللازمة ، يضاف إلى ذلك أن هناك مجموعة من العوامل والظروف وراء سعي إيران للحصول على السلاح النووي، أبرزها ^(١):

١- ترى إيران أن دورها التاريخي في غرب آسيا والشرق الأوسط يتطلب منها تصحيح الخلل في ميزان القوى والذي يتمثل بامتلاك الأسلحة النووية من قبل ثلاث قوى إقليمية (الهند، باكستان، إسرائيل) وضرورة لعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي في السعي للدخول في «النادي النووي».

٢- ترى إيران ضرورة الاستفادة من الدروس التي تعلمتها من حربها مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي والتقصير الذي شعرت به في الرد على الهجمات العراقية بالأسلحة الكيماوية والصواريخ ضدها، وتعتبر إيران أن هذه الحرب شكلت تحديا استراتيجيا وتاريخيا لها، ولذلك ترى

(١) زينب عبدالعظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط، ط١، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧، ص ١٥٠-١٥١.

أنها إذا تعرضت لحرب مستقبلية بحجم حربها مع العراق فإن ذلك سيشكل تهديداً استراتيجياً لها، وهذا التهديد لا يمكن استيعابه أو رده إلا بامتلاك قوة حاسمة كالسلاح النووي^(١).

٣- إن امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في مسألة الأمن في الخليج وجنوب غرب آسيا.

٤- محاولات بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تغيير النظام الإيراني، خاصة وأن إيران أصبحت تدرك تماماً أنها قد تكون الهدف التالي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد احتلال العراق وقبل ذلك، أن أفغانستان في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تأسست على خلفية أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، من خلال موقعها الجيوستراتيجي في محيطها الإقليمي، فهي بين فكي كمشاة تسيطر عليها القوات الأمريكية الضخمة المنتشرة والمسلحة في العراق وأفغانستان بعد احتلالهما، إضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في قطر والسعودية والبحرين وفي مياه الخليج، بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى^(٢).

٥- شعور إيران بالقلق إزاء المستوى التسليحي المتقدم الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي ومن حوله التي تستحوذ على كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة.

ان ايران لا تسعى إلى امتلاك التكنولوجيا النووية فقط لحاجتها إليها في المستقبل، بل لإشباع شعورها الوطني بالتفوق، وتعتبر نفسها دولة ذات جذور فارسية عميقة، وأنها كانت ذات يوم قوة عظمى، ولا شك أنها تطمح إلى تولي مثل هذا الموقف مرة أخرى في المنطقة، وقد عمل دائما على أن يكون هذا هو الحال منذ عهد الحكام الصفويين، مروراً بالشاه وانتهاءً بالثورة الإسلامية، مما عزز هذا الشعور لدى كافة شرائح الشعب الإيراني، خاصة في ظل الثروة الطاقية الكبيرة (النفط، الغاز)، مما يضعها في مصاف الدول ذات الإمكانات الهائلة^(٣).

(١) عبدالله فالح المطيري، امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ١٠٠-١٠١.

(٢) زينب عبدالعزيز محمد، مصدر سابق، ص ١٥١.

(٣) لزهرة وناسي، عبدالوهاب لوصيف، دور البرنامج النووي الايراني في المشروع الاقليمي، مجلة البحوث السياسية والادارية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٧، ص ١٣٩.

إن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه أن يؤثر على استقرار المنطقة من زاويتين رئيسيتين، الأول هو أن التوسع الإيراني لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يتقدم نحو الشمال أو الشرق، لأنه سيكون وجهاً لوجه مع القوى النووية الآسيوية (الهند، الصين، باكستان) وروسيا في الشمال، وبالتالي، فإن الخيار الوحيد هو الدول العربية، التي تستغل نقاط الضعف الأساسية لديه من ازمات وضعف القوة العسكرية مقارنة بإيران وما تمتلكه من خبرات عسكرية ودوافع معنوية وايدولوجية^(١)، أما الثاني ، فيتعلق باحتمال نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالملف النووي، تتعكس آثاره على المنطقة برمتها، خاصة أن هذا البديل غير مستبعد من الاستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، مما يشير إلى احتمال نشوب صراع فعلي له عواقب محتملة وخيمة، خاصة ما يتعلق منها بإغلاق إيران مضيق هرمز، مما يعيق تدفق النفط الخليج إلى الولايات المتحدة و الدول الغربية بشكل عام مما من شأنه أن يؤثر على الملاحة في الخليج العربي.

ان حتمية الجغرافية التي فرضت ان تكون إيران أهم جار للدول العربية إلى جانب تركيا، بالتالي فإنه لا مفر للعرب من التعامل معها وتفهم مصالحها بوصفها قوة إقليمية بدل محاولات تحييدها النهائي كأنها غير موجودة على الخريطة أصلاً ، تظهر الجغرافية السياسية الإيرانية أن إيران لم تكن على الشكل الحالي على مر العصور، فقد عرفت انكماشاً وتوسعا تبعا للتحولات الطارئة داخليا وخارجيا، كما أنها تحوي تركيبة متنوعة من الشعوب تطوق حدودها، والكثير منها له طموحات استقلالية، وكما وظفت إيران الجغرافية العربية لصالحها باستغلال الأقليات الشيعية فإن منطق "المعاملة بالمثل" يلزم كذلك بعدم ادخار أي وسيلة بإمكانها على الأقل الحد من السياسات الإيرانية تجاه المنطقة العربية، أن الجغرافيا في بعدها التاريخي تشير أيضا إلى أن إيران في مختلف العصور سعت إلى التوسع في جوارها كلما امتلكت عناصر قوة أكبر^(٢).

(١) حنان حكار، التداعيات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي، مجلة حوليات جامعة قازمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٢٠، ٢٠١٧، ص ٨٧.

(٢) يحيى بوزيدي ، خيارات حاسمة: إيران والعرب بين الحتمية الجغرافية والواقعية السياسية، مقال منشور على <https://afaip.com> ، ٣/٨/٢٠٢٤.

وتحاول إيران تسويق برنامجها النووي على أنه نتيجة للتقدم العلمي والاقتصادي، ولذلك يجب على الدول العربية والإسلامية أن تفتح أسواقها أمام منتجات أو شركات استثمارية مع إيران ، والحقيقة أن البرنامج النووي ساهمت فيه عدة دول، خاصة فيما يتعلق بالجانب التكنولوجي وتجربة العلماء الروس بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق^(١)، المشكلة الأساسية في تحديات هذا البرنامج تكمن في انعدام الثقة المتبادلة بين الدول العربية والإسلامية وإيران من جهة، وغياب التعاون والتنسيق بينهما من جهة أخرى، وإذا تراوحت المواقف العربية من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي لخوفها من تحول هذا البرنامج مستقبلاً إلى برنامج عسكري، فلم تكن هذه المواقف شديدة الوضوح والحاسمة في رفض أي عملية عسكرية ضد إيران من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

ان تحليل اهم المسارات المحتملة لمستقبل الدور الاقليمي للعراق تصطدم بحقيقة لايمكن تجاوزها وهي ان النفوذ الايراني في سياسة العراق الخارجية مازال قويا ولايمكن تجاوزه ، والعراق بمثابة بوابة لتحقيق المصالح الايرانية وحل قضاياها مع الغرب ويتقدم تلك القضايا الملف النووي الايراني ، اذ ان احتلال العراق وفر فرصة لايران لتقارب اهدافها ومصالحها مع الولايات المتحدة ازاء العراق والمنطقة العربية والإسلامية ،ولنا ان نضع ايضا الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية في العراق قائمة على التعاون غير المعلن بين واشنطن وطهران.

لقد انتهجت إيران سياسة المناورة وشراء الوقت في عملية التفاوض مع الأوروبيين لإقناعهم بسلامية البرنامج النووي، أو على الأقل لاستعادة الثقة المفقودة بين الطرفين، وفي كل مرة تترك الباب مفتوحاً أمامها للعودة إلى التفاوض دون تقديم إجابات حاسمة أو إجابة نهائية عما يطلب منها في هذا الشأن، يعتمد المشروع النووي الإيراني على أسس وأهداف كثيرة في المنطقة، منها امتلاك إيران قوة نووية تستطيع من خلالها فرض أجندتها على دول المنطقة وضمان سياستها، وهي في ذلك تحاول لاستغلال التحولات التي شهدتها المنطقة، والمتمثلة بانهايار النظام العراقي السابق واحتلاله من قبل الأمريكان، وهو ما مثل فرصة تاريخية لها، أتاحت لها الخروج والتوسع والسعي لإبرام صفقات دولية للحفاظ والتركيز على مشروعها

(١) محمد سالم احمد الكواز، "البرنامج النووي الإيراني، (النشأ، التطور، الدوافع)"، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٢٥، جامعة الموصل، ٢٠١٢. ص ٢٤٥.

النووي^(١)، إن أهم الأسباب التي دفعت إيران إلى التمسك بحقها في امتلاك البرنامج النووي هو عامل البيئة الإقليمية غير المستقرة في إيران، فهي محاطة بقوى غير موثوقة مثل (باكستان وروسيا) أو متحالفة بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية. (أذربيجان، تركيا، أفغانستان)، بالإضافة إلى مؤشرات عدم الاستقرار تمثل توسع نطاق العمليات العسكرية في آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة في البلدان التي تمثل المحيط الاستراتيجي لإيران وهناك التحدي الإسرائيلي والوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي الذي يمثل دافعاً كبيراً لمثل هذا البرنامج.

(١) عمار حميد ياسين، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليج"، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١. ص ٧٩.

المبحث الرابع

السيناريوهات المستقبلية للتنافس الجيوبولتيكي التركي - الإيراني في العراق

إن تناول السيناريوهات المحتملة لمستقبل التنافس الجيوبولتيكي التركي - الإيراني في العراق يمكن أن يقدم أكثر من سيناريو ضمن رؤية تحليلية تعتمد على فهم الأوضاع القائمة والعوامل المسيطرة عليها، وعلى مدى فهم المتغيرات التي قد تؤثر عليها، والتي ستحدث خلال السنوات المقبلة، وما قد تؤدي إليه من تحولات، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وقد تختلف التفسيرات وطرق التحليل لهذه المتغيرات والعوامل بما يؤدي إلى نتائج قد تختلف عن سيناريوهات أخرى، إن البحث في مستقبل العلاقة التنافسية بين تركيا وإيران هو، قبل كل شيء، محاولة لاستشراف الصور المحتملة التي ينطوي عليها مسار العلاقة بينهما، وفق شروط مختلفة تتعلق بمعرفة الواقع الحالي، وجذوره التاريخية، الإمكانات المتاحة، والوعي بقضية المستقبل، والعمليات الفعلية التي تغير السياسات العامة الداخلية والخارجية للبلدين، ووعي الطرفين، تبحث الجغرافيا السياسية بتأثيراتها محلياً وإقليمياً ودولياً عن احتياجات الدولة من الأراضي في المستقبل، أي أنها تنظر إلى مستقبل الدولة في بيئتها ومنطقتها الجغرافية من خلال التوسع والاستحواذ على السلطة الإقليمية على حساب الآخرين. ويتطلب جمع كافة طاقات الدولة المادية والبشرية وصبها في تيار واحد لتحقيق أهداف الدولة^(١).

وتحديد ثلاثة سيناريوهات لا يعني أن الاحتمالات تقتصر عليها، فمن الممكن أن يتضمن كل سيناريو العديد من الاتجاهات الفرعية كما قد تحدث فيه تغيرات مفاجئة قد تؤدي إلى التحول من سيناريو إلى آخر، ومن هذه السيناريوهات:

أولاً - سيناريو (التعاون): ويحدث هذا السيناريو على افتراض أن تأثير عوامل التقارب بين تركيا وإيران يغلب على عوامل الخلاف، ولذلك فإن هذا السيناريو يؤدي إلى تحسن العلاقات بينهما على أكثر من مستوى، وهو ما ينعكس على دول المنطقة إما إيجاباً أو سلباً، وقد يؤدي في نهاية

(١) إبراهيم أحمد سعيد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة، الأوائل، دمشق،

المطاف إلى التحالف بينهما، وتتراوح علاقات الدولتين فيما بينهما بما يسمى عندئذ بالتعاون عندها لا يوجد أي صراع أو حرب بينهما.

ثانياً - سيناريو (المنافسة): وهو سيناريو الوضع الحالي أو الاتجاه العام، على افتراض أن عوامل التقارب والتنافر بينهما تتقلب نتيجة لاختلاف الأيدولوجيات الاستراتيجية، مما يؤدي إلى أن يكون الوضع في حالة من السيطرة والتوسع وهذا السيناريو وارد في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وأغلب المواقف تقع بين هاتين النقطتين ويمكن أن نطلق عليه ثم هناك المنافسة وهي ليست مطلقة لأن هناك مصالح مشتركة تخفف من حدتها، وغالباً ما تنتهي إلى حل وسط^(١).

ثالثاً - سيناريو (الصراع): يحدث هذا السيناريو بافتراض غلبة تأثير عوامل التنافر بين تركيا وإيران على أكثر من مستوى، وهو ما ينعكس على العراق ويمكن أن يؤدي إلى صراع مسلح بينهما، عندما يصبح الصراع شديد لدرجة أنها لا تسمح بأي تفاهم بين الطرفين، ويكون القضاء على الخصم هو الهدف الوحيد المقبول.

فالسيناريوهات الثلاث المطروحة تلبي طموحات تركيا وإيران في تحقيق اهدافهما الجيوبولتيكية وسباقهما للتنافس في العراق وهي:

اولاً : سيناريو التعاون

على الرغم من الخلافات الكثيرة بين تركيا وإيران خلال تاريخهما المعاصر، إلا أن العلاقات بينهما لم تشهد تطوراً عسكرياً أو تهديداً مباشراً، كما أن مضامين وإمكانات التعاون في الوقت الحاضر موجودة في معظم المجالات التي تهم البلدين بدءاً من الطاقة، وصولاً إلى القضية الكردية والسياسة الإقليمية بالإضافة إلى السياسة الدولية، وترتكز فكرة هذا السيناريو على إمكانية توافر عوامل التعاون والتقارب السائدة في المستقبل، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، أو على بعضها.

فعلى المستوى المحلي، تتقاسم الدولتان العديد من القضايا، من بينها القضية الكردية التي تهمهما وتشكل تحدياً وتهديداً لسيادتهما، إذ أن هناك العديد من الأكراد على جانبي حدود

(١) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحيم القصيبي، ط٢، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤، ص ٨٩.

البلدين يبحثون عن الاستقلال على أساس ما تحقق لأكراد العراق، حيث اتفقت الدولتان على تجميد وضع الشعب الكردي فيهما^(١).

وقد شكل ولا يزال يشكل حافزاً لهم في الحاضر والمستقبل، ويشكل هذا التحدي أحد عوامل التقارب والتعاون بينهما، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي في البلدين، وعلى مستوى الطاقة، مثلاً، وفي ظل تصاعد الاحتياجات التركية لها مستقبلاً وتقييدها بالنسبة لتركيا، مما جعلها تعتمد على موارد الطاقة القادمة من إيران، المتمثلة بالنفط والغاز، نظراً لاحتياجاتها الكبيرة، فضلاً عن التبادل التجاري، وتطوير العلاقات الاقتصادية لتشمل أبعاداً جديدة مثل الاستثمار المباشر والتعاون في مجال السياحة، ولأن البلدين بحاجة إلى كليهما فإن التعاون الاقتصادي بينهما سيستمر بوتيرة متزايدة في المستقبل.

أما إقليمياً، بعد أن أثر احتلال العراق عام ٢٠٠٣ على الوضع الإقليمي وتحسن العلاقات بين البلدين، خلق هذا الوضع تصوراً مماثلاً للمخاطر بسبب غموض الموقف الأمريكي بشأن مستقبل العراق، واحتمال تفكك العراق ظهور بوادر ظهور دولة كردية مستقلة في شمال العراق ولذلك دفع البلدين في كل مناسبة تجمعهما للتأكيد على وحدة الأراضي العراقية، خاصة في مؤتمرات ما أطلق عليه (دول الجوار الجغرافي) كما زاد من مخاوفهم من توسع الصراع الطائفي بين الكيانات السياسية العراقية ونفوذها الإقليمي وبذلك سيتم توحيد موقف البلدين بشأن مستقبل العراق.

ودولياً، هناك تعاون بين تركيا وإيران على هذا المستوى، فهما من دول العالم الإسلامي، كما شكلت بعض القضايا تقارباً، بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني، حيث دعمت تركيا حق إيران في الحصول على برنامج نووي سلمي من خلال التعاون مع الوكالة الذرية وكالة الطاقة. كما سعت تركيا إلى التوسط في حل الخلافات بين إيران والغرب^(٢)، من ناحية أخرى فإن مواقف إيران تجاه تركيا ستتأثر في المستقبل المنظور، إذ لم يعد ينظر إلى تركيا كأداة مباشرة

(١) فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الامن القومي، ط٢، القاهرة، ٢٠٠١. ص ١٦١

(2) Rick Brouwer, Turkey's Position in the Middle East, Master Thesis, MA International Relations/International Organization (University of Groningen), 2011.p76 .

لتأسيس المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وبالتالي ستكون إيران أكثر انفتاحاً وتقاهما مع تركيا^(١) وإن تعاون تركيا مع إيران هو في سبيل إبقاء العراق يدور في حلقة مفرغة ويعتمد كلياً أو جزئياً عليها.

ثانياً : سيناريو التنافس

هذا السيناريو هو الأكثر قبولاً والأكثر ترجيحاً خلال المدة القادمة ، يمثل هذا سيناريو استمرار الوضع الراهن أو الاتجاه العام، وهو السيناريو الذي يقع بين (سيناريو التعاون وسيناريو الصراع). المنافسة هي خطط وسياسات ترتبط بشكل أساسي بالتمنية والاحتكار تهدف إلى تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي مع الطرفين المتنافسين، ثم الانتقال من مرحلة التراكم والركود إلى مرحلة الحركة والتفاعل بينهما. ويقوم هذا السيناريو على افتراض تذبذب التجاذب بين عوامل التقارب (التعاون) مع عوامل التناحر (الصراع)، بحيث تصبح حالة التردد في اتجاه التغيرات الحالية في الظاهرة السياسية^(٢). إن الوضع المدروس، أو بمعنى أدق استمرار الوضع بين الأخذ والرد، هو وضع متغير ومنفتح على آفاق غير قابلة للتحكم في المستقبل، سواء كانت الأسباب داخلية وتتعلق بالبلدين بمتغيرات داخلية أو أخرى تتعلق بمتغيرات خارجية.

فعلى المستوى المحلي ، شكل اندلاع الحرب على العراق عام ١٩٩١ وما نتج عنها من ضعف القوة العسكرية وإنشاء منطقة ملاذ آمن في شمال العراق مصدر قلق للدولتين، مما دفعهما للتنافس على بسط النفوذ في تلك المنطقة.

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب التحديات الأمنية من جهة، والفرص الكبيرة التي تركها احتلال العراق للبلدين من جهة أخرى. وترى كل من تركيا وإيران أن العراق مجال حيوي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وبالتالي فإن العراق تاريخياً وجغرافياً وبسبب تركيبته العرقية والدينية هو امتداد للأمن القومي التركي والإيراني.

(١) جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٦٠.

(٢) ماجد صدام سالم الراجحي ، التنافس لتركيا الإيرانية المعاصر في منطقة المشرق العربي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية ابن رشد ، جامعة بغداد ، قسم الجغرافية ، ٢٠١٤، ص ٢٤٣.

إلى أن التنافس في العلاقات بين البلدين أمر طبيعي بالنسبة لدولتين مهمتين، وأن الأمر لم يكن يتجه نحو إضعاف كل طرف للآخر، لأن من يسعى إلى إضعاف الطرف الآخر لا يسعى إلى تعميق التعاون معه، إذ أن لكل من تركيا وإيران مصالح وأهداف وفي العراق يسعى كل منهما إلى تحقيقه وحمايته، ولذلك من الطبيعي أن يظهر تناقض أو يولد تنافساً قد يؤثر على علاقتهما، ولعل أبرز أشكال ذلك التنافس هو التنافس على الشكل الأنسب للحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ يسعى البلدان إلى دعم نموذج حكم يتوافق مع مصالحهما.

ويمكننا أن نتصور حالة التنافس المستقبلية بين تركيا وإيران على أنها حرب باردة مع توترات تحد من اتخاذها شكلاً متطرفاً، وإذا كان لمبادرات التقارب أن تتحقق بفعل عوامل عدة فإن أقصى ما ستصل إليه هو تحقيق علاقات فيها هواجس وتنافسات ذات طابع سياسي. وبالتالي فإن سيناريو استمرار الوضع الراهن هو أن يتحقق ذلك بمواصلة تركيا دورها في المنطقة، لكنها ستشهد منافسة كبيرة من القوى الإقليمية التي تسعى إلى دور مماثل للدور التركي، وهي إيران وكذلك إسرائيل وفي هذه الحالة، من المحتمل أن يتعين عليهم إما التنسيق أو مواجهة المنافسة المستمرة فيما بينهم.

أما إقليمياً ، بعد تداعيات الثورة العربية والانهيئات المتلاحقة للأنظمة الحاكمة، وما أحدثته من تغيرات وتحولات في معادلات العلاقات الإقليمية والدولية، لا شك في جدوى التغيير في المنطقة من خلال الموقف التركي منها. وأن تركيا تسعى إلى أن يكون لها دور في مرحلة ما بعد الثورة في صياغة نظام المنافسة الإقليمية وإدارتها في المرحلة المقبلة، فضلاً عن تعزيز نموذجها الديمقراطي والسعي لمنافسة النموذج الإيراني، إذ يتميز الأول بالاعتدال والقرب من الغرب، والثاني يتميز بالتطرف وهو في وضع صراع متفاوت الحدة مع الغرب، وتتركز المنافسة الإقليمية بين البلدين على بعض الجوانب، بما في ذلك الموارد والاستثمارات في الطاقة والمياه. فعلى مستوى الطاقة، تتنافس تركيا على مرور خطوط الأنابيب من أراضيها، وكذلك إمداد الدول العربية وإسرائيل بالمياه عبر ما عرف بخطوط أنابيب السلام.

ودولياً ، هيمنة القوى الدولية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، على المنطقة العربية وكأنها عضو في النظام العربي، فضلاً عن المواجهات والتنافسات المستمرة في المنطقة مع دول

إقليمية، وتداخل القضايا في منظومة واحدة. مما يجعل من الصعب الفصل والتمييز بينهما، وهو ما يتميز ببعد سياسي في المنطقة ونمط تحالف دائم^(١).

من غير المتوقع أن يشهد الوضع الدولي في المستقبل القريب تغيراً حاسماً على صعيد إزاحة أو تنافس القطبية الأحادية، ممثلة بالولايات المتحدة ومحيطها الغربي، على المنطقة والعالم، وعلى الرغم من التوقعات بأن وظهور قوى أخرى متنافسة مثل روسيا والصين، فإن الخطاب العالمي اليوم يؤكد على قضايا الإرهاب والدول الداعمة للإرهاب، وسوف يتأثر العراق بهذه المخاوف والقضايا التقليدية المتعلقة بالجغرافيا السياسية والموارد المشتركة والتركيبية الاثنية في العراق وتركيا وإيران.

ثالثاً : سيناريو التصارع

المقصود بالصراع السياسي هو الصدام والصراع بين طرفين أو أكثر، مع وجود اختلاف في القيم والمصالح، والانخراط في سلسلة من ردود الفعل المضادة التي تهدف إلى إلحاق الضرر أو شل حركة طرف أو أكثر، مع ويسعى كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب مكاسب الآخرين وتأمين مصادر قوته. إن الصراع الذي تتعارض فيه مصالح الخصمين تماماً ليس إلا حالة خاصة قد تظهر في حالة حرب تهدف إلى التدمير الشامل بينهما^(٢).

وتسعى كل دولة من الدول المتصارعة إلى فرض إرادتها على الدول الأخرى، سواء باللجوء إلى قوة الإقناع أو بقوة الإكراه، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية^(٣).

وعلى المستوى المحلي، فيما يتعلق بالقضية الكردية، تركز تركيا جهودها على التماسك الاجتماعي الداخلي والسيطرة على الوضع من خلال الإصلاحات الداخلية وقد تحقق خطوات مهمة نسبياً في هذا المجال من خلال وقف التصعيد العسكري بين الحكومة والأكراد، وسترجع

(١) خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي، مركز الوحدة للدراسات، بيروت، ١٩٩١. ص٤٦.

(٢) توماس شلينج ، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهة طيب وانور حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩. ص١٣.

(٣) ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، ١٩٩٥. ص ١٩.

أي فشل في هذا المجال إلى طبيعة السياسة الإقليمية والتدخل دول أخرى، بما في ذلك إيران، أو عدم تعاونها في استقرار الوضع في تركيا، وبالتالي قد تكون موضع توتر شديد ويمكن أن تجر إلى صراع عسكري محتمل داخل حدود البلدين أو في المنطقة الكردية العراق وسوريا كذلك. ومن المتوقع أن يزداد اهتمام الطرفين بتعزيز قواتهما العسكرية وأنهما سيواصلان تحديث جيوشهما وبتتمة قدراتها العسكرية، ستشعر تركيا حينها أن فرصها في الوصول إلى القوة أكبر من فرص إيران بسبب تحالفها مع حلف شمال الأطلسي، ولا ننسى الإرادة السياسية لدى الجانبين للسيطرة على تطورات الوضع بينهما وسيكون تحقيق هذا السيناريو ضعيفاً في المستقبل القريب، رغم الخلفية الجيوسياسية واختلاف المشاريع في المنطقة فإن أداة المشروع التركي هي (الجيو اقتصادية) وهي الأداة التي تمكنه من التوسع ويكون لها نفوذ في العراق، بينما أداة إيران هي الأداة (الجيوسياسية) التي تمكنها من بسط نفوذها الأيديولوجي في العراق.

أما إقليمياً، إن ما يهم ميزان القوى إقليمياً هو صراع لا تمليه الاختلافات في المصالح الوطنية، بل ينشأ من محاولة دولة تعظيم قوتها في التعامل مع الآخرين وعندما يصل أحدهم إلى درجة عالية من القوة، سيكون ذلك سبباً لتهديد الدول الأخرى، مما يدفع إلى تحدي جديد لمواجهة القوة بالقوة من خلال قواها الذاتية أو بالتحالفات.

وتختلف القوة العسكرية بين البلدين إقليمياً، ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بينهما، خاصة بعد تدمير القدرات العسكرية في العراق، ولذلك فإن سباق التسلح في المنطقة، وخاصة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مع تركيا وإيران، سيزيد من التوتر بين الطرفين وبالتالي حدوث صراع إقليمي قد يتحول إلى حرب في المستقبل، ورغم أن هذا السيناريو مستبعد، إلا أن المشاهد الحالية التي تمر بها المنطقة من حالة صراع قومي وطائفي بين الأطراف المتصارعة تمثل واقعا يمكن أن يحدث في المستقبل. ، فإن النفوذ الإيراني الكبير في العراق وتعزيز مصالحها هناك جعل تركيا تبحث عن دولة ذات ثقل سياسي واقتصادي، تبسط نفوذها وتلبي مصالحها، وهي سوريا حالياً، حيث أن تقاسم النفوذ بين البلدين في المنطقة يخضع للهيمنة والتوسع. وتقاسم النفوذ متساوي بين الطرفين حيث وترك العراق لإيران، وإيران تتسحب من سوريا لتكون ضمن النفوذ التركي.

وعلى المستوى الدولي، يصطدم النظام السياسي لكلا البلدين ويتعارض مع التحالفات الدولية، وتختلف الأدوات التي يستخدمها الطرفان في العرق، إذ تمتلك تركيا قوة ناعمة تستثمرها في الاقتصاد والسياسة من خلال انفتاحها على الغرب، بينما تفرض إيران وجودها بمواجهة إسرائيل وبناء حركات المقاومة وصدامها المستمر مع القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أثبتت الأحداث السياسية والأمنية والعسكرية التي حدثت خلال السنوات الماضية أن تركيا لاعب محوري وأساسي في معظم المعادلات السياسية القديمة والجديدة للمنطقة، كما أن عودة تركيا إلى معادلات النفوذ في المنطقة كمعارض لأدوار إيران فيها حفزت حالة الصراع على المستوى الدولي في الحاضر والمستقبل، من خلال نشر بطاريات الصواريخ الأمريكية على الأراضي التركية ضمن نظام الدرع الصاروخي التابع لحلف شمال الأطلسي، تعتقد إيران أنها مستهدفة بنشر الدروع.

ويتلخص السيناريو هو أن الصراع بين تركيا وإيران من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى سيستمر وربما يتفاقم، واستمرار هذه الخلافات سيؤدي إلى زيادة القيود المفروضة على الاقتصاد الإيراني بسبب البرنامج النووي، على الرغم من بعض الاتفاقات الجانبية التي يمكن أن تخفف التوتر بينهما، أو الاتجاه نحو حرب في المنطقة تقودها الولايات المتحدة ضد إيران، بدعم من تركيا عبر القواعد عسكرية في أراضيها.

من خلال عرض سيناريوهات التنافس بين البلدين، الأول هو التعاون بينهما في المستقبل لعدد من القضايا، وهو السيناريو غير المرجح، في حين أن حدوث صراع بما في ذلك الحرب بينهما غير مرجح أيضاً لأن الدولتين لا تقوم بينهما حرب وتدمير بسبب علاقاتهما الإقليمية مع بعض الدول العربية، والسيناريو الأرجح هو استمرار المنافسة التركية الإيرانية على النفوذ في العراق، ومن الواضح أن لإيران دوراً فعالاً من القرب الجغرافي الذي يربطه به، ومن خلال شبكة العلاقات (الدينية والمذهبية)، والعلاقات الاقتصادية، لقد كانت ولا تزال منفذاً حيوياً لتطوير العلاقات معها وجزءاً من استراتيجيتها وعلى مستويات مختلفة.

ورغم ذلك تواجه إيران تحديات كثيرة في علاقاتها مع العراق، مثل التحدي التركي، وتسعى تركيا إلى إضعاف النفوذ الإيراني (المذهبي) والسياسي في المنطقة. وهذا بالتأكيد يقلل من فرص نجاح السياسة الإيرانية ويجعلها حذرة في التعامل مع القضايا التي يمكن أن تستفز تركيا، لكن رغم ذلك فإن أولوية إيران لا تزال في العراق، بينما تبحث تركيا عن نفوذ جديد في سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا- الاستنتاجات :

١- قد بينت الدراسة ان العراق يعتبر من أكثر المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم، لما يمتلكه من ثروات نفطية ومعدنية ومعالم حضارية وعلمية وثقافية، إضافة إلى موقعه الجغرافي المهم، إذ يشكل حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا ، ولديه من المقومات والأسس والمرتكزات الأساسية التي أهلتها للقيام بدور مهم ومميز في العلاقات الدولية منها موقعها الاستراتيجي المتميز ومساحتها الكبيرة، ومقوماتها البشرية والمتمثلة بالجيوسياسية والسياسية والاثنوغرافية والاقتصادية المتنوعة .

٢- يعد العراق من اغنى عشر دول في العالم بالنفط حيث يقع ترتيب العراق الثاني عربيا بعد السعودية و عالميا خامس دولة من حيث الاحتياطي النفطي بمخزون يصل الى ١٤٥,٠١٩ مليار برميل وياحتياطي غاز يصل الى ٣٨٣ ترليون متر مكعب لعام ٢٠٢٢ مما جعل شدة المنافسة عليها من دول أخرى بعيدة وقريبة منها للحفاظ على امدادات الطاقة وضمان استمرارها في أوقات الازمات.

٣- تبين من خلال الدراسة ، وبعد قياس قوة العراق الاقتصادية مع دول الدراسة تركيا وايران ان تركيا احتلت المركز الاول في ميزان القوة الاقتصادية بوزن (٤,٧٦) وتلتها ايران في المركز الثاني بوزن (٤,٧٤) اما العراق فقد احتل المركز الثالث والاخير بوزن (٣,٥٥).

٤- بينت الدراسة ان هناك محاولة من الدول ذات المصادر الخارجية للسيطرة على المياه النابعة منها وقطعها عن العراق، واستخدامها اقتصاديًا وتنمويًا وجيوبولتيكيا لتحقيق أهداف استراتيجية مثل الهيمنة والسيطرة أو الضغط لتحقيق مكاسب محدودة، وإن تحويل المياه إلى سلاح سياسي واقتصادي سيؤثر على العلاقات بين دول وكذلك سوء ادارة الدولة العراقية وعدم الاستفادة من الفائض المائي .

٥- بينت الدراسة ان للغذاء ثمن سياسي حيث ان العلاقة بين التبعية الغذائية والتبعية السياسية علاقة وثيقة والامثلة على ذلك كثيرة، اذ استخدم الغذاء كورقة ضغط سياسي على العديد من دول العالم التي تفتقد الى مقومات الامن الغذائي، وتبين من خلال

تحليل مؤشر التبعية الغذائية للعراق لمحاصيل الحبوب مع تركيا وإيران لعام ٢٠٢٢
انه العراق تابع غذائيا بالنسبة لمحاصيل الحبوب اذ بلغت نسبة التبعية الغذائية بينه
وبين تركيا ١٨% وبينه وبين ايران ٠% فهذا مؤشر ايجابي للاكتفاء الذاتي نسبيا للعراق
من محاصيل الحبوب.

٦- بينت الدراسة ان القضية القومية الكردية تعتبر من أبرز إشكاليات الواقع الجغرافي التي
واجهت القرار السياسي وصناعة القرار السياسي للعراق منذ تأسيس الدولة، والتي
اتخذت أبعادا جيوسياسية خطيرة على المستوى السياسي الداخلي، في ظل التدخلات
الخارجية الإقليمية والدولية التي يطغى تأثيرها وقدرتها على الوضع العراقي بشكل عام
والوضع الكردي بشكل خاص، وخاصة تركيا وإيران، اللتين تتحد أهدافهما الاستراتيجية
حول منع قيام دولة كردية في شمال العراق، لأن قيام دولة كردية يعني إعادة تشكيل
خرائط سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط

٧- تعد التجارة محور القوة الاقتصادية للدولة ، وتلعب دورا اساسيا في رسم مسار التنمية
الاقتصادية ، و هي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في عملية بناء القوة
السياسية للدولة، ومن ثم على البنية الاجتماعية للدولة ، وشكلت أهمية نسبية في قطاع
التجارة الخارجية، وخاصة الواردات، حيث سجلت ارقاما مرتفعة مما انعكس سلبا على
برامج التنمية الاقتصادية في العراق، في حين ظلت الصادرات تعاني من التذبذب
والانخفاض في قيمتها مما انعكس سلبا على حالة الاقتصاد العراقي رغم الإمكانيات التي
تؤهلها لأن يصبح قوة اقتصادية في المنطقة.

٨- كشفت مؤشرات القياس الكمي ان العراق يعاني من التبعية في علاقته التجارية وذلك
بسبب تردي فاعلية التجارة العراقية وبروز جيواستراتيجي و جيواقتصادي لتركيا وإيران
ويمكن بيان ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري للعراق مع تركيا لتصل ١٤٠% بينما وصل
الانكشاف مع ايران الى ٤٠٢% .
- ارتفاع مؤشر درجة اهمية صادرات للعراق مع تركيا لتصل ٥١٧% ووصلت مع
ايران الى ٥٥%.

- ارتفاع مؤشر درجة اهمية الواردات حيث سجلت القيمة الرمزية للعراق مع تركيا نسبة ١٠ ونفس النسبة لإيران اي ما تعادل نسبته ١٠٠٠% فأكثر ، ان السبب يعود إلى ضعف اقتصاد الدولة التابعة، وبلي ذلك أن تصدير سلعة اقتصادية واحدة يقابله استيراد العديد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية .
 - ارتفاع مؤشر التبادل الصافي ، حيث لم يسجل المؤشر قيمة للعراق فوق الواحد الصحيح ، اي ان واردات العراق من تركيا ايران تفوق صادراته ، بما يدل على انخفاض اهمية تجارة العراق الخارجية .
- ٩- ان العراق سيبقى محور اهتمام القوى الدولية والإقليمية ومحور تنافسها في الحاضر والمستقبل ما دامت المصالح قائمة وكذلك الاطماع متجددة، ولا يستبعد ان يكون العراق مرشحة مستقبلاً للعديد من النزاعات، ليس فقط بسبب وجود تلك الإطماع، وإنما أيضا لوجود الكثير من المشاكل الداخلية التي يعاني منها ، التي يمكن ان تستغل بشكل او بآخر لمزيد من حالات التدخل.
- ١٠- ان السيناريو القابل للتحقق هو بقاء الدولتين في حالة من التنافس المتفاوت الشدة حول العراق، هذا التنافس اذا تطور سيصبح صراعاً بينهما على الهيمنة والنفوذ وقد يتطور الى نشوب نزاع على أماكن التي يمكن ان يتم النفوذ فيها لأحدهما دون الآخر.

ثانيا - المقترحات :

- ١- العمل على زيادة التعاون بين دول الجوار والعراق للوصول بما يضمن له الاستقرار الذي يسهم في التخفيف من حدة التدخلات الدولية والإقليمية، ولا سيما تركيا وإيران.
- ٢- القيام بمشاريع تهتم بالواقع الزراعي عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية وعدم الاعتماد على الواردات الزراعية من دول الجوار لما يسبب من أزمة في الأمن الغذائي ولا سيما المحاصيل الإستراتيجية كون معظم دول المنطقة ومنها العراق يعتمد على المحاصيل الزراعية المستوردة من دول الجوار.
- ٣- العمل على تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على مصدر النفط الرئيس بسبب تذبذب الأسعار.
- ٤- التخلص من التبعية التجارية من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي ، من خلال إعادة فتح المعامل المتوقفة عن العمل ودعم المزارعين لتجنب تلف المحاصيل او اغراق السوق بالمنتجات المستوردة .
- ٥- ايجاد حل لمشكلة المياه على العراق التي تمارسها تركيا وايران من خلال الرجوع الى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه العابرة للحدود ورفع مذكرات الى مجلس الامن الدولي لإيقاف هذه الممارسات .

- المصادر والمراجع العربية :

اولاً-القران الكريم

ثانياً-الكتب:

١. برجاس ، حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.
٢. البياتي ، فراس عباس ، الامن البشري بين الحقيقة والزيغ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٠.
٣. الجنابي ، عبد الزهرة علي ، الجغرافية الصناعية ، ط١،دار الصادق الثقافية، ٢٠١١.
٤. الجميلي ، عدنان عبدالله حمادي ، الجغرافية السياسية والجيولتيك مع بعض التطبيقات، ط ١، مكتب زاكي للطباعة والنشر ، بغداد، ٢٠٢١.
٥. حسين ، عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية . مطبعة اسعد، بغداد ، ١٩٧٦ .
٦. الحريري ، جاسم يونس ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على العلاقات الخارجية بعد الاحتلال الامريكي ، ط ١ ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦.
٧. الحميري ، ايناس احمد غزال ، الدول الاقليمية واقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في تطوير المواقف والعوامل المؤثرة، دار الابداع للنشر والتوزيع، ط١، العراق، ٢٠٢١.
٨. الديب ، محمد محمود إبراهيم ، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، ط ٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ٢٠٠٨.
٩. السماك ، محمد أزهر سعيد وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣١)، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٩٨.
١٠. السماك، محمد ازهر سعيد ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار الامل للنشر والتوزيع، اربد، ١٩٩٨.
١١. السماك ، محمد ازهر ،الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرون بين المنهجية والتطبيق، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ٢٠٠٨.

١٢. سعودي ، محمد عبدالغني ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مصر ، مطبعة الانجلو
مصرية ، ٢٠٠٣.
١٣. سليم ، محمد سيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢ ، القاهرة
١٩٩٨.
١٤. سيان ، سيروان عارب صادق ، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية
الاقتصادية ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١١.
١٥. سعيد ، ابراهيم احمد ، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة،
الأوائل، دمشق، ٢٠٠٦.
١٦. السامرائي ، احمد حسون ، جغرافية اوراسيا، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ،
الموصل ، ١٩٩١.
١٧. الشقحاء ، فهد بن محمد ، الامن الوطني تصور شامل، ط١ ، جامعة نايف العربية
للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٤.
١٨. الشمري ، عباس حمزة ، الابعاد الجيوبولتيكية للتداخل الاثني للعراق مع دول الجوار في
ظل المتغيرات الجيوسياسية واثرها في الامن الوطني العراقي ، ط١ ، العراق، دار
الصادق الثقافية ، ٢٠٢٢ .
١٩. شلينينج ، توماس ، استراتيجية الصراع، ترجمة نزهة طيب وانور حمدان، الدار العربية
للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٠. الطائي ، اياد عاشور واخرون ،جغرافية العراق الاقليمية ، ط١ ، دار الكتب والوثائق
بغداد، ٢٠١٢.
٢١. الظاهر ، نعيم ، الجغرافية السياسية المعاصرة (في ظل نظام دولي جديد) ، ط١ ،
الاردن ، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧.
٢٢. العيسوي ، أبراهيم ، قياس التبعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى ،مركز دراسات
الوحدة العربية،بيروت، ١٩٨٩.
٢٣. العاني ، خطاب صكار ، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكتب للطباعة
والنشر ، بغداد، ١٩٧٩م.
٢٤. فرانكل ، جوزيف ، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحيم القصيبي، ط٢ ،
مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤.
٢٥. محمد ، زينب عبدالعظيم ، الموقف النووي في الشرق الأوسط، ط١ ، القاهرة، مكتبة
الشروق الدولية، ٢٠٠٧.

٢٦. محي الدين ، جمال وآخرون، التنمية العربية والعلاقات الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٣.
٢٧. محمود ، صباح وآخرون ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، .
٢٨. الموسوي ، صباح وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط١، عمان، ٢٠١٣.
٢٩. المنصور، عبدالعزيز شحادة ، المسألة المائية في السياسات السورية تجاه تركيا. ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
٣٠. مصيلحي ، فتحي محمد ، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي، ط٢، القاهرة، ٢٠٠١.
٣١. منصور ، ممدوح محمود ر، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، ١٩٩٥.
٣٢. النقيب ، خلدون حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز الوحدة للدراسات، بيروت، ١٩٩١.
٣٣. هارون ، علي احمد ، جغرافية الدول الإسلامية، بلا(ط) ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

ثالثاً - الرسائل والاطاريح :

- ١- ابراهيم ، احمد محمود ، السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠ دراسة في المتغيرات الجيو سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢.
- ٢- الاعرجي ، جعفر صادق هادي ، الابعاد الجيوبولتيكية للتدخل التركي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٢١.
- ٣- بوزيدي ، عبدالرزاق ، التنافس الروسي في منطقة الشرق الأوسط - دراسة حالة الازمة السورية ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة محمد حضير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥.
- ٤- الجبوري ، ماهر إسماعيل إبراهيم ، تركيا ودول الجوار دراسة بالجيوبولتيكس، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، قسم الجغرافية، ٢٠٠٦.

- ٥- الخزار، فهد مزبان ، توجهات إيران نحو اقطار المشرق العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الاداب، قسم الجغرافية، ٢٠٠١.
- ٦- الخفاجي ، مصطفى عبد الرسول احمد ، اقليم كردستان في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،٢٠١٤.
- ٧- الراجحي ، رؤوف رستم حمادي ، الدور الجيوبولوتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، قسم الجغرافية، ٢٠١١.
- ٨- الراجحي ، ماجد صدام سالم ، التنافس لتركيا الايراني المعاصر في منطقة المشرق العربي ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية ابن رشد ، جامعة بغداد ، قسم الجغرافية ، ٢٠١٤.
- ٩- السعدي ، نبهان زمبور عنتر ماجد ، جيوبولوتيك العلاقات التجارية العراقية - التركية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة الموصل ، ٢٠١٤.
- ١٠- سليم، رضا محمد السيد ،الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٨.
- ١١- الشمري، ثناء ابراهيم فاضل ، الاهمية الجغرافية السياسية لموقعي سوريا والعراق في الاستراتيجية الروسية بعد عام ٢٠١١، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة ، ٢٠١٧.
- ١٢- الشمري ، عباس حمزة علي ، مشكلة المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية واثرها في الامن المائي العراقي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١١.
- ١٣- شعبان ، سعود عبدالعزيز ،تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤.
- ١٤- طه ، عبد المحسن ابراهيم ، المراكز الجغرافية الرئيسة المؤثرة في تحديد شخصية العراق الاقليمية ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الموصل ، ٢٠٢٠.

- ١٥- عبدالله ، معن حسين، الابعاد الجغرافية السياسية للاقتصاد الريعي ودوره في قوة العراق ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠.
- ١٦- علام ، مصطفى شفيق مصطفى ، قياس قوة الدولة الايرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٢١ .
- ١٧- عبدالله ، امام احمد محمد ، الامن والعلاقات الانسانية، الجزء ٣، مختصر الدراسات الامنية، الرياض، مطابع المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، ١٩٨٦.
- ١٨- عبد ،حميد عبيد ، واقع الموارد المائية وتقدير الاحتياجات المائية للزراعة المروية في العراق ١٩٨٠-٢٠٠١، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد ٥، العدد ٤، ٢٠١٢.
- ١٩- العبيدي ، نظير احمد هلال مسمار ، جيوبولتيك الشرق الاوسط وانعكاسه على العراق مع التركيز على محافظة نينوى، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠٢٢.
- ٢٠- العبيدي ، نضال جهاد حميد ، الدور الاقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣.
- ٢١- فياض ، رؤوف رستم حمادي ، الدور الجيوبولتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الاوسط، كلية التربية ابن رشد ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، ٢٠١١.
- ٢٢- كاظم ،ضحى لعيبي ، الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)، دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة البصرة، ٢٠١٣.
- ٢٣- كليوي ، لطيف كامل ، التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه المشروع الايراني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨.
- ٢٤- الكناني ، امل كريم تولى، الاتجاهات الجغرافية لصادرات النفط العراقية(دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية الاساسية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٦.
- ٢٥- كشمير ، كمال عبد ، أزمة المياه وأثرها في الامن الاقتصادي العراقي (دراسة في الجيوبولتيك)، رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠.

- ٢٦- اللامي ، محمد عامر رسن ، المقومات الجغرافية المؤثرة في قوة ايران الإقليمية دراسة جيوبولتيكية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥.
- ٢٧- معيوف ، حسين علي ، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠٢٢.
- ٢٨- الموسوي ، موسى جعفر راضي ، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، قسم الجغرافية ، ٢٠١٥.
- ٢٩- معيوف ، حسين علي عران ، المرتكزات الجغرافية الرئيسة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الموصل ، ٢٠٢٢.
- ٣٠- الموسوي، محمد كشيش خشان ، اثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد ، رسالة ماجستير غ م ، كلية الاداب جامعة الكوفة ، ٢٠١١.
- ٣١- المطيري ،عبدالله فالح ، امن الخليج العربي والتحدي النووي الايراني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١.
- ٣٢- المحمود ، حسن خليل حسن، خصائص الساحل العراقي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.
- ٣٣- الموالي ، اياد جاسم جبر، تركستان الشرقية(سينكيانج) دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠٢٠.
- ٣٤- النعماني ، جواد صالح مهدي، تقييم جغرافي لستراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.
- ٣٥- الهميص ، محمد محي عيسى ، المقومات الجغرافية وأثرها في الامن الوطني العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

رابعا- الدوريات :

- ١- احمد ، حسين مصطفى ، العامل الكردي في العلاقات العراقية - الايرانية ((دراسة تحليلية))، المجلة السياسية والدولية، بلا مجلد، العدد ١٨، ٢٠١١.
- ٢- الاسدي ،عبد الأمير محسن جبار ، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية ، المجلد بلا ، العدد ٢٦-٢٧، ٢٠١٥.
- ٣- اوتواوي ، مارينا واخرون، الساحة العراقية الايرانية في الشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٠٠٨،
- ٤- براك ، واثق محمد ، مستقبل العلاقات العراقية _ التركية في ظل تحديات الامن الإقليمي، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣١، ٢٠١٣.
- ٥- البديري ،أياد عايد والي ، التركيب الأثنوگرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (١٣) ، العدد (١)، ٢٠١٠.
- ٦- حسن ،عمر كامل ، جيوبولتيكية موقع العراق واثره في سياسته الخارجية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠٢٢.
- ٧- حنا ، الياس ، استراتيجيات العزل والاحتواء الامريكية في المنطقة - تأثيراتها وتداعياتها ، مجلة الشؤون العربية ، عدد ١٣٠، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ٢٠٠٧.
- ٨- حداد ، حامد عبيد ، دور تركيا في ازمة المياه في الشرق الاوسط العراق انموذجا ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد ١١٧، ٢٠١١.
- ٩- الحمداني ، ضاري سرحان ، التكوين القومي في ايران واثره على الواقع السياسي الخارجي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١، العدد ٣ ، ٢٠٠٩.
- ١٠- حسين ، حيدر علي ، العراق في الاستراتيجية التركية ، مجلة دراسات دولية ،العدد ٦٠، ٢٠١٥.
- ١١- حكار ، حنان ، التداعيات الأمنية للبرنامج النووي الايراني على منطقة الخليج العربي، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٢٠، ٢٠١٧.
- ١٢- الحجيبي ، خالد جاسم ، سياسة ايران المائتة تجاه العراق وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي دراسة في الجغرافية السياسية، المديرية العامة للتربية محافظة القادسية، العدد ٦٣، ٢٠٢١.

- ١٣- حبش ، بهاء انور واخرون، واقع الصناعة التحويلية وسبل الحد من الاقتصاد
الرعي في العراق (رؤية مستقبلية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد،
المجلد (٢٦) العدد (١١٩)، ٢٠٢٠.
- ١٤- دهش ، فاضل جواد و منى رزاق يوسف، أزمة المياه في العراق وتأثيرات
السياسة المائية الإيرانية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد،
٢٠٢٠، ٣٨.
- ١٥- الدفاعي، حاتم مهدي ، واقع العراق ومستقبله (التحديات والخيارات)، مجموعة
باحثين، التعددية والوحدة الوطنية... الواقع الطموح: وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده
مركز صلاح الدين الايوبي في جامعة تكريت ، ٢٠٠٩.
- ١٦- الدليمي ، بلاسم جميل ، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل
معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٧، العدد ٦٢، ٢٠١١.
- ١٧- الراوي ، احمد عمر ، الامن الغذائي في العراق... التحديات والافاق المستقبلية،
مجلة كلية المأمون الجامعة، مركز الدراسات العربية والدولية، العدد ١٤، ٢٠٠٩.
- ١٨- زكي ، هجير عدنان ، احمد جاسم عباس، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية
مع الاشارة الى تطبيقات مختارة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٩،
٢٠٠٦.
- ١٩- الزبيدي ، علي طارق ، مستقبل اقليم كردستان (دراسة تحليلية للموقف الدولي
ازاء نشوء دولة كردية)، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٩، بلا سنة.
- ٢٠- زين الدين ، صلاح الدين ودياري صالح مجيد ، التحليل الجيوسياسي لخريطة
انابيب نقل الطاقة في العراق ، المؤتمر السادس والعشرين للعلوم الانسانية والتربوية /
كلية التربية/ الجامعة المستنصرية ، عدد ٢، ٢٠٢٣.
- ٢١- السعيد ، محمد ، ايران وبناء الدولة العراقية :المصالح والسياسيات الدولية،
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٢، ٢٠٠٥.
- ٢٢- شناق ، صباح نعاس ، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣،
مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٥١، ٢٠١٢.
- ٢٣- صديقان ، محمد صالح ، ايران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي
وجهة نظر إيرانية: في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.

- ٢٤- صالح ، ناهض محمد ، المشكلة الكردية واثرها في اتفاقيات الحدود العراقية التركية نظرة في الابعاد المعاصرة والمستقبلية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٢، العدد ٢٠١٥، ٢.
- ٢٥- صبحي ، صبحي فاروق ، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٤، العدد ١٣، ٢٠١٥.
- ٢٦- عوني ، درية ، الاكراد ، ابولو للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩.
- ٢٧- العناني ، خليل ، الدور الايراني في العراق تحركات غامضة في بيئة مضطربة ، مركز الدراسات السياسية و استراتيجية ، عدد ١٥٨، ٢٠٠٥.
- ٢٨- عبدالله ، حارث قحطان ومثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١، السنة ١، العدد ١، ٢٠١٤.
- ٢٩- عبد الرزاق ، طيب عثمان ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الإشكالية والمتطلبات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٢٠، ٢٠٠٨.
- ٣٠- عويد ، بشار محمد ، ايران : الموقع الجغرافي في التطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الاستاذ، المجلد الأول، العدد ٢١٠، ٢٠١٤.
- ٣١- العيسوي ،أبراهيم ، قياس التبعية في الوطن العربي، الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٨٩.
- ٣٢- العلياوي ، سماح مهدي صالح ، السياسية الخارجية التركية تجاه العراق في سياق التحولات الجيوسياسية الاقليمية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٧، العدد ٧١، ٢٠٢٠.
- ٣٣- العزاوي ،علي ياسين عبدالله وعمر محمود الخزرجي، الابعاد الجيو _سياسية لمشكلة الاكراد وانعكاساتها في العلاقات العراقية التركية، مجلة مداد الآداب، المجلد ١، العدد ٣١، ٢٠٢٣.
- ٣٤- العزاوي ، وصال نجيب ، حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)،جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٢.
- ٣٥- علوان ، سظام حسين ، " توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق"، مجلة دراسات دولية، العدد ٥١، مركز الدراسات السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

- ٣٦- العلاف ، ابراهيم ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، مجلة علوم انسانية ، العدد ٣٠ ، ٢٠٠٦.
- ٣٧- فرحان ، شيماء معروف ، خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٤، العدد ٥٧، ٢٠١٧.
- ٣٨- فولر ، جراهام ، الجمهورية التركية الجديدة، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
- ٣٩- الفرا ، محمد علي ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دار المعرفة ، العدد ٢١، ١٩٧٨.
- ٤٠- فيحان ، وسن هادي ، أثر ضعف الاستقرار الاقتصادي والسياسي على متطلبات الامن القومي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مجلة اداب الفراهيدي، المجلد (٨)، العدد (٣)، ٢٠٢٣.
- ٤١- فارس ، ناجي ساري ، واقع القطاع الصناعي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد ٣٤، العدد ٣٦، ٢٠١٨.
- ٤٢- الكواز ،محمد سالم احمد ،" البرنامج النووي الإيراني، (النشأة، التطور، الدوافع)"، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٢٥، جامعة الموصل، ٢٠١٢.
- ٤٣- اللباد ، مصطفى ، احتلال العراق وانعكاساته الاستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة في نكبة العراق الاثار السياسية والاقتصادية، القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، ٢٠٠٣.
- ٤٤- مهدي ، جواد صالح ، مؤشرات الامن الغذائي في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العميد، المجلد ٧، العدد، ٢٨، ٢٠١٨.
- ٤٥- منير ، صديق الطيب ، المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي، ندوة علمية (قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الامنية)، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٨.
- ٤٦- المهداوي ، مثنى علي وعلي محمد علوان، السياسية التركية تجاه اقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الامريكي، مجلة الاستاذ، المجلد الثاني، العدد ٢٠٧، ٢٠١٣.
- ٤٧- مصقير ، عبدالرحمن عبيد ، مواجهة طوارئ نقص الغذاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (٦٦)، ٢٠٠٨.
- ٤٨- مخيمر ، سامر و خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل، عالم المعرفة، عدد ٢٠٩، الكويت، ١٩٩٦.

- ٤٩- المشاط ، عبد المنعم ، الاطار النظري للامن القومي العربي -في الامن القومي العربي - ابعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٥٠- منخي ، سعدية عاكول و انفال سعيد داود، الواقع المائي للأنهار الحدودية بين العراق وايران واثارها البيئية (انموذجا لبعض الانهار)، مجلة الآداب، المجلد بلا، العدد ١٢٧، ٢٠١٨ .
- ٥١- النعيمي ، حازم عبدالحميد ، مستقبل اقليم كردستان (رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات الحالية)، مركز المستنصرية للدراسات العليا، بلا سنة .
- ٥٢- النقيب ، خلدون حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز الوحدة للدراسات، بيروت، ١٩٩١ .
- ٥٣- ناصر ، ناصر عبيد ، اشكالية الامن الغذائي العربي (النموذج السوري للاكتفاء الذاتي)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية، دمشق، ٢٠٠٤ .
- ٥٤- نهاري ، غلام حسين ، مشكلة المياه في ايران دراسة حول مصادر المياه وكيفية استغلالها، ورقة بحثية في (مشكلة المياه في الشرق الأوسط - دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ج١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤ .
- ٥٥- النجار ، يحيى غني ، رياض جواد كاظم، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٠، ٢٠١٧ .
- ٥٦- هاشم ، نوار جليل ومروة علي حسين ، العوامل الاقتصادية واثرها في قياس قوة الدولة (دراسة مقارنة العراق مع دول الجوار الجغرافي) ، المجلة السياسية الدولية ، المجلد بلا ، العدد ٥٦، ٢٠٢٣ .
- ٥٧- الهيتي ، صبري فارس ، مشكلات المياه في الوطن العربي دراسة جيوبوليتيكية ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد السادس ، ٢٠٠٠ .
- ٥٨- وناسي ،لزهرة و عبدالوهاب لوصيف، دور البرنامج النووي الايراني في المشروع الاقليمي، مجلة البحوث السياسية والادارية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠١٧ .
- ٥٩- وحيد ، رزاق فالح ، مستقبل اقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة، المجلات الاكاديمية العلمية، العراق، ٢٠٢١ .
- ٦٠- يونس ، يونس مؤيد ، الفاعل الاقليمي وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية - ايران انموذجا -، قضايا سياسية ، العدد ٦٨، ٢٠٢٢ .

- ٦١- ياسين ، عمار حميد ، "البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليج"، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.
- ٦٢- يونس ، رواء زكي ، مستقبل العلاقات العراقية الايرانية التركية ١٩٢٣- ٢٠٠٧، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، الإصدار ١٠، ٢٠٠٨.
- ٦٣- الياسري ، فاضل حسن كطانة ، الاهمية الاستراتيجية للعراق لمشروع طريق الحرير ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، مجلد ١٣، العدد ١، ٢٠٢١.

خامسا- الانترنت :

- ١- اعداد ومناطق توزع الاكراد ، [/https://www.aljazeera.net/encyclopedia](https://www.aljazeera.net/encyclopedia) ، ٢٦/١/٢٠٢٤.
- ٢- باركي ، هنري ، تركيا والعراق أخطار (وامكانات الجوار)، معهد السلام الامريكي، UNITED STATES, WWW.usip.org INSTITUTE OF PEACE ٢٠/١/٢٠٢٤.
- ٣- بوزيدي ، يحيى ، خيارات حاسمة: إيران والعرب بين الحتمية الجغرافية والواقعية السياسية، مقال منشور على [/https://afaip.com](https://afaip.com) ، ٣/٨/٢٠٢٤.
- ٤- تركيا تستغل حاجة العراق الى واردات النفط وتفرض عليه دفع اموال طائلة مقابل استئناف التصدير، مقال منشور على <http://www.almasalah.com> ١٥/١/٢٠٢٤.
- ٥- الثويني ، عبدالله ، إيران تنهب نفط العراق لتمويل مصالحها ، مقال منشور على الانترنت [/https://www.alaraby.co.uk/economy](https://www.alaraby.co.uk/economy) ، ٢٨/٦/٢٠٢٤.
- ٦-
- ٧- جبلي ، علي ، المشروع الإيراني...المقومات والأبعاد مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، مقال منشور على [/https://fikercenter.com](https://fikercenter.com) ، ٢٢/١/٢٠٢٤.
- ٨-
- ٩- حنا ، ايلي ، النفط بين السياسة والسيادة : النزاع القانوني العراقي التركي ، مقال منشور على <https://thecradle.co/arabic/articles-id> ، ٢٩/١/٢٠٢٤.

- ١٠- الحرائق تطل من جديد على محاصيل القمح العراقية مهددة الاقتصاد.. فمن يقف وراءها؟، مقال منشور على الانترنت <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/5/29> ، ٢٠٢٤/٧/١ .
- ١١- دلي ، خورشيد ، الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق، مقال منشور على <https://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htm> ، ٢٠٢٤/١/٢٢ .
- ١٢- زينب ماهر السيد مرسي ، العلاقات التركية – العراقية دراسة ' لحالة الاكراد ' ، المركز الديمقراطي العربي ، <https://democraticac.de/?p=18020> ، ٢٠٢٤/٦/٢٧ .
- ١٣-
- ١٤- السيد ، اسلام شوقي ، السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، ٢٠٢٤/١/٢٠ .
- ١٥- سالم ، زيد و علي الحياي، من أين يحصل "العمال الكردستاني" في العراق على السلاح؟، مقال منشور على الانترنت <https://www.alaraby.co.uk/politics> . ٢٠٢٤/٦/٢٣ .
- ١٦- السراي ، مصطفى ، العامل الخارجي واثره في تشكيل الحكومة العراقية ، مقال منشور على https://al-aalem.com/article/51742_12/1/2024 ، ٢٠٢٤/١/١٤ .
- ١٧- شكر ، زينب ، أزمة حرق الغاز في العراق: الأسباب والتداعيات والحلول الممكنة، مقال منشور على الانترنت <https://epc.ae/ar/details/featured/azmat-harq-alghaz-fi-al-iraq-alasbab-waltadaei-at-walhulul-almumkina> ، ٢٠٢٤/٦/٢٨ .
- ١٨- الشفق نيوز ، www.shafaq.com ، ٢٠٢٤/١/٧ .
- ١٩-
- ٢٠- العنبر ، اياد ، العراق المشكلة في النظام السياسي ام في منظومة الحكم ، مقال منشور على <https://www.alhurra.com/different-angle/2022/11/13> ، ٢٠٢٤/١/١٣ .
- ٢١- عيد ، احمد ، العراق: مخاوف من أزمة قمح، مقال منشور على <https://www.alaraby.co.uk/economy> ، ٢٠٢٤/٣/٢٧ .

٢٢- العراق يعلن انتهاء ازمة استيراد الغاز بعد اتفاق مقايضة النفط مع ايران،
الانترنت <https://asharq.com/politics/51957> ، ٢٠٢٤/ ٢/١ .

٢٣- عبدالله ، ناظم علي ، تعاون تنافسي : حقيقة الدور التركي الايراني في العراق ،
المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية، . <https://afaip.com>
٢٠٢٣/١٢/٢٧ .

٢٤- العراق: "لا حياة لنا من دون ماء"، مقال منشور على
<https://rawabetcenter.com/archives/139663> ، ٢٠٢٤/٢/١ .

٢٥- الفصائل العراقية الموالية لإيران.. ماذا نعرف عنها؟، مقال منشور على
<https://www.radiosawa.com/features> ، ٢٠٢٤/١/٢٥ .

٢٦- الكبيسي، صفاء ، سدود إيرانية جديدة على روافد نهر دجلة تهدد مخزون المياه
في العراق، مقال منشور على الانترنت سدود إيرانية جديدة على روافد نهر دجلة
تهدد مخزون المياه في العراق <https://www.alaraby.co.uk/economy> ،
٢٠٢٤/٤/٢١ .

٢٧- منصور ، محمد علاء ، جغرافية إيران ، شبكة المعلومات الدولية مقال منشور
على www.arabgeographers.net ٢٠٢٣/٨/٧ .
٢٨- وزارة الطاقة الإيرانية، وكالات الأنباء ،

<https://amwaj.media/ar/article/deep-dive-the-significance-of-iran-iraq-energy-swaps>
٢٠٢٤/٧/٥ ،

٢٩- وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية Iraq – The World Factbook
<https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iraq/#people-and-society> ، ٢٠٢٣/١٢/٢١ ،

30- Bilal whap 'Dennis poss , Iraq's power Implications of the
new oil-for – Gas Deal withIran,

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis>.
1/2/2024.

31- world energy (2020) international energy agency secure
suitable together (Arabic translation, www.lea.orgp8.
2024/1/7.

سادسا- التقارير والمنشورات الحكومية :

١- البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ، اجمالي الناتج المحلي بالدولار
الامريكي ، نافذة العراق ، ١٩٦٠-٢٠٢٢.

٢- البنك المركزي العراقي ، تصريح المكتب الاعلامي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠٢٢ ،
<http://http://cbi.iq/news/view/2035> .

٣- النشرة الاحصائية لمنظمة اوبك السنوية ٢٠٢٣ .

٤- الوكالة الدولية للطاقة lea

٥- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير حوكمة المياه في المنطقة العربية ، المكتب
الاقليمي للدول العربية ، ٢٠١٣ .

٦- تقرير الهيئة العامة للإحصاء للملكة العربية السعودية ، نصيب الفرد من الناتج المحلي
الاجمالي ، الربع الرابع ، ٢٠١٧ ، ص٣ .

٧- جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٢١ ، الملحق
٢/٣ ، ص٢٧٩ .

٨- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الأولية الفصلية
والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي ٢٠٢٠ .

٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، مديرية الاحصاءات
الزراعية ، تقرير عام ٢٠٢٢ .

١٠- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، مديرية
الإحصاءات الزراعية ، تقرير عام ٢٠٢١ .

١١- جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، هيئة المسح الجيولوجي العراقية ، واقع
الثروة المعدنية في العراق وفاق تطورها ، ٢٠١٨ .

- ١٢- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، المركز الوطني لإدارة الموارد المائية ،
شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠١٠.
- ١٣- جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،
المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٤ ، بغداد ، ١٩٩٥.
- ١٤- خريطة التجارة الدولية ، مؤشرات التجارة ، بيانات التجارة السنوية ، بوابة العراق ،
٢٠٢٢.
- ١٥- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)
- ١٦- مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٣/١٢/٣١.
- ١٧- وكالة الأنباء العراقية ، ٢٠٢٣/١٢/٣١.
- ١٨- وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية Iraq – The World Factbook ،
٢٠٢٣/١٢/٢١.
- 19- Iraq Energy outlook ,International Energy ,Special Report
,2013.
- 20- Fao. the state of food and agriculture, food security some
macroeconomic dimensions, Rome 1996.

سابعاً-المصادر الانكليزية :

- 1- Anoushiravan Ehteshami, Iran-Iraq Relations after Saddam,
The Washington Quarterle, by Center For Strategic and
International Studies, and Massachusetts of Technology, Etats-
Unis d'Amerique,26,2003.
- 2- Al_Shaqhaha, Fahd mohmmad, , National Secunity A
comprehensive view, the first edition of Naif Arab University
for Secuntiy Sciences,2004,p.36.
- 3- Bo Wang, The Iraq War and the New Iran-Iraq Relations of
Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), Middle East
Studies Instute, Shanghai International Studies, Vol. NO.
1.2007.
- 4- Besh orner, Water and instatilty in the middle East.

- 5– Dikshit .R , Political Geography , A contemporary Perspective , New Delhi ,1982.
- 6– Jane Kinninmont ,Gareth Stansfield, Iraq on the International Stage, foreign Policy and National identity in transition , the royal Institute of International Affairs, London,2013,p12–14.
- 7– Ghali, Boutros, Iss, mahmoud Khairy, Introduction to politics, First Edition, Cairo, The Anglo _Egyptian Library, 2010,p.244.
- 8– Kamp, G, Iran and Iraq – The Shia' Connection, Soft Power and The Nuclear Factor, Special Report, No(156), Washington, United States institute of peace, 2005.
- 9– Mustafa Kibaroglu , Turkey's Neighborhood, Foreign Policy Institute ,Ankara, Turkey,2008.
- 10– Rick Brouwer, Turkey's Position in the Middle East, Master Thesis, MA International Relations/International Organization (University of Groningen),2011.
- 11– Yosra Khalil Wahab, Iraq's complex Foreign policy conduct major Iraqi communities, their divergent interests and the Intervening Neighboring Countries (2004–2009)Department of political Science, University Lund, 2009>

الملاحق:-

ملحق (١) قاعدة البيانات الاساسية لعناصر القوة الاقتصادية

الدولة	حجم الناتج المحلي مليون دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (دولار)	الصناعة القيمة المضافة %من الناتج المحلي	انتاج الدولة من الصلب (مليون طن)	معدل النمو السنوي للانتاج %	حجم انتاج مصادر الطاقة		حجم احتياطي مصادر الطاقة		حجم احتياطيات الدولة القدية والذهبية (مليار دولار)	حجم الاراضي الزراعية (%) من الاراضي)	حجم الاراضي الصالحة للزراعة (%) من الاراضي)	محصول الحبوب
						النفط	الغاز الطبيعي	النفط مليار برميل	غاز طبيعي				
العراق	٢٠٧,٨٨٩	٩,٥٠٦	٥١	صفر	٢,٨	٤,٦١٥,٠٠٠	١,٢٧٤,٠٠٠	١٤٥,٠١٩	٣٨٣ترليون	٦٤,٣٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٢	١١,٥	١٦٦٦,٨١٦
ايران	٢٣١,٥٤٧	١٣,٣٣٨	٣٥,٣	١٠,٠٠٠	١,٨	٤,٢٥٠,٠٠٠	٢١٤,٥٠٠,٠٠٠	١٥٧,٢٠٠	٣٢,٧٢ترليون	١٢٠,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,٢	٩,٠	٨,٩٨١,١٩٩٩
تركيا	٨٥١,٢٧١	٢٧,٢٣٥	٣٢,٣	٢٥,٧٥٠	١١,٠	٥٥,٠٠٠	٣٦٨,١٠٠	٤٣,٦٠٠	٥,٠٩٧ مليار	١٠٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩,١	٢٥,٦	١٠,٨٧١,٣٠٧
الدولة	حجم انتاج واستهلاك نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية			حجم انتاج المعادن الاستراتيجية			حجم الاراضي المروية كم٢						
	انتاج (مليار واط)	استهلاك (مليار واط)	متوسط نصيب الفرد (كيلو واط)	النحاس	الحديد	المنغنيز							
العراق	٧٥,٤	٣٨,٤٦	١٣٢٨	صفر	صفر	صفر	٣٥,٢٥٠						
ايران	٢٧٢,٤	٢٣٦,٣	٣٠٢٢	٢٣٣,٠٠٠	٢١٠٠	١١٠,٠٠٠	٩٥,٥٣٠						
تركيا	٢٦١,٩	٢٣١,١	٢٦٧٩	٩٠,٠٠٠	٨٦٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,١٥٠						

المصدر : نوار جليل هاشم ومروة علي حسين ، العوامل الاقتصادية واثرها في قياس قوة الدولة (دراسة مقارنة العراق مع دول الجوار الجغرافي) ، المجلة السياسية الدولية ، المجلد بلا ، العدد ٥٦ ، ٢٠٢٣ ، ص ٥١-٥٢.

Abstract

Since the beginning of the nineties, both Turkey and Iran have sought to fill the vacuum left by the collapse of the Soviet Union. each country has sought to restore its position in the Middle East and extend its influence in neighboring countries, especially Iraq. after the occupation of Iraq in 2003, both Turkey and Iran exploited all the elements of power to achieve influence in Iraq, especially after the withdrawal of the American occupation from it. Iraq has become an arena for Turkish–Iranian rivalry to this day.

The study aims to shed light on the importance of Iraq , through the nature of the rivalry between Turkey and Iran, and to reveal the importance of Iraq from all geographical, political, economic, social and religious aspects, as that importance was the reason for making Iraq a scene of conflict and competition and a place of ambitions for the United States and its allies, and today a new rivalry led by rising regional powers Turkey and Iran in the region, and the reflection on Iraqi national security.

The study has found that Iraq is considered one of the most vital and strategic regions in the world, because of its oil and mineral wealth, cultural, scientific and cultural landmarks, in addition to its important geographical location, and its ethnographic composition, which put Iraq the focus of attention of international and regional powers and the axis of their competition in the present and the future, especially after 2003 and the change of the regime of government in Iraq, which increased

the opportunity to interfere in Iraq's internal affairs, which reflected on Iraqi national security.

The Republic of Iraq

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research**

Kirkuk University

College of Education for Humanties

Department of Geography



The Turkish-Iranian geopolitical competition and its repercussions on Iraqi national security

A message submitted by the student

Abdullah Saleh Ahmed Al-Ezzi

**To the Council of the College of Education for Humanties /University of
Kirkuk**

**It is part of the requirements for obtaining a Pedagogical Master's degree in
Geography/general geography**

Supervised by

Assistant Professor Dr

Nabhan Zambour Antar Al-Saadi